التقرير الأولي لنشاط

الهيئة التونسية للاستثمار

لسنة 2020

tia.gov.tn

الفهـــــرس

كلمة رئيس الهيئة 1

الباب الأول: الإطار التنظيمي 2

I. النشأة 3

II. الإطار القانوني للاستثمار 4

1. قانون الإستثمار 4
2. قانون تحسين مناخ الأعمال 5
3. أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار 5
4. أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات 6
5. أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية 6
6. أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية 7

III. المهام والمسؤوليات 7

1. اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار 7
2. الإشراف على عمليات الإستثمار 7
3. تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار 8
4. دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية 8

IV. الهيكل التنظيمي 8

V. الحوكمة و التصرف صلب الهيئة 11

1. رئيس الهيئة 12
2. مجلس الهيئة 12
3. المجلس الاستراتيجي 16
4. الجهاز التنفيذي 18

IV. المراقبة 22

1. إشراف الدولة وآليات الرقابة 22
2. الرقابة الداخلية 22

الباب الثاني: نشاط ومشاريع الهيئة لسنة 2020 23

I. نشاط الهيئة 24

1. الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض 24
2. الإشراف على عمليات الاستثمار 25
3. معالجة مطالب المستثمرين في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية 27
4. التكوين القانوني للشركات 31
5. معالجة مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب 32
6. الزيارات الميدانية 32
7. استقطاب واستكشاف فرص الاستثمار 33
8. مرافقة المؤسسات الناشئة 35
9. مرافقة الشركات والمستثمرين خلال فترة الحجر الصحي 36
10. دراسة ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية 36
11. الاحصائيات المتعلقة بمتابعة تقدم انجاز المشاريع المصرح بها خلال سنة 2019 39
12. الاحصائيات المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2020 41
13. دراسة مطالب المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية 55
14. تأمين كتابة المجلس الأعلى للاستثمار 58

II. مشاريع و إنجازات الهيئة لسنة 2020 62

1. تركيز المنصة الالكترونية للاستثمار 62
2. تقدم انجاز المشروع على مستوى الهيئة 64

الباب الثالث: الشراكات ومجال التعاون والاتصال 70

I. الاتفاقيات المبرمة 71
II. الاتصال 73
III. التواصل الرقمي 74
IV. التظاهرات المحلية و الدولية 77

الباب الرابع: التصرف الإداري والمالي للهيئة 94

I. الميزان الاجتماعي 95

1. الموارد البشرية 95

II. التصرف المالي 98

1. ميزانية الهيئة لسنة 2020 98

2. القوائم المالية 101

الباب الخامس: برنامج عمل الهيئة لسنة 2021 103

I. برنامج عمل الهيئة لسنة 2021 104

الملاحق 119

كلمة رئيس الهيئة

لقد تزامنت السنة الثانية من انطلاق الهيئة التونسية للاستثمار في نشاطها الفعلي بمرور الاقتصاد العالمي والوطني بأسوأ أزمة منذ خمسينيات القرن الماضي نتيجة جائحة أزمة كورونا وأثارها السلبية على جميع القطاعات وفي كل المجالات والتي كادت أن تتوقف فيها جميع الأنشطة الاقتصادية والمبادلات التجارية باستثناء المتعلقة منها بمستلزمات قطاع الصحة، حيث سجل الاقتصاد العالمي انكماشا في حدود 2.5% في حين سجل الاقتصاد الوطني نسبة نمو سلبية بـ 8.8 %.

إلا أن هذا الظرف الاقتصادي الصعب لم يمنع الهيئة من الإحاطة بـ58 مشروعا استثماريا بعنوان سنة 2020 مقابل 33 مشروعا بعنوان سنة 2019 وبحجم استثمار في حدود 2,8 مليار دينار مقابل 2,2 مليار دينار بعنوان سنة 2019 مما سيمكن من خلق 13 ألف موطن شغل.

إن هذه الأرقام الجد إيجابية المسجلة بعنوان سنة 2020 لم تكن لتتحقق لولا المنصة الرقمية للهيئة tia.gov.tn وجهود فريق عملها الطموح والتي مكنت من إتاحة مختلف خدماتها عن بعد لفائدة المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء على غرار التصريح بالاستثمار عن بعد والتكوين القانوني للشركات وإيداع مطالب الانتفاع بالحوافز المالية ومتابعتها وإيداع مطالب الحصول على الحوافز المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وإيداع مطالب الحصول على التراخيص ومتابعتها وتلقي عرائض المستثمرين ومعالجتها عن بعد. هذا وتعمل الهيئة على إثراء هذه المنصة الإلكترونية للاستثمار بالعديد من الخدمات الأخرى لفائدة المستثمرين ونخص بالذكر حجز مقاسم الأراضي لتركيز المشاريع عن بعد وخدمات المساندة بالنسبة للتكوين القانوني للشركات على غرار خدمات المعرّف الديواني والخدمات المتعلّقة بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والخدمات المتعلّقة بالحصول على بطاقة الإقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.

هذا وكان التوجه الاستراتيجي للهيئة نحو الرقمنة هو المحدد لجودة خدماتنا، وذلك وعيا منا بأهمية رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين بغاية التقليص في الآجال وتشجيع المستثمرين على تطوير مشاريعهم بتونس.

وتفاعلا مع السياق الدولي تميز فريق الهيئة في التعامل مع جائحة كورونا، من خلال تقديم خدمات القرب لفائدة حرفائها والتواصل معهم بطريقة مباشرة أثناء وبعد فترة الحجر الصحي للإحاطة بهم وتوفير المعلومات الضرورية وتقديم المرافقة اللازمة باعتبار وأن استقطاب الاستثمارات والتسريع في إنشاء المشاريع التنموية الكبرى يتطلب من الهيئة تبني أفضل الممارسات والتقنيات لتسهيل مسار المستثمرين وتذليل العراقيل ورفع مستوى الجودة وتقديم حلول ناجعة لتواكب تطلعات المستثمرين.

وفي ظل الإكراهات الظرفية التي سببتها الجائحة الصحية، كثفت الهيئة من العمليات التواصلية على الصعيدين الإقليمي والدولي باستخدام تقنية التواصل عن بعد، من خلال مشاركتنا في أكثر من 30 تظاهرة بحضور عالي المستوى حول القطاعات ذات الأولوية، من تنظيم الهيئة وشركائها في الداخل والخارج.

من الناحية العملية، كثفنا اللقاءات مع غرف التجارة والصناعة المشتركة باستخدام تقنية التواصل عن بعد، لرصد حاجيات المستثمرين وتقديم حلول فعالة في أفضل الآجل. إلى جانب التوقيع على اتفاقيات مع عدة هياكل ومؤسسات وطنية ذات أهمية كل في مجاله، من أجل تبادل المعطيات وتذليل الصعوبات التي يواجهها المستثمر بهدف مزيد تسهيل مسار المستثمرين.

ما دأبت عليه الهيئة خلال سنة 2020 وما تحقق من إنجازات بالرغم من الجائحة الصحية، كانت ثمرة للمجهودات المبذولة والدعم الكبير من قبل كافة الأطراف وخاصة من قبل أعضاء مجلس الهيئة ومجلسها الاستراتيجي وكذلك شركائها من المانحين الدوليين، ونطمح إلى أن نواصل في تفعيله والبناء عليه في 2021 من أجل هدف واحد هو مزيد جلب الاستثمار لبلادنا وخلق مواطن شغل.

الباب الأول:

الإطار التنظيمي

I. النشأة

تم إحداث الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار . كما ضبط الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار.

وتعتبر الهيئة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

تخضع الهيئة لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام القانون عدد 71 لسنة 2016. غير أنها لا تخضع لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

استنادا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المشار إليه تقترح الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار. كما تتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار .

وفقا للفصل 15 من القانون المذكور أعلاه تضطلع الهيئة عبر مخاطبها الوحيد باستقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، والقيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار. إضافة لهذا تتولى الهيئة تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

ويتم التصريح بعملية الاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات وفق إضبارة وحيدة، ويسلّم المخاطب الوحيد للمستثمر شهادة في إيداع تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة للمستثمر في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع التصريح مرفقا بجميع الوثائق المطلوبة

هذا وقد انطلق عمل الهيئة منذ جانفي 2018 كمخاطب موحد يعنى بإسداء الخدمات الخاصة ببعث المؤسسات. وقد تم التدشين الرسمي للهيئة، يوم 07 فيفري 2018، وهو موعد تزامن مع الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار، الذي ترأسه رئيس الحكومة يوسف الشاهد.

بدأت الهيئة التونسية للاستثمار في دراسة المشاريع، التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية 15 مليون دينار. وتعمل الهيئة على حل إشكالية "صمت الإدارة التونسية" تجاه المستثمرين الجدد وتعتبر المخاطب الوحيد لهم وتقوم بكل الإجراءات مع مختلف الإدارات المعنية لاستكمال مراحل إرساء المشاريع في شتى القطاعات وذلك في أقصر الآجال. كما تعنى الهيئة خاصة بالمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية.

II. الإطار القانوني للاستثمار:

يعتبر الاستثمار الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتبعا لذلك عرفت بلادنا تطورا لقوانين الاستثمار بداية بمجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة **بالقانون عدد 120 لسنة 1993 بتاريخ 27 ديسمبر 1993** وصولا الى **القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** المتعلق بقانون الاستثمار والذي رافقته العديد من الإصلاحات الشاملة وذلك في سبيل الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي واعداد بيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى.

1. قانون الاستثمار:

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار كما تم تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016

دخل قانون الاستثمار حيز التطبيق في **غرة أفريل 2017** وذلك بالتوازي مع صدور اوامره التطبيقية، ويعد قانون الاستثمار خطوة الى الامام لتحسين الواقع الاقتصادي وخلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة والرفع من كفاءة الموارد البشرية.

ويهدف هذا القانون إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة.

ويتضمن قانون الاستثمار العديد من الاجراءات التي تكرس مبدأ حرية الاستثمار من خلال حذف عدة تراخيص تتعلق بالنشاط الاقتصادي. كما يضبط آجال اسناد التراخيص واسباب رفضها الى جانب مراجعة كراسات الشروط وتبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المستثمر.

يضمن هذا الإطار القانوني للمستثمر، خاصة، حرية التقاضي واللجوء الى التحكيم في صورة عدم التوصل الى حلول صلحية وتكريس مبدأ حرية تحويل الاموال الى الخارج بالنسبة للمستثمر الاجنبي. كما يوفر هذا الإطار القانوني للاستثمار عديد الحوافز ومنها بالخصوص

منح الاستثمار التي تستهدف مناطق التنمية الجهوية والقطاعات ذات الاولوية ومنحة القطاع الفلاحي والصيد البحري. كما تهم هذه الحوافز، منحة الاداء الاقتصادي المتعلقة بالاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الانتاجية ومنحة تطوير القدرة التشغيلية ومنحة التنمية المستدامة.

2. قانون تحسين مناخ الأعمال

قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار

ويهدف هذا القانون الى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها. وتلتزم الهياكل العمومية بموجب هذا القانون في معاملاتها مع المستثمرين بمبادئ الشفافية وبتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

3. أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار:

الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره.

ضبط هذا الأمر الحكومي تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه، كما يضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار.أمر حكومي عدد 572 لسنة 2017 مؤرخ في 20 جوان 2017 يتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والذي تضمّن إضافة الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ضمن تركيبة المجلس.

4.أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات:

أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار

- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمنح والأنشطة المعنية بها المنصوص عليها **بالفصل 19 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،
- المشاريع ذات الأهمية الوطنية وسقف منحة الاستثمار المخولة لها المنصوص عليها **بالفصل 20 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،
- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بالفصل **18 من قانون الاستثمار** ،
- شروط وطرق الحصول على القروض العقارية الفلاحية طبقا لأحكام **الفصل 27 من قانون الاستثمار**،
- أنموذج الاضبارة الوحيدة وقائمة الوثائق المرفقة بها وإجراءاتها المنصوص عليها **بالفصل 15 من قانون الاستثمار**.

5.أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية:

أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في9 مارس 2017

يتعلق هذا الأمر بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية ويضبط تنظيمها وطرق سيرها في إطار تطبيق أحكام **الفصل 4 من قانون الاستثمار**. كما يضبط هذا الأمر التصنيفة التونسية للأنشطة المنصوص عليها **بالفصل 2 من قانون الاستثمار**.

6.أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية:

أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها	يهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط إجراءات تطبيق أحكام **الفصلين 4 و9 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.**

III. المهام والمسؤوليات:

طبقا **للفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2018** تتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:

1 . اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس الأعلى للاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار.

2. الإشراف على عمليات الاستثمار وذلك بالقيام بما يلي:

- استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية عبر "مخاطب وحيد للمستثمر"، المنصوص عليه **بالفصل 15 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه؛
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار؛
- إسناد التراخيص وفق الشروط الواردة بأحكام **الفصل 4 من قانون الاستثمار**؛
- النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار؛
- تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات المطروحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.

3. تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للإستثمار،

وتتولى الهيئة خاصة:

- إعداد جدول أعمال المجلس والملفات المعروضة عليه؛
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته؛
- حفظ الوثائق المتصلة بالملفات المعروضة على المجلس ومداولاته؛
- إعداد تقرير سنوي حول نشاط المجلس.

4. دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها **بالفصل 20 من قانون الاستثمار** وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.

IV.الهيكل التنظيمي:

صادق مجلس الهيئة ضمن جلسته عدد 03 بتاريخ 17 ديسمبر 2018 على الهيكل التنظيمي للهيئة التونسية للاستثمار وتضمّن هيكل حوكمة وهيكل تصرف على النحو التالي:

رئيس الهيئة
خلية تنسيق ومتابعة أعمال المجالس واللجان
خلية التدقيق الداخلي
مكتب الضبط والأرشيف
خلية الحوكمة والنفاذ إلى المعلومة
خلية الإعلام والتسويق
المدير التنفيذي
الشؤون القانونية
خلية الإحصاء وتحليل المعطيات
مراقب التصرف

سياسات قطب الاستثمار والاصلاحات
إدارة الدراسات الاستشرافية
قسم اليقضة
قسم التحاليل الاستشرافية
إدارة تقييم سياسات الاستثمار والاصلاحات
قسم التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام
قسم مراجعة سياسات الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال
قطب الإحاطة بالمستثمر
إدارة المخاطب الوحيد
قسم الاستقبال والإحاطة والمرافقة
قسم التصاريح والتكوين القانوني
إدارة المشاريع
قسم استكشاف ومتابعة مشاريع و فرص الاستثمار
قسم دراسة وتقييم المشاريع
إدارة التراخيص والموافقات
قطب المنح والحوافز
إدارة دراسة مطالب المنح والحوافز
قسم تقييم مطالب المنح والحوافز
قسم إعداد ومتابعة أشغال اللجنة الوطنية لإسناد المنح
إدارة دراسة مطالب صرف المنح والحوافز وتنفيذها
قسم تقييم مطالب صرف المنح والحوافز
قسم صرف المنح والحوافز وتنفيذها
قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز
إدارة متابعة اسناد المنح والحوافز
قسم معاينة تقدّم انجاز المشاريع
قسم سحب واسترجاع المنح والحوافز
إدارة مراقبة اسناد المنح والحوافز والتراخيص
قسم مراقبة عمليات اسناد و صرف المنح والحوافز والتراخيص
قسم مرافبة تنفيذ قرارات اسناد وسحب الامتيازات والمنح المسندة
إدارة تقييم نظام المنح والحوافز
قسم تقييم نجاعة نظام اسناد المنح والحوافز
قطب المساندة
إدارة الشؤون المالية والإدارية
قسم التصرف في الموارد البشرية
قسم التصرف المالي والمحاسبي
قسم الشراءات والمعدات
إدارة الأنظمة المعلوماتية ورقمنة الخدمات
قسم الإعلامية والصيانة والسلامة المعوماتية
قسم تطوير المنظومات

٧.الحوكمة والتصرف صلب الهيئة :

عملت الهيئة على تركيز الأدوات والهياكل اللازمة للحوكمة الرشيدة. وتتمحور حوكمة الهيئة حول الأعمدة الرئيسية التالية: رئيس الهيئة، مجلس الهيئة، المجلس الاستراتيجي للهيئة، الجهاز التنفيذي للهيئة، ومجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة منها اللّجنة الدّائمة للرّقابة والتدقيق و لجنة الانتداب والتأجير ولجنة الصفقات.

كما تمّ كذلك إحداث خلية الحوكمة الرشيدة صلب الهيئة بمقتضى **مقرر بتاريخ 21 أكتوبر 2019** و ذلك تطبيقا لمقتضيات **الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرّخ في 12 أوت 2016** يتعلّق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها. و تتمثّل مهامها أساسا في ما يلي :

- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل،
- العمل والمساهمة في وضع البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد،
- نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدونات السلوك وأخلاقيات المهنة وحسن تطبيق أدلة الإجراءات،
- تنظيم الندوات ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد، وتمثيل الهيئة لدى الهيئات والهياكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد،
- إبداء الرأي في برامج التكوين وتعزيز قدرات الأعوان بالهيئة خاصة في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد،
- اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفقا لمبادئ الحوكمة،

وفي نفس هذا الإطار قامت الهيئة بصياغة ميثاق خاصّ بالحوكمة الرّشيدة يتمثّل في **مدوّنة سلوك لأعوان الهيئة** ينصّ على التحلّي بالنّزاهة واحترام القانون والالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستثمرين. وقد تم امضاء المدونة من قبل جميع الأعوان.

1.رئيس الهيئة:

طبقا **للفصلين 9 و10 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017** المشار إليه يسير الهيئة رئيس يتم تعيينه وضبط تأجيره بمقتضى أمر حكومي باقتراح من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وهو ممثلها القانوني ورئيس مجلسها وآمر صرف ميزانيتها، وتعهد إليه المهام التالية:

- التسيير الإداري والمالي؛
- إبرام الصفقات والعقود؛
- تمثيل الهيئة لدى الغير في جميع الأعمال المدنية والإدارية والقضائية؛
- تنفيذ كل مهمة تتعلق بنشاط الهيئة يتم تكليفه بها من قبل مجلس الهيئة.

ويمكن له تفويض بعضا من صلاحياته للمدير التنفيذي المنصوص عليه **بالفصل 17** من الأمر الحكومي المذكور أعلاه كما يمكنه أيضا تفويض إمضائه لمنظوريه.

2.مجلس الهيئة:

1.2 تركيبة ومشمولات المجلس:

طبقا للفصول 11 و12 و13 من الأمر 388 المذكور أعلاه يتولى مجلس الهيئة:

- ضبط السياسة العامة للهيئة والبرامج والآليات اللازمة لتنفيذها؛
- المصادقة على الميزانية التقديرية للهيئة؛
- ضبط القوائم المالية قبل عرضها على مصادقة مراقب الحسابات؛
- تنظيم المصالح الإدارية للهيئة؛
- ضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان ونظام تأجيرهم؛
- ضبط النظام الداخلي للهيئة؛
- المصادقة على الصفقات والاتفاقيات المبرمة من قبل الهيئة؛
- المصادقة على الشراءات والمبادلات وجميع المبادلات العقارية المندرجة ضمن نشاط الهيئة؛
- المصادقة على التقرير السنوي للهيئة؛
- تسمية المدير التنفيذي للهيئة؛
- تسمية مراقبي الحسابات.

وبصفة عامة، يتولى مجلس الهيئة النظر في كل مسألة أخرى تتصل بنشاط الهيئة تعرض عليه من قبل رئيس الهيئة.

يتم تعيين أعضاء مجلس الهيئة بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار باقتراح من الجهات المعنية بالنسبة لممثلي الوزارات والهياكل الممثلة للقطاع الخاص وباقتراح من رئيس الهيئة بالنسبة للخبيرين في مجال الاستثمار.

فيما يلي القائمة الاسمية لأعضاء مجلس الهيئة:

2.2 اجتماعات مجلس الهيئة:

الأعضاء	الجهة الممثلة
السيد بليغ بن سلطان	رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
السيدة نجوى خريف	مديرة عامة برئاسة الحكومة
السيّدة سيدة مطيطي	مديرة عامة بوزارة المالية
السيد عبد المجيد مبارك	مدير عام بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
السيد علي ذكار	مدير عام، مكلف بخلية الإحاطة بالمستثمرين بوزارة التشغيل والتكوين المهني
السيدة منانة زدام الحفناوي	مديرة عامة للتخطيط بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
السيد عمر بوزوادة	مدير عام وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
السيد عبد الرحمان الشافعي	مدير عام وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
السيد نبيل بزيوش	مدير عام الديوان الوطني التونسي للسياحة
السيد عبد الباسط الغانمي	مدير عام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
السيد هشام اللومي	ممثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
السيد معز بن زغدان	ممثل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
السيد أحمد كمون	ممثل الجامعة التونسية للنزل
السيد احمد كرم	ممثل الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية
السيد محمد صالح فراد	ممثل الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال
السيد نبيل عبد اللطيف	خبير
السيد محمد بن رخيص	خبير

عقد مجلس الهيئة سنة 2020 أربع اجتماعات و ذلك حسب التواريخ التالية:

العدد	التاريخ
2020/01	31 جانفي 2020
2020/02	1 جويلية 2020
2020/03	1 أكتوبر 2020
2020/04	25 ديسمبر 2020

تضمّن جدول أعمال **مجلس الهيئة عدد 01/ 2020** النقاط التالية:

- الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الثالثة لسنة 2019 بتاريخ 17 ديسمبر 2019؛
- ميزانية الهيئة لسنة 2020؛
- المصادقة على قرار توزيع الاعتمادات لميزانية سنة 2020؛
- المصادقة على برنامج الشراءات لسنة 2020؛
- المصادقة على برنامج التكوين السنوي لسنة 2020؛
- المصادقة على تقرير نشاط الهيئة لسنة 2019؛
- المصادقة على برنامج عمل الهيئة لسنة 2020؛
- المصادقة على الاتفاقيات المبرمة من قبل الهيئة؛
- متابعة تنفيذ توصيات تقرير نظام الرقابة الداخلية للسنة المحاسبية 2018؛
- المصادقة على مشروع ميثاق التدقيق الداخلي؛
- متابعة توصيات مجلس الهيئة.

تضمّن جدول أعمال **مجلس الهيئة عدد 02/ 2020** النقاط التالية:

- الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الأولى لسنة 2020 بتاريخ31 جانفي 2020؛
- ضبط القوائم المالية لسنة 2019 وعرضها على مراقب الحسابات؛
- متابعة تنفيذ الميزانية؛
- متابعة تنفيذ الهبة المسندة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ؛
- متابعة تنفيذ برنامج الشراءات لسنة 2020؛
- المصادقة على الملحق التعديلي لعقد الكراء المبرم بتاريخ 01 أوت 2017؛

- المصادقة على احداث وتركيبة اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات؛
- متابعة تقدم انجاز مشاريع الاستثمار المصرح بها؛

تضمّن جدول أعمال **مجلس الهيئة عدد 03/ 2020** النقاط التالية:

الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الثانية لسنة 2020 بتاريخ غرة جويلية 2020؛

- متابعة توصيات مجلس الهيئة؛
- المصادقة على القوائم المالية للهيئة المختومة في 31 ديسمبر 2019؛
- مناقشة تقرير مراقب الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لسنة 2019؛
- متابعة تنفيذ ميزانية الهيئة لسنة 2020؛
- المصادقة على الصفقات والاستشارات المبرمة من قبل الهيئة؛
- المصادقة على ميزانية الهيئة لسنة 2021؛
- تفعيل الهيكل التنظيمي للهيئة.

تضمّن جدول أعمال **مجلس الهيئة عدد 04/ 2020** النقاط التالية:

- الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الثالثة لسنة 2020 بتاريخ غرة أكتوبر 2020؛
- متابعة توصيات مجلس الهيئة؛
- متابعة تنفيذ ميزانية الهيئة لسنة 2020؛
- المصادقة على الصفقات والاستشارات المبرمة من قبل الهيئة؛
- عرض حول احصائيات نشاط الهيئة ومتابعة المشاريع المصرح بها خلال سنة 2019؛
- مذكرة حول تشجيع الاستثمارات في إطار إعادة التموقع؛
- تفعيل الهيكل التنظيمي للهيئة: المصادقة على جدول التسميات في الخطط الوظيفية.

3. المجلس الاستراتيجي:

1.3 تركيبة ومشمولات المجلس:

طبقا **للفصول 14 و15 و16 من الأمر الحكومي** المذكور أعلاه، يترأس المجلس الاستراتيجي رئيس الهيئة ويتركب من ممثلين عن القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص يتم اختيارهم على أساس خبرتهم وكفاءتهم في مجال الاستثمار.

تتم تسمية أعضاء المجلس الاستراتيجي باقتراح من رئيس الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وذلك بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار ويكلف المجلس الاستراتيجي خاصة بـ:

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار؛
- اقتراح الخيارات الاستراتيجية في مجال مناخ الأعمال والاستثمار؛
- اقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

ويعد المجلس الاستراتيجي التقرير السنوي المنصوص عليه **بالفصل 6 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه** الذي يعرض على مصادقة مجلس الهيئة ويكون مصحوبا بتقرير "أجندا الأعمال الوطنية" المنصوص عليه **بالأمر عدد 4566 لسنة 2014 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014**.

فيما يلي القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الاستراتيجي للهيئة:

الاسم واللقب	الجهة الممثلة
السيد بليغ بن سلطان	رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
السيد محمد الهادي الوسلاتي	ممثلا عن الوزارة المكلفة بالاستثمار
السيد عمر بوزوادة	ممثلا عن الوزارة المكلفة بالصناعة
السيد الحبيب زغدان	ممثلا عن الوزارة المكلفة بالفلاحة
السيد محمد دلة	ممثلا عن الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
السيد سامي بن جنات	مدير عام المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية الكمية
السيد زهير القاضي	مدير عام المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات

السيد هشام اللومي	ممثلا عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
السيد كريم الخلفلي	ممثلا عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
السيد مجدي حسن	ممثلا عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات
السيد طارق الشريف	ممثلا عن كنفدرالية المؤسسات التونسية المواطنة
السيد معز الغالي	ممثلا عن مركز المسيرين الشبان
السيّد فوزي الزياني	ممثلا عن النقابة التونسية للفلاحين
السيّد عادل محسن شعبان	ممثلا عن الغرف المشتركة
السيد مهدي ستهم	خبير

2.3 اجتماعات المجلس الاستراتيجي للهيئة:

عقد المجلس الاستراتيجي للهيئة خلال سنة 2020 دورتين مفصلين كالاتي:

العدد	التاريخ
الدورة التاسعة	28 فيفري 2020
الدورة العاشرة	16 جويلية 2020

تضمّن جدول أعمال المجلس الاستراتيجي في **دورته التاسعة بتاريخ 28 فيفري2020** النقاط التالية:

- تقديم موجز حول إنجازات الهيئة خلال سنة 2019 وأولوياتها خلال سنة 2020،
- تقديم عروض القيمة للقطاعات ذات الأولية للهيئة التونسية للاستثمار: صناعة السيارات وصناعة الطائرات والصناعات الصيدلية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات،
- مناقشة الإجراءات المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار لسنة 2020.

تضمّن جدول أعمال المجلس الاستراتيجي في **دورته العاشرة بتاريخ 16 جويلية 2020** النقاط التالية:

تأثير أزمة كورونا على مناخ الاستثمار،مشروع مساندة أعمال المجلس الاستراتيجي في إطار التعاون البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

4. الجهاز التنفيذي

1.4المدير التنفيذي:

طبقا **للفصلين 17 و18 من الأمر الحكومي** المذكور أعلاه، يعين المدير التنفيذي للهيئة من قبل مجلس الهيئة باقتراح من رئيس الهيئة من بين المترشحين بالملفات الذين يستجيبون لشروط الخبرة والكفاءة في التصرف الإداري والمالي والفني. يكلف المدير التنفيذي خاصة بـ:

- إعداد الميزانيات التقديرية للهيئة؛
- اقتراح تنظيم مصالح الهيئة والنظام الأساسي الخاص بأعوانها ونظام تأجيرهم؛
- تنفيذ المصاريف والقيام بالاستخلاصات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن خطة المدير التنفيذي لا تزال شاغرة.

2.4الأقطاب الفنية :

طبقا **للفصل 19 من الأمر الحكومي** المذكور أعلاه يتكون الجهاز التنفيذي خاصة من الأقطاب الفنية التالية:

قطب سياسات الاستثمار والإصلاحات: يتولى إعداد سياسات الاستثمار واقتراح الإصلاحات بالتشاور مع القطاع الخاص، إضافة إلى القيام بالدراسات الاستشرافية الرامية إلى النهوض بالاستثمار وإعداد الإحصائيات وقاعدة بيانات حول الاستثمار والاضطلاع بمهام اليقظة والتحاليل في مجال الاستثمار؛

قطب المنح والحوافز: يتولى دراسة مطالب الانتفاع بالمنح والحوافز وإعداد الملفات في الغرض واقتراح إسنادها ومتابعتها بالتنسيق مع الهياكل المعنية؛

قطب الإحاطة بالمستثمر: يتولى تأطير المستثمر والإحاطة به في إطار المهام الموكلة "للمخاطب الوحيد للمستثمر" المنصوص عليها **بالفصل 15 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه، كما يتولى دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها ومتابعة تنفيذها؛

قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز: يتولى تقييم مردودية نظام إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال؛

قطب المساندة: يتولى التصرف في الموارد البشرية والوسائل المادية للهيئة وإعداد الميزانية التقديرية للتصرف والاستثمار وإعداد ملفات الصفقات وتنفيذها. كما يتولى إعداد السياسة الاتصالية للهيئة وملفات التعاون الدولي؛

3.4 اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة :

لئن لم يتضمّن **الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017** والمتعلّق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه والتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره التنصيص على إحداث لجان دائمة منبثقة عن مجلس الهيئة ، إلا أنه وبهدف إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية والحوكمة على أعمال الهيئة التونسية للاستثمار ونظرا لأهميّة المهام الموكولة للهيئة والمنصوص عليها **بالفصل7 من الأمر** المشار إليه من جهة، واستئناسا بمؤسسات شبيهة على غرار الصندوق التونسي للاستثمار وصندوق الودائع والأمانات وانسجاما مع مضمون **الفصل 256 مكرّر من مجلة الشركات التجارية** من جهة أخرى، تولى مجلس الهيئة المصادقة على إحداث ثلاث لجان متفرعة عنه وهي على التوالي لجنة الانتداب والتأجير واللّجنة الداخلية للصفقات واللّجنة الدائمة للرّقابة والتدقيق وذلك بجلسته عدد **2018/01 بتاريخ 9 جويلية 2018** وجلسته عدد **2018/02 بتاريخ 19 نوفمبر 2018**.

1.3.4 لجنة الانتداب والتأجير:

تم خلال اجتماع مجلس الهيئة التونسية للاستثمار عدد **01 /2018 المنعقد بتاريخ 09 جويلية 2018** المصادقة على تركيبة اللجنة الداخلية للانتداب والتأجير المحدثة بمقتضى **مقرر رئيس الهيئة مؤرخ في 23 أفريل 2018**.

تنظر اللجنة أساسا في المسائل التالية:

- المصادقة على الانتدابات السابقة لإحداث هذه اللجنة؛
- المشاركة في تقييم المنتدبين الجدد بما في ذلك الانتدبات عبر الالحاق؛
- المصادقة على إعادة ترتيب أعوان الهيئة؛
- ضبط نظام تأجير أعوان الهيئة،
- ضبط شروط التسمية في الخطط الوظيفية والإعفاء منها؛
- ضبط شروط التدرج في الرتبة والمصادقة على قائمة المترشحين المؤهلين؛
- ضبط شروط إسناد منح التحفيز والمصادقة عليها؛
- المصادقة على ترسيم المنتدبين الجدد بعد انتهاء فترة التربص.

عقدت **لجنة الانتداب والتأجير خلال سنة 2020** ثلاث اجتماعات تم خلالها مناقشة منهجية العمل لتركيز الهيكل التنظيمي بالهيئة وذلك من خلال منهجية تعتمد على تقييم مهارات الأعوان ومدى مطابقتها للخطط

المقترحة وهو ما مكن في مرحلة موالية من تحديد البرنامج التكويني المستوجب تفعيله للرفع من هذه المهارات كما تم إعادة ترتيب الأعوان الملحقين بالهيئة التونسية للاستثمار.

2.3.4 اللّجنة الداخلية للصفقات (لجنة تقييم العروض الخاصة بطلبات العروض)

تولت الهيئة إعداد دليل إجراءات خاص بإنجاز ومراقبة الشراءات وحضي بمصادقة مجلس الهيئة خلال الدورة الأولى لسنة 2018 باجتماعه المنعقد بتاريخ **09جويلية 2018**. وقد نصّ دليل الإجراءات على تكوين لجنة داخلية للصفقات وتتولى هذه اللجنة:

- تقييم العروض واقتراح إسناد الصفقة،
- دراسة ملاحق الصفقة،
- دراسة كل مشكل أو نزاع يتعلق بإعداد وإبرام وتنفيذ وخلاص وختم الصفقات،
- تقديم مقترحات لحل الخلافات.

وقد تم إصدار **مقرر بتاريخ 17 سبتمبر 2018** يتعلق بتكوين هذه اللجنة. وقد عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ **30 ديسمبر 2020** للنظر في طلب عروض اقتناء وتركيز معدات إعلامية.

3.3.4 اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق:

استئناسا بالمؤسسات الشبيهة وتطبيقا **للفصل 256 مكرّر من مجلة الشركات التجارية** تتولّى اللّجنة الدائمة للرّقابة والتدقيق القيام أساسا بالمهام التالية:

- التأكد من إرساء الهيئة لأنظمة رقابة داخلية مجدية من شأنها تطوير الكفاءة والنجاعة وحماية أصول الهيئة وضمان أمانة المعلومة المالية واحترام الأحكام القانونية والترتيبية،
- مراجعة تقرير النشاط السنوي والقوائم المالية للهيئة قبل إحالتهما على مجلس الهيئة،
- اقتراح مراقب حسابات الهيئة،
- مراقبة أنشطة الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي والهياكل المكلّفة بمهام رقابية عند الاقتضاء وتنسيقها،
- المصادقة على تعيين المدققين الداخليين.

وعقدت اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق خلال سنة 2020 اجتماعا بتاريخ 24 جانفي 2020 حيث تم الداخلية بعنوان السنة المحاسبية 2018 ومناقشة ميثاق التدقيق الداخلي كما انعقد اجتماع بتاريخ 23 سبتمبر 2020 وتم خلاله النظر في تقرير نظام الرقابة الداخلية بعنوان سنة 2019.

4.3.4 اللجنة الوطنية للاستثمار:

طبقا لمقتضيات **الفصل 9 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017** تم إحداث لجنة وطنية لدى الهيئة التونسية للاستثمار لنظر في المشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها خمس عشرة (15) مليون دينار وكذلك عمليات التوسعة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها عند الإحداث السقف المذكور.

تتعهد هذه اللجنة أيضا واستنادا لمقتضيات **الفصل 18 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه** باقتراح اسناد الحوافز على المجلس الأعلى للاستثمار لكل مشروع ذي أهمية وطنية كما نص عليه **الفصل 20 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه**.

وتُكلف هذه اللجنة بالنظر في مطالب الانتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية المنصوص عليها على التوالي بالفصول 3 و21 و23 **من الأمر الحكومي المذكور أعلاه** وإبداء الرأي فيها.

وقد تم ضبط تركيبة هذه اللجنة **بقرار مشترك من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزيرة المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 28 أفريل 2017.**

5.3.4 اجتماعات اللجنة الوطنية:

عقدت اللجنة المذكورة خلال سنة 2020 سبع اجتماعات وهي كالآتي:

العدد	التاريخ	عدد المشاريع المعروضة
2020/01	2020/01/22	2
2020/02	2020/02/24	2
2020/03	2020/06/02	1
2020/04	2020/06/24	1
2020/05	2020/08/27	1
2020/06	2020/10/06	2
2020/07	2020/11/20	2

خصصت هذه الاجتماعات للنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها **بالفصل 20 من قانون الاستثمار** لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

VI. المراقـــبة :

1. إشراف الدولة وآليات الرقابة:

طبقا **للفصل 23 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017** تعرض الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة:

خطة العمل السنوية، خلال الثلاث أشهر الأولى من السنة،
التقرير المتعلق بتقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
تقرير النشاط السنوي.

يتم نشر تقرير النشاط السنوي بعد المصادقة عليه من قبل المجلس على الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة . كما أنه وبالرجوع الى مقتضيات **الفصل 24 من الأمر المذكور أعلاه** يمد رئيس الهيئة الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالاستثمار بالوثائق التالية:

- محاضر اجتماعات مجلس الهيئة،
- الميزانيات التقديرية للهيئة،
- القوائم المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات،
- الكشوفات عن وضع السيولة،
- الكشوفات حول الهبات والوصايا،
- خطة العمل السنوية،
- التقرير المتعلق بتقييم مناخ الأعمال،
- تقرير النشاط السنوي للهيئة.

2. الرقابة الداخلية :

طبقا **للفصل عدد 19 من الأمر عدد 388 لسنة 2017** يتولى قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز تقييم مردودية نظام إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال.

ونظرا لسعي الهيئة في أعمالها إلى تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة واستنادا على استشارة قامت بها لدى شركة خدمات مهنية « Deloitte » في إطار تعديل الهيكل التنظيمي، قامت الهيئة بتطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك بتركيزها لخلية التدقيق الداخلي صلب قطب مراقبة المنح والحوافز باعتباره القطب المكلف بالمراقبة والتدقيق صلب الهيئة.

الباب الثاني:

نشاط ومشاريع الهيئة لسنة 2020

I-نشاط الهيئة:

1.الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض:

1.1-الإحاطة بالمستثمرين

تتولى الهيئة عبر قطب الإحاطة بالمستثمر استقبال المستثمرين وباعثي المشاريع للإجابة عن استفساراتهم وتقديم المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني للاستثمار والإجراءات والوثائق المستوجبة للقيام بعمليات الاستثمار في كل القطاعات ودور الهيئة والخدمات التي تقدّمها كما تتولى توجيههم إن اقتضى الأمر إلى الهياكل والوزارات المعنية.

وفي هذا الصدد تمّ خلال سنة 2020 استقبال المستثمرين وممثلي الشركات للإجابة عن استفساراتهم وتوجيههم. ويلخص الجدول الموالي أهم المواضيع التي تم طرحها على الهيئة:

موضوع الاستفسار
إجراءات التصدير
شركات التجارة الدولية
الإطار القانوني المنظم لاسناد الامتيازات المالية
شهادة للدخول طور النشاط الفعلي
مهام الهيئة التونسية للاستثمار ومجال تدخلها ضمن الاحاطة بمشاريع الاستثمار
الانتفاع بمنح في إطار قانون الاستثمار الجديد والمنح في إطار نصوص تشريعية
طلب تدخل لدى شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
طلب تدخل الهيئة لدى ديوان التجارة
إجراءات التصريح بالإستثمار والحوافز المالية و الإمتيازات الجبائية
الإطار القانوني المنظم لانجاز مشاريع في تونس
الحوافز المالية و الإمتيازات الجبائية
طلب معلومات حول الحوافز المالية والإمتيازات الجبائية بخصوص مشروع ذو أهمية وطنية
طلب تسوية الوضعية المالية للشركة
طلب إستفسار حول شروط وإجراءات الانتفاع وآجال الحصول على المنح المسندة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية

2.1 - دراسة عرائض المستثمرين والعمل على إيجاد الحلول الممكنة :

1.2.1المنهجية المعتمدة:

طبقا **للفصل 15 من قانون الاستثمار** قامت الهيئة بمعالجة العرائض الواردة عليها والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للإشكاليات التي تعترض المستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم حيث تتم معالجة العرائض الواردة على الهيئة سواء عن طريق المراسلات أو البريد الإلكتروني أو الاتصال المباشر بمكتب المخاطب الوحيد وفقا لمنهجية ترتكز على تبويب العريضة ضمن مجال محدد (إجراءات إدارية، ترخيص، حوافز مالية وجبائية، إشكال قانوني، تمويل...) وتحديد الأطراف المعنية بمعالجة العريضة ومجال تدخل الهيئة ثم القيام بما يتعين لإيجاد الحلول اللازمة وإجابة المستثمر حول مآل العريضة المقدمة والحلول الممكنة.وتتم معالجة العرائض بالتنسيق مع الهياكل المعنية من خلال تنظيم جلسات عمل لدراسة العرائض التي تستوجب تدخل أكثر من إدارة معنية للعمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي يتم طرحها من خلال العرائض المقدمة.

2.2.1 الإحصائيات المتعلقة بمعالجة العرائض :

قام قطب الإحاطة بالمستثمر إلى حدود شهر ديسمبر2020 بمعالجة **80عريضة** واردة على الهيئة وتتوزع العرائض حسب نوعية الإشكال المطروح إلى عرائض متعلقة بـ:

2-الاشراف على عمليات الاستثمار:

- **التمويل،**
- **إجراءات الحصول على امتيازات،**
- **التراخيص،**
- **الإجراءات الإدارية،**
- **الإشكالات القانونية**
- **إشكاليات أخرى.**

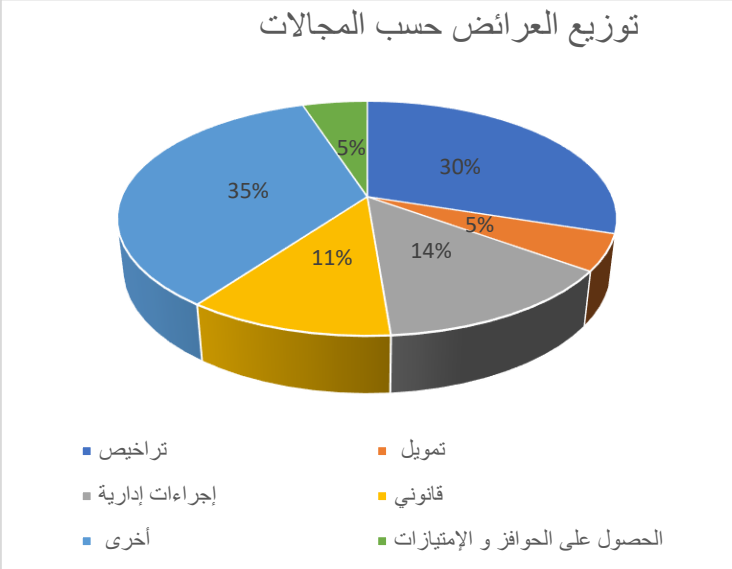

تم الإعداد اللوجستي والإداري للقيام بالإشراف على عمليات الاستثمار الموكلة لقطب الإحاطة بالمستثمر والمتمثلة في:

معالجة ملفات التصريح بالاستثمار

معالجة ملفات التكوين القانوني للشركات

1.2-تقدم إنجاز الخدمات المقدمة للمستثمر عن بعد و المنظومة الإلكترونية لمعالجة الملفات:

ساهم قطب الإحاطة بالمستثمر في اتمام إنجاز مشروع المنصة الإلكترونية للهيئة بهدف تقديم الخدمات عن بعد لفائدة المستثمر مما يساهم في تقريب الخدمة للمستثمر ويتماشى مع إستراتيجية الدولة لإرساء إدارة إلكترونية من خلال الإشراف والمصادقة على مختلف مراحل تطوير الخدمات التي يسديها لفائدة المستثمر والمتمثلة في الخدمات التالية:

الخدمة	تقدم الانجاز
الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	عملت الهيئة خلال سنة 2020 على إتمام مراحل تطوير هذه الخدمة التي سيتم اطلاقها خلال الثلاثية الثانية لسنة 2021 وحيث ستمكن المستثمر عن بعد من: - إيداع مطالب الانخراط، - متابعة تقدم دراسة الملف واستكمال الوثائق
إسناد بطاقة الإقامة	عملت الهيئة خلال سنة 2020 على إتمام مراحل تطوير هذه الخدمة التي سيتم اطلاقها خلال الثلاثية الثانية لسنة 2021 وحيث ستمكن المستثمر عن بعد من: - إيداع مطالب الحصول أو تجديد بطاقة إقامة لفائدة المستمرين الأجانب، - متابعة تقدم دراسة الملف واستكمال الوثائق
معالجة طلبات التراخيص	عملت الهيئة خلال سنة 2020 على إتمام مراحل تطوير هذه الخدمة التي سيتم اطلاقها خلال الثلاثية الثانية لسنة 2021 وحيث ستمكن المستثمر عن بعد من: - إيداع مطالب التراخيص في حالة السكوت، -إيداع مطالب التراخيص لعرضها على لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة، - متابعة تقدم دراسة الملف واستكمال الوثائق ومآل الطلب.

3. معالجة مطالب المستثمرين في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية

1.3 الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص في حالة سكوت الادارة:

في إطار تطبيق أحكام **الفصل 4 من القانون عـ71ـدد لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** المتعلق بقانون الاستثمار و**الفصول 9 و11 من الأمر الحكومي عـ417ـدد لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018** المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها و**المنشور عـ21ـدد لسنة 2018** المتعلق بتطبيق أحكام هذا الأمر الحكومي، و التي تنظم حالة تعهد الهيئة التونسية للاستثمار بمطالب الحصول على التراخيص الإدارية وتلك المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في صورة سكوت الإدارة المعنية وانقضاء الآجال القانونية المتعلقة بإسناد التراخيص المذكورة، قامت مصالح الهيئة المعنية بالتراخيص بجملة من الإجراءات لتفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص تمثلت فيما يلي:

إعداد دليل إجراءات خاص بمعالجة ملفات مطالب التراخيص في انتظار المصادقة عليه من طرف وزارة الاشراف.

الهيئة بصدد الإعداد لتفعيل خدمة معالجة مطالب المستثمرين عن بعد في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع متعلق بحالة سكوت الإدارة على المنظومة الإلكترونية للهيئة.

2.3 الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة مطالب التراخيص عن طريق لجنة التراخيص والمو افقات :

في إطار تطبيق أحكام الفصل 15 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار الدي أحدث لدى الهيئة التونسية للاستثمار لجنة تسمى لجنة التراخيص والموافقات تتركب من ممثلين عن الوزارات والهياكل العمومية المعنية تكلف

بتيسير إنجاز الاستثمارات التي تتعهد بها الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى التشريع الجاري به العمل وذلك من خلال:

-البت في جميع مطالب الموافقات والتراخيص المستوجبة لإنجاز الاستثمار

-البت في مطالب تغيير صبغة الأراضي الفلاحية وذلك بصرف النظر عن الأحكام المخالفة وخاصة القانون عدد 87 لسنة1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية.

وعلى إثر صدور قرار وير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المتعلق بضبط تركيبة لجنة التراخيص

والموافقات وصيغ وطرق تسييرها وآجال إسناد التراخيص وقائمة الأنشطة المعنية بتاريخ 8 نوفمبر 2019، تم تعيين أعضاء لجنة التراخيص والموافقات بمقتضى مقرر من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالنيابة بتاريخ 24 جانفي 2020 كما يلي:

الاسم واللقب	الجهة الممثلة
السيد بليغ بن سلطان	رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
السيد محمد الهادي الوسلاتي	ممثلا عن الوزارة المكلفة بالاستثمار
السيد عمر بوزوادة	ممثلا عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
السيد بلقاسم عياد	ممثلا عن الوزارة المكلفة بالتنمية
السيد نعمان مجدوب	ممثلا عن رئاسة الحكومة
السيد ماهر قدور	ممثلا عن وزارة الداخلية
السيد عزالدين الجويني	ممثلا عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة

وعقدت اللجنة المذكورة خلال سنة 2020 اجتماعين اثنين 2 وهي كالآتي:

العدد	التاريخ	عدد المشاريع المعروضة
2020/01	2020/02/26	تم عرض مشروع النظام الداخلي للجنة
2020/02	2020/05/20	2

3.3 الاحصائيات المتعلقة بمطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع المتعلقة بحالة سكوت الإدارة وتطبيقا للقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بمناخ الاستثمار إلى غاية 31 ديسمبر 2020:

يتولى قطب الإحاطة بالمستثمر متابعة مطالب إسناد التراخيص من طرف المستثمرين والرد عليها حسب الحالات التالية:

الإحاطة بالمستثمر ومساندته للحصول على التراخيص المستوجبة لإنجاز مشروعه؛

عند سكوت السلطة الإدارية المختصة؛

عرض مطالب التراخيص والموافقات المودعة لدى الهيئة على لجنة التراخيص والموافقات.

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020 عـ**08**ـدد مطالب في الحصول على تراخيص متعلقة بحالة سكوت الإدارة مدرجة بالجدول التالي يتضمن مراحل معالجتها ومآلها:

العدد	الاستثمار	موضوع الترخيص	الهيكل المعني	مآل المطلب
1	استغلال مقطع رمال	الترخيص لاستغلال مقطع من الصنف التقليدي	ولاية نابل	تمت رفض الترخيص من طرف لجنة المقاطع بتاريخ 19 أكتوبر 2020
2	إحداث محطة لتوزيع المحروقات بالشراكة مع عجيل	طلب تدخل الهيئة قصد تغيير صبغة أرض فلاحية	بلدية تونس	في انتظار مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلديةتونس
3	وحدة لصناعة مربعات السيراميك	الخصول على المصادقة على دراسة المؤثرات	الوكالة الوطنية لحماية المحيط	في انتظار رد الوكالة الوطنية لحماية المحيط
4	إنتاج الجزئيات الخشبية المستعملة في التدفئة المعدة للتصدير	طلب تدخل الهيئة قصد تغيير صبغة أرض فلاحية	وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	تم مراسلة من بلدية برقو وإدارة التعمير بوزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية بتاريخ 26 نوفمبر 2020 وتذكير الهيكلين المعنيين بتاريخ 24 ديسمبر 2020

5	صنع مادة غدائية تكميلية لبعض الحيوانات	طلب تدخل الهيئة قصد المصادقة على دراسة المؤثرات	الوكالة الوطنية لحماية المحيط	تم حل الاشكال
6	إحداث منشأة لتربية الدواجن	طلب تدخل الهيئة قصد الحصول على ترخيص إحداث منشأة لتربية الدواجن	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	قامت الهيئة بتاريخ 26 نوفمبر 2020 بمراسلة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 26 نوفمبر 2020
7	إحداث مشروع فلاحي	ترخيص لحفر بئر عميقة بمنطقة تاكلسة	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	قامت الهيئة بمراسلة الوزارة وتم موافاة العارض بمآل ملفه بتاريخ 28 سبتمبر 2020
8	إحداث محطة لتوزيع المحروقات بالشراكة مع عجيل	رخصة بناء	بلدية الحمامات	في انتظار رد بلدية الحمامات

4.3 الاحصائيات المتعلقة بمطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع لعرضها على لجنة التراخيص والمو افقات المودعة لدى مصالح الهيئة إلى حدود 31 ديسمبر 2020 :

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020 عـ04ـدد **مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع لعرضها على لجنة التراخيص والمو افقات** مدرجة بالجدول التالي يتضمن مراحل معالجتها ومآلها:

العدد	الاستثمار	موضوع الترخيص	الهيكل المعني	مآل المطلب
1	إنجاز مصنع الاسمنت الرمادي	الموافقة المبدئية لانجاز مصنع اسمنت الرمادي BEJA CEMENT	الهيئة التونسية للاستثمار	تم اسناد الموافقة المبدئية بتاريخ 20 ماي 2020

2	إنجاز مصنع الاسمنت الرمادي	مطلب إحالة ترخيص إنجاز مصنع سيدي بوزيد المسند لشركة باور كنغ أنترناسيونال	الهيئة التونسية للاستثمار	تم رفض المطلب لعدم اختصاص اللجنة
3	إنجاز مصنع الاسمنت الرمادي	مطلب للتمديد في آجال الموافقة المبدئية لإنجاز مصنع للإسمنت الرمادي بتطاوين اسمنت المستثمرين المتحدين	الهيئة التونسية للاستثمار	تم رفض المطلب لعدم اختصاص اللجنة تطبيقا للفصل 13 من قرار وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ 8 نوفمبر 2019
4	إنجاز مصنع الاسمنت الرمادي	مطلب للتمديد في آجال الموافقة المبدئية لإنجاز مصنع للإسمنت الرمادي عين صفصاف بولاية زغوان	الهيئة التونسية للاستثمار	تم رفض المطلب لعدم اختصاص اللجنة تطبيقا للفصل 13 من قرار وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ 8 نوفمبر 2019

4 .التكوين القانوني للشركات :

تمّ خلال سنة 2020 إسداء خدمة التكوين القانوني للشركات لفائدة 17شركة تتوزع كالآتي:

العدد الجملي	الشكل القانوني	الاستثمار كلفة	رأس المال
10	شركة خفية الإسم	534.00000	32.500 .000
21	شركات ذات مسؤولية محدودة	354.392.000	12.640.000
03	شركة الشخص الواحد	113.146.000	344.000
01	شركة المقارضة البسيطة	53.100.000	50.000

5. معالجة مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين اللأجانب:

تمّ تفعيل الخدمة المتعلقة بمعالجة مطالب الحصول على بطاقات الإقامة لفائدة المستثمرين والإطارات الأجانب في إطار إنجاز مشاريع استثمار في البلاد التونسية لدى الهيئة التونسية للاستثمار ابتداء من 01 نوفمبر 2019 وتمّ في هذا الصدد معالجة 75 مطلب اسناد بطاقة إقامة خلال سنة 2020 موزعة كالآتي:

طلبات مساندة بالنسبة للملفات المودعة لدى مناطق الأمن الوطني	الطلبات المودعة لدى مصالح الهيئة مباشرة	الطلبات الواردة علينا من إدارة الحدود والأجانب
05	65	05

6. الزيارات الميدانية :

في إطار الإحاطة بالمستثمرين والشركات خلال إنجاز مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية قامت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بالقيام بـ 09زيارات ميدانية لعدد من المشاريع في عديد الولايات وذلك للإحاطة بالشركات وحل الإشكاليات التي تعترض تقدم إنجاز المشاريع ولرصد فرص إعادة الاستثمار وبلورة مشاريع التوسعة وفي ما يلي حوصلة للزيارات الميدانية:

الشركة	تاريخ الزيارة	الولاية	موضوع الزيارة
CIESMED	29 سبتمبر 2020	زغوان	إحاطة في إطار مشروع توسعة
HONEYWELL	12 جوان 2020	نابل	إحاطة في إطار مشروع توسعة
APTIV	20 أكتوبر 2020	باجة	إحاطة في مرحلة ما بعد الإنجاز
BONTAZ	15 جوان 2020	بن عروس	إحاطة
SE Bordnetze Tunisia	22 جويلية 2020	منوبة	إحاطة
MARQUARDT	15 جوان 2020	بن عروس	إحاطة
ALVA	04 ديسمبر 2020	بن عروس	تدشين إنطلاق أشغال وحدة إنتاج جديدة
SOCIETE DES EAUX	02 جويلية 2020	سيدي بوزيد	إحاطة
DESERT JOY	02 جويلية 2020	قابس	إحاطة في مرحلة ما بعد الإنجاز

7. استقطاب و استكشاف فرص الاستثمار:

في إطار حث نسق الاستثمار و تطوير عدد المشاريع المصرح بها لا سيما في القطاعات ذات الأولوية تقوم الهيئة عبر قطب الإحاطة بالمستثمر بأنشطة استقطاب لشركات و مستثمرين جدد قصد التعريف بفرص الاستثمار و الإطار التشريعي وخدمات تسهيل الاستثمار ببلادنا و للشركات المنتصبة قصد رصد فرص إعادة الاستثمار و توسعة النشاط وذلك عبر تقديم خدمات مرافقة تتمثل في توفير معلومات حول الإطار التشريعي و القانوني للاستثمار، الامتيازات و التشجيعات، توفر اليد العاملة ، معطيات قطاعية، البحث عن موقع يتماشى مع حاجيات المشروع ، ربط الصلة مع الهياكل المعنية قصد تبسيط و تسريع الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشروع.

وتشمل أنشطة الاستقطاب القيام بلقاءات مباشرة مع الشركات والمستثمرين والمشاركة في تظاهرات وملتقيات اقتصادية على المستوى الوطني والدولي.

ونظرا للظروف الصحية المنجرة عن جائحة كورونا وتأثيرها على التنقلات فقد تمّ إنجاز جل النشاطات عبر تقنيات التواصل عن بعد والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية في صيغتها الإلكترونية وتتمثل أبرز الأنشطة المنجزة في هذا الإطار في:

النشاط	الهدف	الأنشطة المنجزة خلال سنة 2020
-استكشاف فرص الاستثماروالمشاريع الجديدة بتونس والخارج	-إعداد قائمة تضمّ المستثمرين والشركات والمجمعات التونسية والعالمية التي تحمل فرص استثمار ممكنة وفق المعلومات المتوفرة من مصلحة اليقظة الاقتصادية	-تحديد قائمة تتكون من 150شركة في قطاع الإلكترونيك -القيام بـ 3 زيارات استقطاب ميدانية لمشاريع منتصبة ورصد فرص إعادة الاستثمار - القيام بـ8 زيارات استقطاب عبر تقنية التواصل عن بعد لشركات عالمية لرصد فرص الاستثمار في بلادنا
-متابعة المشاريع المصرح بها لرصد فرص إعادة الاستثمار	-القيام بزيارات استقطاب لدى المستثمرين والشركات التي لديها برامج استثمار قصد مرافقتهم وتسريع تحويلها إلى مشاريع استثمار	-المشاركة في 2 ملتقيات /منتديات اقتصادية خلال سنة 2020 وهما صالون ELECTRONICA 2020 الذي انعقد من 09 إلى 12نوفمبر 2020 وصالون الطيران

	-القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المصرح بها للإحاطة بها ورصد فرص إعادة الاستثمار ومتابعة فرص الاستثمار المشاركة في المنتديات والملتقيات الاقتصادية قصد ربط الصلة مع المستثمرين ومرافقتهم لبلورة برامج الاستثمار وتحويلها لمشاريع استثمارية	HAMBURG AVIATION FORUM الذي انعقد من 17 إلى 19نوفمبر 2020
تشجيع وتحفيز المستثمرين المحتملين على تنفيذ مشاريعهم	تقديم الدعم لحاملي المشاريع: -المرافقة لتحديد موقع الانتصاب وفقا لحاجيات المشروع بالتنسيق مع الهياكل المعنية (الوكالة العقارية الصناعية، الأقطاب التكنولوجية، فضاءات الأنشطة الاقتصادية -المساعدة في الحصول على المعلومات المتعلقة بقطاع النشاط، الإطار القانوني للاستثمار، مقترحات القيمة وفق النشاط المزمع إنجازه)	-مرافقة 5 مستثمرين لتحديد مواقع انتصاب المشروع -مرافقة 50 مستثمر وتقديم المعلومات المطلوبة لحفزهم على إنجاز مشاريعهم -المساهمة في تحويل 30% من فرص الاستثمار إلى مشاريع استثمار

8. مرافقة المؤسسات الناشئة :

سعيا للنهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والتي تقوم على الابتكار والتجديد واعتماد تكنولوجيات حديثة وتحقق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي وفي إطار تفعيل اتفاقية التعاون المبرمة بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة تكنولوجيا الاتصال خلال موفى سنة 2019 والتي تهدف إلى مرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم لا سيما خلال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار والتراخيص والتكوين القانوني لهذه الفئة من المشاريع.

وقد تمّ في هذا الصدد توفير خدمات مرافقة لفائدة 10 مؤسسات ناشئة تتعلق بالمجالات التالية:

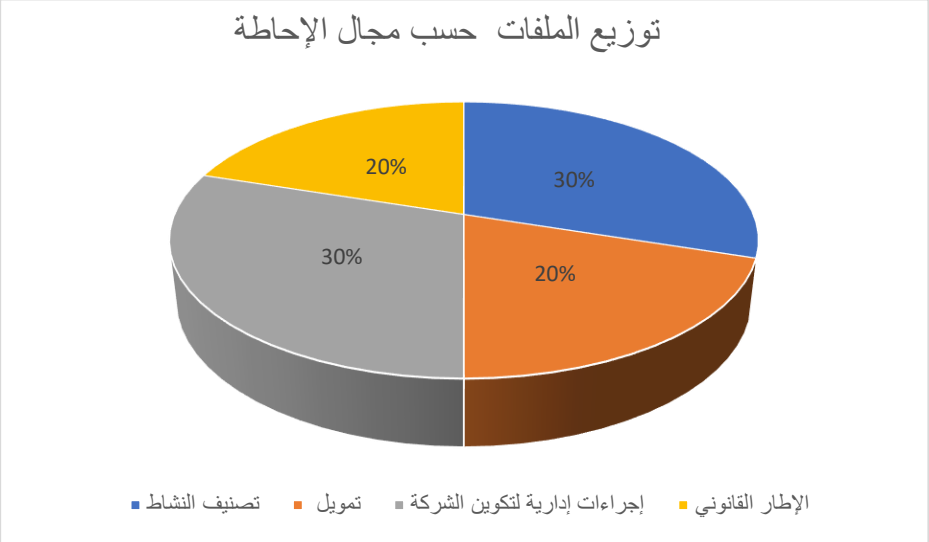

9. مرافقة الشركات والمستثمرين خلال فترة الحجر الصحي :

خلال فترة الحجر الصحي الشامل الممتدة بين 22 مارس و 11ماي 2020 تمّ إرساء خلية إصغاء وإحاطة صلب الهيئة لفائدة المستثمرين و الشركات وذلك قصد تقديم الإحاطة الضرورية بالنظر إلى الإشكاليات التي واجهتها الشركات خلال فترة الحجر الصحي لاسيما التمكن من مواصلة نشاطها و تأمين مواطن الشغل المحدثة وذلك عبر إرساء خدمة الإحاطة عن بعد « e-caring » والتي تمكن أصحاب المؤسسات بطرح الإشكاليات و التساؤلات التي تمّت معالجتها من قبل الهيئة بالتنسيق مع كافة الإدارات و الهياكل المختصة.

وقد تمّ في هذا الصدد تسوية 47 عريضة تتوزع حسب المجالات كالتالي:

كما تمّ إضافة إلى تأمين خدمة الإحاطة عن بعد توفير كل المعلومات حول الوضع الصحي والإجراءات المالية والاجتماعية الاستثنائية التي تمّ إقرارها من قبل الحكومة لفائدة الشركات لمواجهة تأثيرات جائحة «COVID-19» عبر تطوير خدمة " FAQ» على موقع الواب للهيئة الذي يتضمن المعلومات المحينة حول تطور الوضع الصحي والإجراءات.

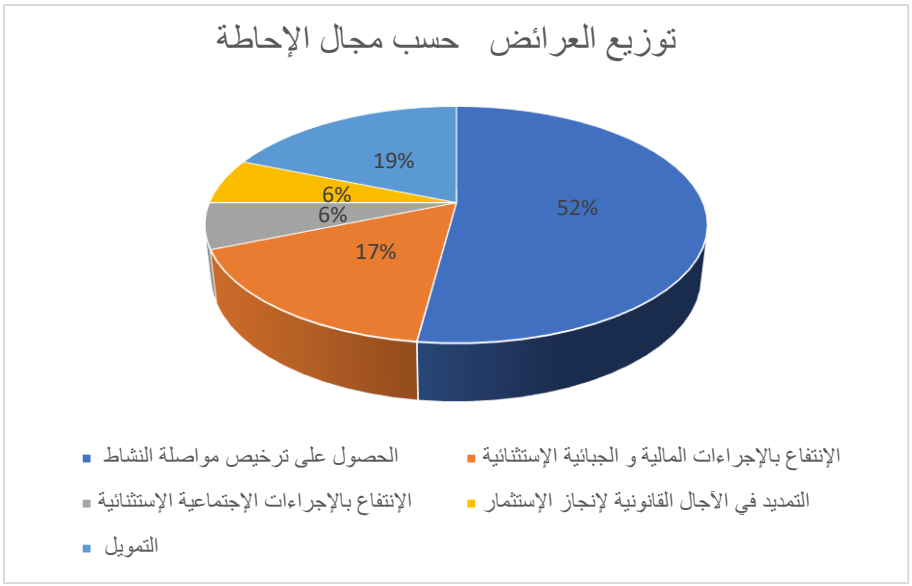

10. دراسة ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية :

تتعهد الهيئة وجوبا بملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية وذلك من خلال دراستها وتقييمها وعرضها في مرحلة أولى على اللجنة الوطنية مع اقتراح الحوافز لفائدتها ثم عرضها لاحقا ل على المجلس الأعلى للاستثمار. كما تقوم الهيئة بمتابعة إنجاز المشاريع وحل الإشكاليات التي تعوق إنجازها في فترتي التكوين والإنجاز.

1.10 تعريف المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومعايير تصنيفها :

تعتبر مشاريع ذات أهمية وطنية المشاريع المتعلقة بالاستثمارات التي تستجيب لأولويات الاقتصاد الوطني المنصوص عليها **بالفصل الأول من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** المتعلق بقانون الاستثمار والمتمثلة في الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والتشغيل وتحقيق تنمية جهوية مندمجة والتنمية المستدامة والتي يتوفر فيها على الأقل إحدى المقاييس الكمية التالية:

كلفة استثمار لا تقل عن خمسين (50) مليون دينار،

إحداث مواطن شغل لا تقل عن خمسمائة موطن شغل (500) في غضون ثلاث سنوات من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

المشاريع ذات الأهمية الوطنية يمكن أن تكون في شكل إحداثات جديدة أو توسعة أو تجديد لمشاريع قائمة لمستثمرين خواص.

2.10 الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية بعنوان سنة 2020:

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرّح بها **23** مشروعا بكلفة استثمار تقدر بـ **1943 م.د** و**10115** موطن الشغل.

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية

المشاريع ذات الأهمية الوطنية	عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د	10	**%43**	1356	**70%**	1733	**17%**
عدد مواطن الشغل تفوق 500	08	**%35**	232	**12%**	5380	**53%**
كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د وعدد مواطن الشغل تفوق 500	5	**22%**	355	**18%**	3002	**30%**
المجموع	**23**	**100%**	**1943**	**100%**	**10115**	**100%**

3.10المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي لازالت تحت الدرس بعنوان سنة 2020:

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المودعة لدى الهيئة للدراسة سنة 2020 إحدى عشر (11) مشروعا بين مشاريع جديدة وعرائض ليصبح العدد الجملي للمشاريع بصدد الدرس 15 مشروعا إذا أضفنا إليها الأربع (04) مشاريع السابقة التي تم عرضها على المجلس الأعلى للإستثمار. ويبلغ حجم الإستثمار في المشاريع الجديدة 000 072 7 م.د وإحداث ما يقارب 130 000 موطن شغل. ويوضح الجدول التالي التفاصيل المتعلقة بهذه المشاريع:

المشروع / الباعث / الموقع	المساحة المطلوبة بالهكتار	حجم الإستثمار (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل المصرح بها
المشاريع التي عرضت على المجلس في 20 جوان 2019 وتم تصنيفها:			
مشروع إحداث المدينة السياحية الاستشفائية بالخبايات من ولاية قابس .	36	100	254
مشروع غراسة الأرزوتحويله بمعتمدية سجنان ببنزرت.	30 000	350 مليون أورو	3000
القطب التكنولوجي الخاص بجرجيس .	170	200	4000
مشروع بعث قطب مندمج للتنمية بمدينة طبرقة من ولاية جندوبة.	غير محددة	638 يمكن أن يصل إلى 1000	3 365
المشاريع طور الدراسة ولم تعرض على المجلس (مرتبة حسب درجة الجاهزية)			
مشروع إحداث مؤسسة إقامة فاخرة لكبار السن	20	170	1715
مشروع تفكيك الطائرات المنتهية عن الخدمة ورسكلة المواد المستخرجة منها .	25	76 (24 مليون أورو)	500 مباشر
مشروع غراسة القصب السكري لإنتاج مادة الإيتانول والطاقة الكهربائية.	34 ألف هك	2000 مليون دولار	7000
مشروع إحداث مدينة إيكولوجية ذكية (Mediterrapolis) بجربة .	3000	3 مليار أورو	100.000

مشروع وضع استراتيجية للطيران الفضائي بالمنستيروالقيروان .	غير محددة	2 مليار أورو	غير محددة
مشروع المدينة الصحية الذكية بتبرورة «Taparura Smart City»بصفاقس.	90	224	3000
مشروع المدينة الصحية بتبرورة .	50		10000
مشروع إزالة البقايا الصلبة لمغاسل الفسفاط بالمتلوي وبباقي المدن المنجمية .	220	100	200
المشاريع المعالجة كعرائض			
مشروع إحداث مركب نموذجي أو مركز حياة بالمرسى .	30	100	3000
مشروع سياحي ترفيهي ومركب تجاري.	17	100	300
مشروع احداث مؤسسة صحية غير مقيمة للمرضى وكبار السن CARTHAGEA.	غير محددة	100	غير محددة

11. الإحصائيات المتعلقة بمتابعة تقدم انجاز المشاريع المصرح بها خلال سنة 2019:

وفي إطار متابعة تقدم إنجاز مشاريع الاستثمار المصرح بها والتي تفوق كلفتها 15مليون دينار قامت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020 بمتابعة تقدم إنجاز 33 عملية استثمار تمّ التصريح بها خلال سنة 2019 أي بنسبة متابعة تقدر بـ 100%، وتنقسم هذه المشاريع إلى 18 مشروع إحداث و15عملية توسعة وتشمل قطاعات الصناعة والطاقات المتجددة والفلاحة والخدمات والمناجم تتوزع كما يلي:

القطاعات	عدد المشاريع
الصناعة	22
قطاع المناجم	1
الطاقات المتجددة	5
الفلاحة	4
الخدمات	1
العدد الجملي	**33**

وحسب المعطيات التي تبينت على اثر متابعة المشاريع فقد شهد **27**مشروعا من جملة **33** عملية استثمار شروعا في الإنجاز أي بنسبة شروع في الإنجاز تقدر بـ **81,8%** وبلغ حجم الاستثمارات المنجزة إلى حدود شهر ديسمبر 2020 حوالي **422.809.576** مليون دينار من جملة **2258.669.619** مليون دينار أي بنسبة تقدم في الإنجاز تقدر بـ **18,72%**.

كما ساهمت الاستثمارات المنجزة في تحقيق **3499** موطن شغل إضافي أي بنسبة تقدم في الإنجاز تقدر بـ **25,3%**، علما وأن **آجال إنجاز مشاريع الاستثمار تمتد على أربع سنوات بداية من تاريخ التصريح بالاستثمار.**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ تحيين الإستثمارات و مواطن الشغل المصرح بها وفقا لشهادات تحيين المعطيات التي تمّ تسليمها للمستثمرين إثر قيامهم بطلب تحيين المعطيات المتعلقة بمشاريعهم.

و كما تجدر الإشارة إلى أن عمليات الإستثمار المصرح بها خلال سنة 2019 تشمل مشروع إستثمار يتمثل في إحداث وحدة لصناعة الإسمنت لم يتقدم في الإنجاز نظرا لعدم حصوله على التمويلات الضرورية من قبل شركائه الأجانب ووفق المعطيات المصرح بها في تقرير المتابعة فإنه من المنتظر إستكمال هيكل التمويل خلال سنة 2021 و بالنظر إلى أهمية هذا المشروع من حيث قيمة الإستثمار فقد تمّ إحتساب نسبة ثانية للتقدم في الإنجاز دون إحتساب الإستثمار المتعلق بمشروع إحداث وحدة صناعة الإسمنت حيث بلغت هذه النسبة **25,6 % كما تصبح نسبة التقدم في إنجاز مواطن الشغل في ظل هذه الفرضية 26,2 %**.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تمّ تسجيل نسبة تقدم في الإنجاز مهمة بالنسبة إلى مشاريع التوسعة حيث بلغت هذه النسبة 44,4 % في حين بلغت هذه النسبة 18,4 % بالنسبة لمشاريع الإحداث وذلك نظرا لإقتصار الجدول الزمني لإنجاز عمليات التوسعة على إقتناء المعدات بإعتبار أن البنية التحتية غالبا ما تكون جاهزة

.

12. الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2020:

بالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدها الوضع الاقتصادي خلال السنة المنقضية على المستويين العالمي والوطني إلاّ أنّ حصيلة الاستثمارات المصرح بها بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 15مليون دينار والمشاريع ذات الأهمية الوطنية شهدت نسق تصاعديا.

وتحوصل هذه الإحصائيات[1] المتعلقة بعدد المشاريع وحجم الاستثمار ومواطن الشغل المصرّح بها **خلال سنة 2020** في مختلف الأنشطة الاقتصادية حسب التصنيفة التونسية للأنشطة.

1.12تطورعدد المشاريع المصرح بها خلال سنة 2020 :

بلغ عدد المشاريع المصرح بها لدى مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بعنوان سنة 2020 حوالي **58** مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ **2818,056481** مليون دينار موزعة كالاتي:

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
عدد المشاريع	8	5	5	4	5	3	4	3	4	4	4	9	**58**
حجم الاستثمارات (م.د)	346,92	302,11	147,39	135,68	125,23	222,50	219,18	178,00	107,40	126,41	97,56	809,68	**2818,056**
عدد مواطن الشغل	296	1979	622	875	1270	1766	1303	1135	1465	1073	661	1046	**13491**

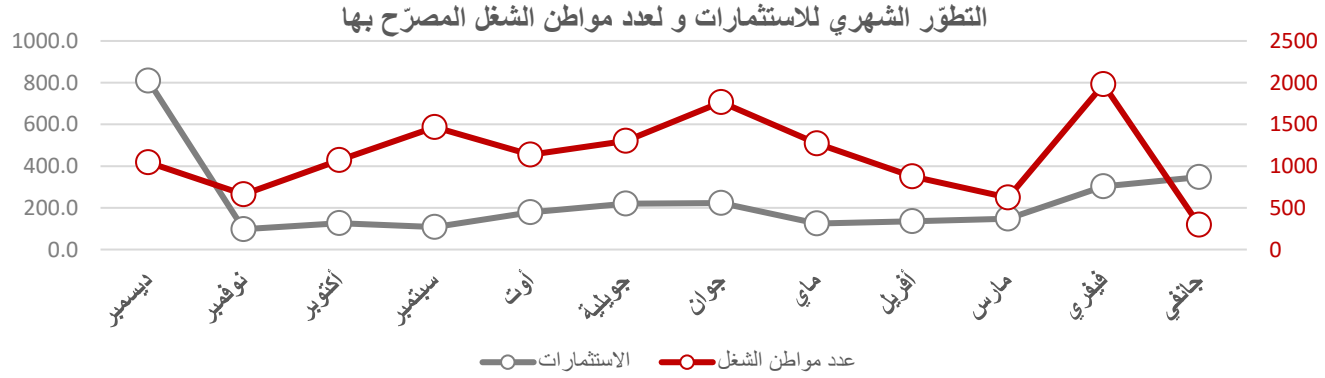

يبلغ معدّل كلفة الاستثمار المصرّح بها 48,587 مليون دينار للمشروع الواحد

يبلغ معدّل عدد مواطن الشغل المصرّح بها 233 موطن شغل للمشروع الواحد

[1] الإحصائيات المتعلقة بكلفة الاستثمارات وعدد مواطن الشغل محينة وفقا لشهادات تغيير المعطيات المسندة

2.12 توزيع المشاريع المصرح بها حسب طبيعة الاستثمار:

تشمل المشاريع المصرح بها إلى حدود شهر ديسمبر 2020 عمليات توسعة لمشاريع قائمة الذات وعمليات إحداث مشاريع جديدة، حيث بلغ عدد مشاريع التوسعة **22** مشروعا وهو ما يمثل **38%** من عدد المشاريع المصرح بها في حين بلغ عدد مشاريع الإحداث **36** مشروعا لتمثل بذلك **62%**.

كما بلغ حجم الاستثمارات بالنسبة لمشاريع الإحداث **1989 مليون دينار** أي بنسبة **71%** من حجم الاستثمارات الجملية المصرح بها، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا يعكس تحسن نسق الاستثمار وتسجيل فرص جديدة للاستثمار ستمكن من خلق **6727** موطن شغل.

توزيع المشاريع المصرح بها حسب طبيعة الاستثمار

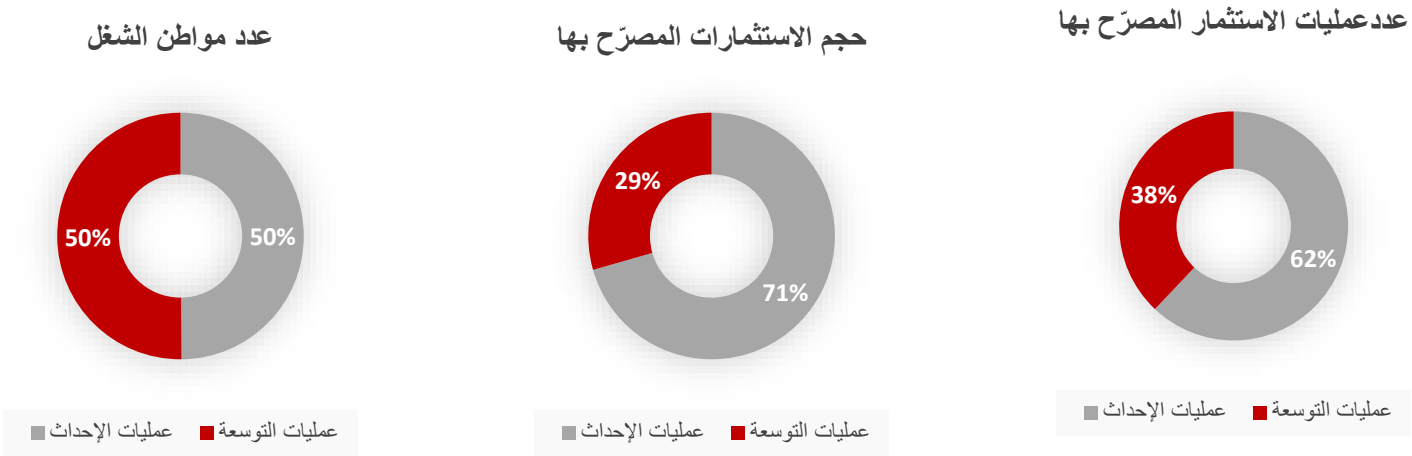

ويبلغ معدّل كلفة استثمارات الإحداث 55,24م.د للمشروع الواحد ومعدّل كلفة استثمارات التوسعة 37,69 م.د للمشروع الواحد أمّا بالنسبة لمواطن الشغل المصرّح بها يبلغ المعدل لاستثمارات الإحداث 187 موطن شغل.

3.12توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب القطاع :

تشمل مشاريع الإستثمار المصرح بها مجالات:

- ✓ الصناعة: **34** مشروعا بكلفة استثمار تساوي**1688** م د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **9813** موطن شغل
- ✓ الطاقات المتجددة: **12** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **547** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **100** موطن شغل
- ✓ الخدمات: **08** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **250** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2282** موطن شغل
- ✓ السياحة: **04** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **334** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **1296** موطن شغل.

ويحوصل الجدول التالي، توزيع المشاريع المصرّح بها خلال سنة 2020 حسب القطاعات:

المجال	عدد المشاريع	النسبة	تكلفة الإستثمار (مليون دينار)	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
الصناعة	34	%58.6	811,7168	%60	9813	%72.7
الطاقات متجددة	12	%20.7	546,513	%19	100	%0.7
السياحة	4	%6.9	987,333	%12	1296	%9.6
الخدمات	8	%13.8	745,249	%9	2282	%17
المجموع	58	%100	2818,056	%100	13491	% 100

توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاعات

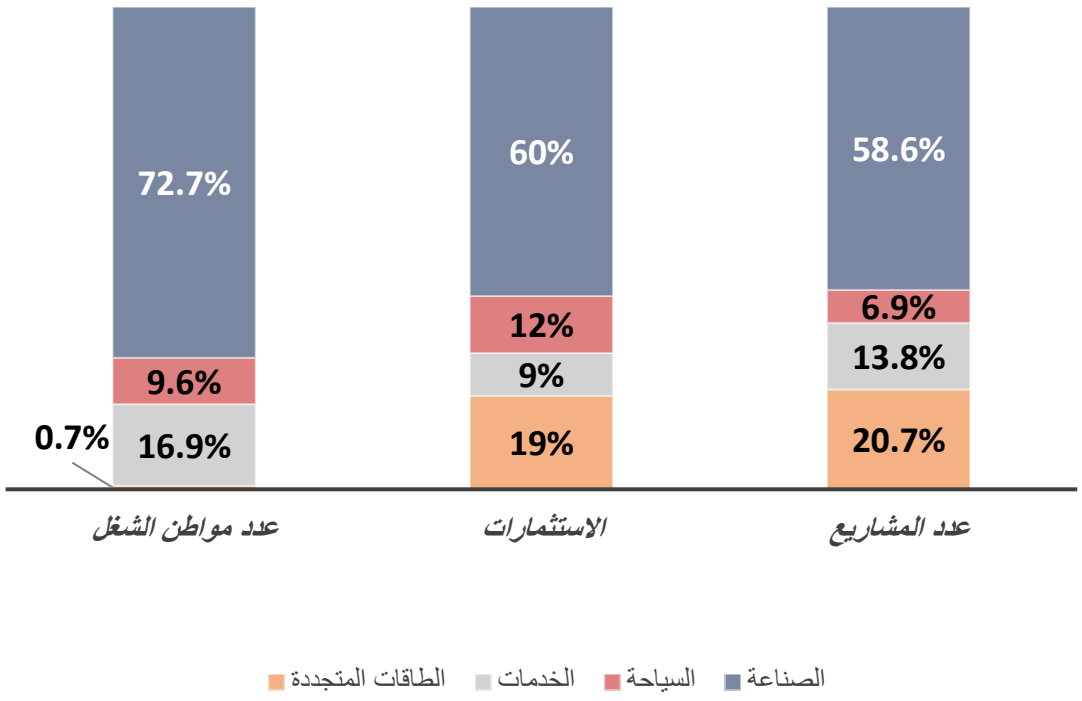

- **إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:**

يعتبر قطاع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية التي بدأت تتبلور في الخارطة الاستثمارية لبلادنا حيث شهد حجم الاستثمارات في هذا القطاع ارتفاعا بنسبة 59,3% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. هذا ويعتبر ارتفاع نسق الإستثمار في قطاع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة مؤشرا إيجابيا يعكس انطلاقة هذا القطاع الذي سيساهم في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للانتقال الطاقي من جهة و أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى مماّ يستوجب الإحاطة بهذه المشاريع و العمل على تذليل كل الصعوبات حتى يتمّ إنجازها في أفضل الآجال.

- **قطاع الصناعة:**

تجدر الإشارة أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع ويشمل أساسا مشاريع الصناعات الإلكترونية والميكانيكية التي تمثل 24% من حيث كلفة الاستثمارات الصناعية و56% من حيث مواطن الشغل المزمع إحداثها في هذا القطاع.

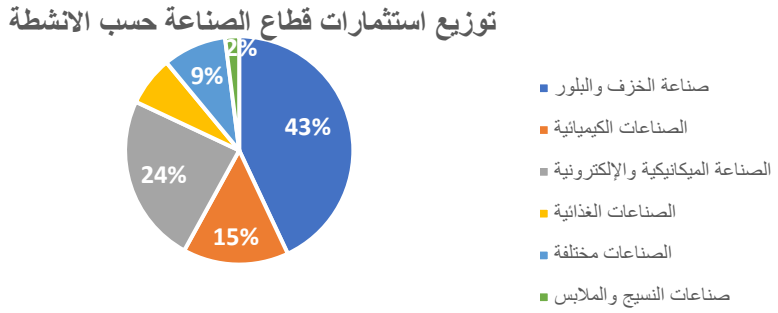

4.12توزيع الاستثمارات حسب كلفة الاستثمار:

حجم الاستثمار (م.د)	عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمارات	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
] 50 - 15][2]	43	%74	9001106,	%39	8756	%65
] 100 - 50]	9	%16	577,546	%21	3572	%26
100 فما فوق	6	%10	01133,61	%40	1163	%9
المجموع	58	%100	562818,0	%100	13491	%100

- **القطاعات ذات الأولوية**

تغطي المشاريع المصرح بها خلال سنة 2020، ثمان قطاعات ذات أولوية والتي تتميز بطابعها الإستراتيجي حيث بلغ عدد المشاريع المصرّح بها في القطاعات ذات الأولوية 32 مشروعا بكلفة استثمار تقدّر ب 1214 ,037470م.د كما هو مبين بالجدول التالي:

العدد الرتبي	القطاعات ذات الأولوية	عدد المشاريع المصرح بها	كلفة الإستثمار الجملية (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
1	تصنيع السيارات والطائرات والسفن والقطارات ومكوناتها	8	315 ,025309	4153
2	إنتاج الطاقات المتجددة	12	546,513201	100
3	تكنولوجيات الاتصال والمعلومات	1	15 ,1	175
4	الصناعات الصيدلية والمستلزمات الطبية	4	87,15	614
5	الصناعات الالكترونية	2	99,925652	1727
6	النسيج والملابس	1	25,723308	500

[2] المشاريع بين 15 و50 مليون دينار تحتوي على مشروع بقيمة 4 مليون دينار

7	أنشطة التحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري	3	103 ,1	232
8	الصناعات الثقافية والابداعية	1	21 ,5	140
	المجموع	**32**	**1214 ,037470**	**7641**

5.12المشاريع ذات الأهمية الوطنية :

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية [3] المصرّح بها 23 مشروعا تمثل 55% من مجموع المشاريع المصرّح بها بالهيئة التونسية للاستثمار من حيث العدد و83% من حيث كلفة الاستثمار و90% من حيث عدد مواطن الشغل.

توزيع المشاريع المصرّح بها بالهيئة التونسية للاستثمار

	عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
المشاريع ذات الأهمية الوطنية	23	**60%**	41943.48	**69%**	10115	**75%**
المشاريع الأخرى	35	**40%**	72874.5	**31%**	3376	**25%**
المجموع	**58**	**100%**	**562818,0**	**100%**	**13491**	**100%**

[3] (كلفة استثماراتها تساوي او تفوق 50م.د أو عدد مواطن الشغل المحدثة خلال الثلاث سنوات الأولى تساوي او تفوق 500 موطن شغل)

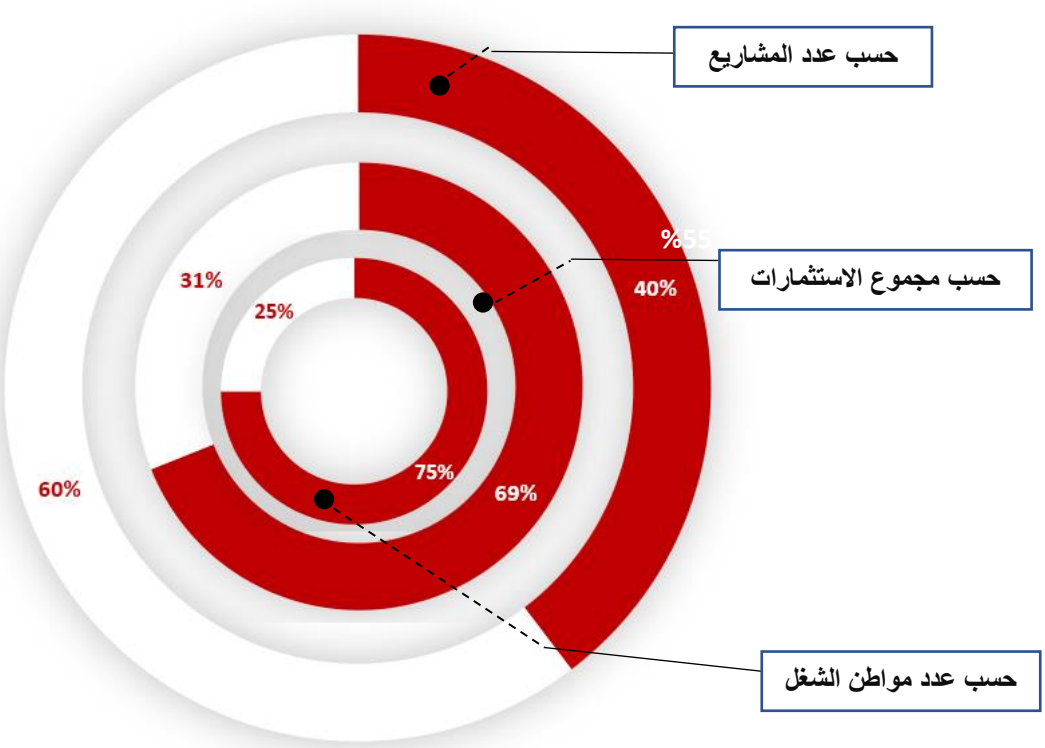

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب سبب التصنيف

المشاريع ذات الأهمية الوطنية	عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د	10	%43	1356	70%	1733	17%
عدد مواطن الشغل تفوق 500	08	%35	232	12%	5380	53%
كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د وعدد مواطن الشغل تفوق 500	5	22%	355	18%	3002	30%
المجموع	23	100%	1943	100%	10115	100%

تتوزّع المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرّح بها خلال سنة 2020 على 13 ولاية.

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب الولايات

الولاية	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار(م.د)	عدد مواطن الشغل
أريانة	1	50.503	458
باجة	1	540.4	223
بن عروس	3	179.997	1341
بنزرت	3	297.547	310
قابس	1	134.563	74
قفصة	1	40.279	1200
المنستير	1	157.5	554
مدنين	1	120	520
تطاوين	1	66.270	237
زغوان	4	909,4	105
نابل	5	237.598	2934
سوسة	3	144.100	1645
تونس	2	116.476	751
المجموع	**23**	**1943.484**	**10115**

6.12 التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها :

تتوزع مشاريع الإستثمار المصرح بها إلى حدود 31 ديسمبر 2020 على 18 ولاية، من بينها 26 مشروعا منتصبا في مناطق تنمية جهوية أي بنسبة 45% من حيث عدد المشاريع وبكلفة استثمار تقدر بـ1205,9 مليون دينار أي بنسبة 43 % من كلفة الاستثمار الجملية وبطاقة تشغيلية تقدر بـ 3277 موطن شغل أي بنسبة 24% من مجموع مواطن الشغل. ويشمل التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها بمناطق التنمية الجهوية قطاعي الصناعة بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 1003,93 مليون دينار (83%) والطاقات المتجددة بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 201,918 مليون دينار (17%).

جدول حول التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرّح بها

الولاية	عدد المشاريع	النسبة	كلفة الإستثمار (م.د)	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
أريانة	1	1,7%	51	1,8%	458	3,4%
باجة	3	5,2%	596	21,2%	415	3,1%
تونس	6	10,3%	209	7,4%	1215	9,0%
بن عروس	5	8,6%	223	7,9%	2351	17,4%
نابل	6	10,3%	271	9,6%	3086	22,9%
بنزرت	3	5,2%	298	10,6%	310	2,3%
قابس	4	6,9%	202	7,2%	220	1,6%
قفصة	1	1,7%	40	1,4%	1200	8,9%
القيروان	2	3,4%	64	2,3%	46	0,3%
القصرين	3	5,2%	76	2,7%	30	0,2%
سيدي بوزيد	3	5,2%	64	2,3%	18	0,1%
صفاقس	2	3,4%	56	2,0%	106	0,8%
سوسة	4	6,9%	166	5,9%	1675	12,4%
المنستير	2	3,4%	60	2,1%	773	5,7%
المهدية	2	3,4%	60	2,1%	158	1,2%
مدنين	2	3,4%	142	5,0%	660	4,9%
تطاوين	3	5,2%	134	4,7%	283	2,1%
زغوان	6	10,3%	109	3,9%	487	3,6%
المجموع	58	%100	2818	%100	13491	%100

جدول حول التوزيع الجغرافي للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية

الولاية	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
باجة	3	596,0	415
قابس	2	45,9	139
قفصة	1	40,3	1200
القيروان	2	63,6	46
القصرين	3	75,9	30
المهدية	1	20,0	120
صفاقس	1	38,0	34
سيدي بوزيد	3	63,8	18
سوسة	1	20,0	505
تطاوين	3	133,8	283
زغوان	6	108,5	487
المجموع	26	1205.9	3277
النسبة مقارنة بمجموع المشاريع	%45	%43	%24

على مستوى التشغيل من المنتظر أن تساهم مشاريع الإستثمار المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار في إحداث 13491 موطن شغل إضافي من بينها 3277 موطن شغل في مناطق التنمية الجهوية أي بنسبة **24%**.

7.12 توزيع مشاريع الإستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار:

بلغ عدد المشاريع المصرّح بها تحت نظام التصدير الكلّي 21 مشروعا تمثل 36 % من جملة عدد المشاريع المصرح بها بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 1335,2 مليون دينار بنسبة 47% من حجم الاستثمارات الجملي.

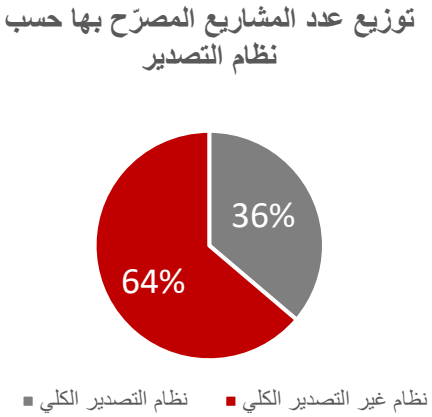

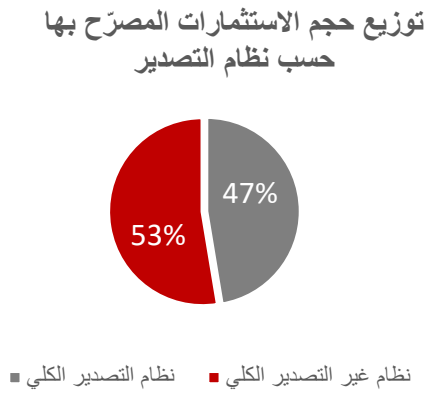

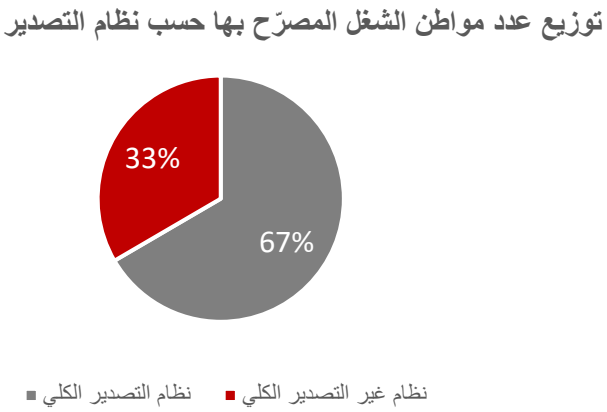

توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار

نظام الاستثمار	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار(مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
المؤسسات المصدرة كليا	21	1235.213	8984
المؤسسات غير المصدرة كليا	37	441482.8	4507
المجموع	58	.0562818	13491

8.12 توزيع مشاريع الإستثمار المصرح بها حسب طبيعة المساهمة في رأس المال :

تشمل المشاريع المصرّح بها 38 مشروعا يحتوي هيكل تمويلها على مساهمة أجنبية في تركيبة رأس المال أي بنسبة 66% وتتوزع المساهمات الأجنبية حسب بلد المساهمة كما يلي:

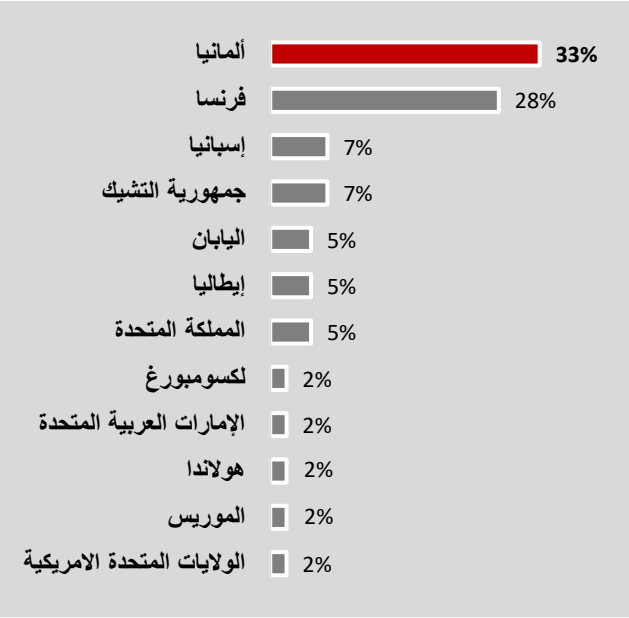

تتوزّع المشاريع ذات المساهمة الأجنبية على قطاعات الصناعة والفلاحة والطاقات المتجددة.

توزيع المشاريع ذات المساهمة الأجنبية حسب القطاعات

القطاعات	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
الصناعة	18	1190.919	7616
السياحة	2	232.900	853
الخدمات	6	195.852	2136
الطاقات المتجددة	12	546.513	100
المجموع	**38**	**185,2166**	**10705**

قائمة الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2020

	المشروع المصرح	الكلفة (مليون دينار)	الولاية	عدد مواطن الشغل
.1	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	97 312 000	بن عروس	6
.2	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	21 513 600	قابس	7
.3	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	105 300 000	بنزرت	3
.4	توسعة وحدة لصنع منتجات من الورق لاستعمال الصحي أو المنزلي	25 600 000	باجة	150
.5	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	20 810 000	سيدي بوزيد	3
.6	توسعة وحدة لصنع الزجاج المجوف	19 385 700	زغوان	9
.7	توسعة وحدة لإنتاج الحديد	30 500 000	القيروان	35
.8	إحداث وحدة لصنع الجبس	26 500 000	تطاوين	83
.9	إحداث وحدة لصنع الجبس	66 270 000	تطاوين	105
.10	إحداث وحدة لصنع الجبس	41 000 000	تطاوين	95
.11	إحداث وحدة لصنع معدات أخرى للسيارات	20 000 000	سوسة	505
.12	صنع مواد آزوتية وصنع الأسمدة	134 563 000	قابس	74
.13	إحداث وحدة لصنع المعدات الكهربائية والإلكترونية للسيارات	40 279 652	قفصة	1200
.14	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	21 500 000	سيدي بوزيد	8
.15	إحداث وحدة للنقل الجوي للبضائع	32 392 470	تونس	6
.16	توسعة منشأة للتعليم الخاص	50 502 910	أريانة	458
.17	توسعة وحدة لصناعة المستحضرات الصيدلية	21 500 000	سوسة	30
.18	توسعة وحدة لصنع الصابون ومواد التنظيف ومواد الصيانة	21 493 052	زغوان	120
.19	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء	21 513 600	سيدي بوزيد	7
.20	توسعة وحدة لصنع مكونات السيارات	51 085 474	بن عروس	815
.21	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	33 082 000	القيروان	11
.22	توسعة وحدة لتحويل الطماطم وتصبيرها	30 000 000	باجة	42

23. تجديد وحدة للإيواء السياحي	44 256 869	المنستير	219
24. توسعة وحدة لصنع الألعاب واللعب	35 475 020	نابل	775
25. إحداث منشأة فنون وعروض حية	21 500 000	مدنين	140
26. توسعة وحدة للصناعات التحويلية الأخرى	4 000 000	زغوان	16
27. توسعة وحدة لمعالجة وطلي المعادن	20 000 000	المهدية	120
28. توسعة وحدة مختصة في الصناعات التحويلية الأخرى	31 500 000	نابل	676
29. إحداث وحدة للإيواء السياحي	120 000 000	مدنين	520
30. إحداث وحدة لصنع المعدات الكهربائية والإلكترونية للسيارات	71 000 000	سوسة	570
31. إحداث وحدة لأنشطة التصميم المتخصصة	53 100 000	سوسة	570
32. إحداث وحدة للتأمين على الحياة	30 000 000	تونس	23
33. إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	120 447 000	بنزرت	10
34. إحداث وحدة لصناعة المعدات الأخرى للسيارات	15 633 500	بن عروس	700
35. إحداث وحدة لتحويل وحفظ الأسماك والقشريات	33 100 000	نابل	152
36. إحداث وحدة للإيواء المقترن بالتمريض	32 000 000	نابل	650
37. تجديد وحدة للإيواء السياحي	112 900 000	نابل	333
38. إحداث وحدة لصنع اسلاك وكابلات إلكترونية وكهربائية للسيارات	15 750 000	المنستير	554
39. إحداث وحدة مختصة في أشغال إحداث المواقع	15 150 000	تونس	260
40. إحداث وحدة لصناعة المستحضرات الصيدلية	16 850 000	قابس	124
41. إحداث وحدة لصنع أدوات القياس والاختبار والملاحة	59 646 000	تونس	527
42. إحداث وحدة مختصة في الصناعات التحويلية الأخرى	31 600 000	بن عروس	520
43. إحداث وحدة لصنع زيت الزيتون	40 000 000	المهدية	38
44. إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	29 090 000	قابس	15
45. توسعة وحدة لإتمام تجهيز المنسوجات	25 723 308	نابل	500
46. إحداث وحدة لنشر البرمجيات الأخرى	15 100 000	تونس	175
47. توسعة وحدة لصنع الزليج من الخزف	38 000 000	صفاقس	34
48. توسعة وحدة لصنع المستحضرات الصيدلانية	27 800 000	بن عروس	310

49. توسعة وحدة لصنع القاطرات ومعدات السكك الحديدية المتنقلة	16 656 335	زغوان	142
50. إحداث وحدة لصنع الإسمنت	540 400 000	باجة	223
51. إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	25 315 000	القصرين	10
52. إحداث وحدة لصنع الأدوات والمستلزمات المستعملة في المجال الطبي	21 000 000	زغوان	150
53. إحداث منشأة للإيواء السياحي	56 830 000	تونس	224
54. إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	25 315 000	القصرين	10
55. إحداث وحدة لصنع مراكب النزهة	71 800 000	بنزرت	297
56 إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	25 315 001	القصرين	10
57 إحداث وحدة لصنع أغذية للحمية	17 700 000	صفاقس	72
58 إحداث وحدة لصنع مواد كيميائية أساسية غير عضوية	26 000 000	زغوان	50

13. دراسة مطالب المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية :

1.13 مقاييس إسناد الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية :

يتم النظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار بناء على المعطيات التالية:

- **حجم الاستثمار و/أو الطاقة التشغيلية:**

يتم النظر في المشاريع التي يفوق حجم استثماراتها 50 م.د و/أو ذات طاقة التشغيلية تفوق 500 موطن شغل في غضون الثلاث سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

ويتم اعتماد أحد هذين الشرطين لإسناد الحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وكلما ارتفع حجم الاستثمار أو الطاقة التشغيلية للمشروع كلما أمكن اقتراح إسناد حوافز أكثر أهمية تماشيا مع تطور هذه المعطيات.

تحقيق على الأقل إحدى الأولويات الوطنية المنصوص عليها بالفصل الأول من قانون الاستثمار والتي يمكن تبويبها على النحو التالي:

- التنمية الجهوية بالنسبة للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية كما تم تعريفها **بالأمر الحكومي عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 لسنة 2017**؛
- التصدير (نظام التصدير الكلي): يتعلق الامر بالمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل؛
- تنمية القطاعات ذات الأولوية (وفقا لقائمة القطاعات ذات الأولوية المنصوص عليها بالقائمة الملحقة **للأمر الحكومي عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 لسنة 2017**).
- الرفع من كفاءة الموارد البشرية: المشاريع التي تمكن من تطوير كفاءة الموارد البشرية وتنمية قدراتها الإنتاجية وتكوينها في مختلف الاختصاصات وذلك من خلال الاعتماد على نسبة التأطير وتوجيه الامتيازات نحو المشاريع ذات نسبة تأطير مرتفعة تمكنّ من تشغيل أصحاب الشهائد العليا؛
- الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتكنولوجية ويتم ذلك بالاعتماد على نوعية الاستثمارات المنجزة في ميدان البحث والتطوير والاستثمارات ذات الصبغة التكنولوجية العالية والاستثمارات اللامادية؛
- التنمية المستدامة.

الدراسات الفنية والمالية للمشروع وخاصة منها:

- ✓ نسب هامش الربح للمشروع (VAN, TRI .....)،
- ✓ تطور الأرباح وأرقام المعاملات المنتظرة؛
- ✓ فترة إنجاز الاستثمار ورزنامة إنجاز مختلف مكوناته؛
- ✓ مكونات الاستثمار وخاصة منها المكونات ذات الصبغة التكنولوجية وفي مجال الاستثمارات اللامادية ومصاريف البحث والتطوير.

2.13الإحصائيات المتعلقة بمطالب المنح والحوافز:

1.2.13الامتيازات المسندة في إطار الفصل 20 من قانون الاستثمار:

عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإسناد المنح والامتيازات المالية لدى الهيئة التونسية للاستثمار **06** اجتماعات خلال سنة **2020** تمّ خلالها دراسة وتقييم المشاريع ذات الأهمية الوطنية واقتراح الامتيازات لفائدتها وفقا لأحكام **الفصل 20 من قانون الاستثمار** قبل عرضها على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار.

وفي هذا الإطار تمّ خلال اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار بتاريخ 17 جويلية 2020 دراسة **04** مشاريع ذات أهمية وطنية بكلفة استثمار جملية تقدر بـ **158.761 م.د** وبطاقة تشغيلية في حدود **4070** موطن شغل كما تمت المصادقة على اسناد هذه المشاريع منح استثمار جملية تقدّر بـ **16.935 م.د** تمثل **10.66%** من مجموع الاستثمارات. وتم ارجاء النظر في ملف في القطاع السياحي. كما صادق المجلس على إسناد هذه المشاريع جملة من الامتيازات الجبائية والمالية تتعلق بطرح الأرباح المتأتية من الاستثمارات المنتفعة بالامتيازات من قاعدة الضريبة على الشركات وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وتتوزّع هذه المشاريع كالتالي:

توزيع المشاريع المصادق عليها حسب النشاط

المشروع	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
صناعة كوابل السيارات	4	158.761	4070	16.935
المجموع	**4**	**158.761**	**4070**	**16.935**

توزيع المشاريع المصادق عليها حسب طبيعة النشاط

النشاط	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
توسعة	3	128.946	2085	13.856
إحداث	1	29.815	1985	3.079
المجموع	**4**	**158.761**	**4070**	**16.935**

14-تأمين كتابة المجلس الأعلى للاستثمار:

طبقا لمقتضيات **الفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 المؤرخ في 9 مارس 2017** تتولى الهيئة تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار وتقوم بموافاة كافة أعضائه بنسخة كاملة من الملفات التي سيتم التداول بشأنها وذلك بواسطة أية وسيلة تترك أثرا كتابيا. ويتولى المجلس الأعلى للاستثمار اقرار الحوافز لفائدة المشاريع ذات الاهمية الوطنية.

تتولى الهيئة التونسية للاستثمار الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار وتقوم خاصة بالمهام التالية:

- إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس الأعلى وأشغاله والملفات التي ستعرض عليه،
- استدعاء أعضاء المجلس،
- تحرير محاضر الاجتماعات وإرسال نسخة نهائية ومصادق عليها إلى كل عضو،
- متابعة نتائج مداولات المجلس،
- إعداد التوصيات وإعلام المستثمرين بها.

عقد المجلس الأعلى للاستثمار **أول جلسة له لسنة 2020 في تاريخ 17 جويلية 2020** تحت اشراف رئيس الحكومة. وقد خصص الاجتماع للنظر في جدول الأعمال التالي:

I. مذكرة حول النظر في تسوية الوضعية العقارية لبعض المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

II. مذكرة حول إجراءات وشروط تطبيق أحكام الفصلين 19 و20 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار

III. مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية، المنصوص عليها بالفصل 20 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار:

1- مشروع شركة " MARQUARDT AUTOMOTIVE Tunisie " لتوسيع وحدة لصناعة المكونات الالكترونية للسيارات بالمنطقة الصناعية العقبة من ولاية تونس (كلفة استثمار: 59.786 م.د – عدد مواطن الشغل : 300).

2- مشروع شركة HUTCHINSON Tunisie لتوسيع وحدة لصنع انابيب نقل السوائل الخاصة بالسيارات ذات التكنولوجيا العالية بالمنطقة الصناعية سيدي عبد الحميد من ولاية سوسة (كلفة استثمار: 31 م.د – عدد مواطن الشغل: 520).

3- مشروع شركة "SE Bordnetze El Fejja" لإحداث وحدة لصناعة كوابل السيارات بالقطب التنموي الفجة من ولاية منوبة (كلفة استثمار: 29.815 م.د – عدد مواطن الشغل : 2600)

4- مشروع شركة "Mango limited" لإنجاز نزل من صنف 5 نجوم (ضمن السلسلة العالمية لفنادق Mariott) بالمركز العمراني الشمالي (كلفة استثمار : 89.4 م.د – عدد مواطن الشغل : 350)

5- مشروع شركة "Kromberg & Schubert Tunisie" لتوسيع وحدة لصناعة كوابل السيارات بالمنطقة الصناعية طريق طبرقة من ولاية باجة (كلفة استثمار: 38.160 م.د – عدد مواطن الشغل : 650).

IV. تقرير نشاط الهيئة التونسية للاستثمار لسنة 2019

V. برنامج عمل الهيئة التونسية للاستثمار لسنة 2020

مطالب الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار المعروضة على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار عدد 01 لسنة 2020 بتاريخ 17 جويلية 2020

المشروع	نوعية النشاط	كلفة الإستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	مكان الانتصاب	الامتيازات المقترحة
1	توسعة	59.785	300	بالمنطقة الصناعية العقبة من ولاية تونس	1. منحة استثمار في حدود 4.579 م.د 2- الامتياز الجبائي: طرح الارباح المتأتية من استثمارات الإحداث من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي
2	توسعة	31	520	المنطقة الصناعية سيدي عبد الحميد من ولاية سوسة	1. منحة استثمار في حدود 2.79م.د 2- الامتياز الجبائي: طرح الارباح المتأتية من استثمارات الإحداث من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي

3	إحداث	29.815	2600	بالقطب التنموي الفجة من ولاية منوبة	1. منحة استثمار في حدود 3.079مليون دينار 2.تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي 3.تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من ذوي الجنسية التونسية.
4	توسعة	38.160	650	بالمنطقة الصناعية العقبة من ولاية تونس	1. منحة استثمار في حدود 6.487 م.د 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 07 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي

الملفات المعروضة على اللجان الوطنية عدد05 و06 و07 لسنة 2020 في انتظار عرضها على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار

تم عرض 4 ملفات لمشاريع ذات أهمية وطنية على أنظار اللجنة الوطنية المذكورة و تتوزع كالتالي :

المشروع	نوعية النشاط	كلفة الإستثمار(م.د)	عدد مواطن الشغل	مكان الانتصاب	الامتيازات المقترحة
1	إحداث	66	2300	المنطقة الصناعية طريق بئر الطيب جمال من ولاية المنستير	1. منحة استثمار في حدود 6.6 مليون دينار 2.تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من ذوي الجنسية التونسية.
2	توسعة	35.828	1000	المنطقة الصناعية بماطر من ولاية بنزرت	1. منحة استثمار في حدود 2.985 مليون دينار 2- الامتياز الجبائي: طرح الارباح المتأتية من استثمارات الإحداث من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي

3	إحداث	8.386 م.د	600	المنطقة الصناعية بغنوش قابس	1. منحة استثمار في حدود 0.642 مليون دينار 2- الامتياز الجبائي: طرح الارباح المتأتية من استثمارات الإحداث من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي
4	إحداث	89.4 م.د	350	بالمركز العمراني الشمالي	1. منحة استثمار في حدود *3.57 م.د 2- الامتياز الجبائي: طرح الارباح المتأتية من استثمارات الإحداث من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي 3-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفترة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول استثمارات الإحداث طور النشاط الفعلي

توزيع المشاريع المعروضة على اللجان حسب النشاط

المشروع	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار(م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
صناعة كوابل السيارات	2	101.828	3300	9.585
الصناعات التحويلية (تحويل وتصبير المنتوجات البحرية)	1	8.386	600	0.642
انجاز نزل 5 نجوم	1	89.4 م.د	350	3.57
المجموع	**4**	**199.614**	**4250**	**13.797**

توزيع المشاريع المعروضة حسب طبيعة النشاط

النشاط	عدد المشاريع	كلفة الإستثمار(م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
توسعة	1	35.383	1000	2.985
إحداث	3	163.786	3250	10.812
المجموع	**4**	**199.614**	**4250**	**13.797**

الامتيازات المسندة في إطار الفصل 19 من قانون الاستثمار

عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإسناد المنح والإمتيازات المالية لدى الهيئة التونسية للاستثمار اجتماعا وحيدا خلال سنة **2020** تمّ خلاله دراسة وتقييم مشروع وحيد في اطار الفصل 19 **من قانون الاستثمار** واقتراح الامتيازات لفائدته.

المشروع	نوعية النشاط	كلفة الاستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	مكان الانتصاب	الامتيازات المقترحة
1	إحداث	13.556	155	المنطقة الصناعية الزريبة من ولاية زغوان	1- منحة استثمار في حدود2100017 د من كلفة استثمارات الاحداث ما يعادل 13556841 د تتوزع كالتالي: منحة التنمية الجهوية: 1.5 م.د الاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيا 500 ا.د الاستثمارات اللامادية: 80.017 د منحة الدراسة 20 أ.د

II-مشاريع و انجازات الهيئة :

1-تركيز المنصة الالكترونية للاستثمار:

1.1 تقديم عام للمشروع

تكريسا لمؤسسة " المخاطب الوحيد للمستثمر "التي تم إرساؤها بالهيئة وما يفترضه ذلك من توحيد للإجراءات والآجال والرفع من جودة ونوعية الخدمة المسداة من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار لفائدة

المستثمرين، أبرمت الدولة التونسية اتفاقية مساعدة فنية في جوان 2016 مع شركة مكر وسفت بهدف إنجاز منصة رقمية لخدمات الاستثمار. وكلفت الهيئة التونسية للاستثمار بقيادة هذا المشروع.

ويهدف المشروع أساسا إلى:

- تبسيط الإجراءات واختصار آجال إسداء الخدمات لفائدة المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية،
- كريس مبدأ الشفافية في علاقة الهياكل المعنية بالاستثمار مع المتعاملين معها،
- تمكين المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية من متابعة مسار معالجة ملفاتهم ومطالبهم عن بعد،
- تبادل الوثائق المتوفرة لدى الهياكل العمومية أو الصادرة عنها والمعلومات والمعطيات فيما بينها لمعالجة ملفات المستثمرين،
- التفاعل الحيني للهياكل المعنية بالاستثمار مع مطالب المستثمرين لتذليل الصعوبات التي تعترضهم،
- إرساء الترابط البيني بين نظم المعلومات لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة للاختصار الآجال وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة للاستثمار،
- تحسين مناخ الاستثمار وتنافسية الوجهة التونسية.

وقد شرعت الهيئة في إنجاز هذا المشروع في أواخر سنة 2017 بالشراكة مع مؤسسة ناشئة ومؤسسة مختصة في تطوير البرمجيات لتتمكن من إطلاق الخدمة الرقمية للتصريح بالاستثمار في غرة جانفي 2019 وليتم إطلاق المنصة الرقمية للاستثمار في 20 جوان 2019 والتي ضمت أساسا الخدمات الرقمية التالية:

- التصريح بالاستثمار،
- التكوين القانوني للشركات،
- إيداع مطالب الانتفاع بالحوافز المالية ومتابعتها،
- إيداع مطالب الحصول على الحوافز المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية،
- إيداع مطالب الحصول على التراخيص ومتابعتها،
- تلقي عرائض المستثمرين ومعالجتها عن بعد.

وقد واصلت الهيئة خلال سنة 2020 تطوير الخدمات المذكورة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف القطاعات الاقتصادية ومهما كان حجم الاستثمار.

2 -تقـــدم انجاز المشـروع على مستوى الهيئة التونسية للاستثمار:

- منذ إطلاقها لعموم المستثمرين في تاريخ 20 جوان 2019، تتيح المنصة الرقمية للاستثمار 6 خدمات للمستثمرين عبر واجهتها الأمامية (Front end) و تعمل الهيئة التونسية للاستثمار بالشراكة مع بقية المتدخلين العموميين على مواصلة تطوير الواجهة الخلفيةBack end CRM Dynamics ، إذ تقتضي الرقمنة الكاملة لبعض الخدمات على غرار التكوين القانوني للشركات تبادل للمعطيات بين المتدخلين في الخدمة المذكورة من خلال الترابط البيني بين أنظمتها المعلوماتية. وهو ما يطرح بعض الإشكاليات المرتبطة أساسا بمقاومة التغيير Résistance au changement وضعف التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية.

1.2-استكمال رقمنة الخدمات المتاحة للمستثمرين خلال سنة 2020 :

ع/ر	الخدمات	تطور الإنجاز	الهياكل المعنية بالخدمة	الصعوبات	الحلول المقترحة
1	التصريح بالاستثمار	-خدمة مرقمنة بصفة كلية	-الهيئة التونسية للاستثمار -وكالة النهوض بالصناعة والتجديد -وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية -الديوان الوطني للسياحة -الإدارة العامة للتمويل بوزارة الفلاحة	طول وتشعب المعلومات المطلوبة صلب الإضبارة الوحيدة للتصريح بالاستثمار الواردة ضمن الأمر الحكومي 389 لسنة 2017	مزيد تبسيط الإضبارة الوحيدة للتصريح بالاستثمار

ع/ر	الخدمات	تطور الإنجاز	الهياكل المعنية بالخدمة	الصعوبات	الحلول المقترحة
2	التكوين القانوني للشركات	-تم استكمال تطوير الخدمة -مواصلة العمل على الربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة	-الهيئة التونسية للاستثمار - وكالة النهوض بالصناعة والتجديد -الإدارة العامة للمحاسبة العمومية -الإدارة العامة للأداءات -الإدارة العامة للتشريع الجبائي	-تمسك القباضة المالية بوثيقة التصريح بالوجود رغم استيعابها في الإضبارة الموحدة للتكوين القانوني للشركات الصادرة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017. -غياب إضبارة خاصة بالشركات خفية الاسم. -عدم اعتماد قباضة المالية النسخ المجردة والنسخ الضوئية للقوانين التأسيسية للشركات في عملية التكوين القانوني للشركات رغم الاعتراف بالحجية القانونية للوثائق المذكورة بمقتضى الفصل 14 من القانون عدد 47 لسنة 201 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار. - عدم اعتماد الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص الدفع الإلكتروني.	-تطبيق وزارة المالية للتصنيفة التونسية للأنشطة الاقتصادية -تطبيق الفصل 23 من قانون المالية لسنة 2020 المتعلق بالتسجيل الإلكتروني للعقود والقوانين التأسيسية للشركات -إصدار الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 الذي يضم إضبارة موحدة لتكوين الشركات خفية الاسم. -الربط البيني بين النظم المعلوماتية لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة.
3	معالجة مطالب الحصول على المنح والحو افز	تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد. - بالنظر لتشعب الخدمة التي تحتوي على أكثر من 36 خدمة متفرعة حتم ذلك تطوير "حاسب المنح" خارج منظومة ميكروسوفت و العمل على دمجها بالمنظومة بصفة لاحقة	-لهيئة التونسية للاستثمار -وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية -الديوان الوطني للسياحة	- مواصلة العمل على رقمنة إجراءات هذه الخدمة والربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة.	إن تركيز خدمة مندمجة للحوافز بين جميع المتدخلين يفترض: – إصدار دليل إجراءات الاستثمار بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار – انخراط الهياكل المعنية بالاستثمار في المنصة الرقمية للاستثمار كما تم إقرار ذلك بالمجلس الأعلى للاستثمار في 20 جوان 2019.

ع/ر	الخدمات	تطور الإنجاز	الهياكل المعنية بالخدمة	الصعوبات	الحلول المقترحة
4	**معالجة مطالب الحصول على المنح والحو افز الخاصة بالمشاريع واللزمات ذات الأهمية الوطنية**	تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد.	-الهيئة التونسية للاستثمار -الصندوق التونسي للاستثمار -الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص.	-العمل على الربط البيني مع الصندوق والهيئة العامة للشراكة	إن تركيز خدمة مندمجة لإقرار الحوافز وصرفها ومتابعتها بين الهيئة والصندوق من جهة و هيئة الشراكة من جهة أخرى يفترض: – وضع أدلة إجراءات بين المتدخلين – انخراط الهياكل المعنية بالمنصة الرقمية للاستثمار
5	**معالجة مطالب الحصول على التراخيص**	تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على التراخيص. - العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات	-الهيئة التونسية للاستثمار -الهياكل العمومية المعنية بالتراخيص	- تعدد المتدخلين وتشعب الإجراءات والنصوص القانونية المنطبقة -غياب القائمة السلبية للتراخيص	- رقمنة هذه الخدمة بصفة كاملة مشروط بـ: • استكمال أشغال القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية وتبسيط الإجراءات ذات العلاقة • التبادل الإلكتروني للوثائق الإدارية بين الهياكل العمومية المختصة.
6	**معالجة عرائض المستثمرين**	خدمة مرقمنة بصفة كلية	-الهيئة التونسية للإستثمار	- تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 ويتم العمل على تحسينها بحسب the user experience	-

2.2- الخدمات الرقمية المزمع إتاحتها للمستثمرين خلال سنة 2021

ع/ر	الخدمات	الأهداف المنتظر تحقيقها	الفئة المستهدفة	الهيكل المسؤول و الهياكل المتدخلة في الإنجاز
7	**الحصول على المعرف الديواني**	تمكين المستثمر والمؤسسات الاقتصادية المتعاملة مع الهيئة التونسية للاستثمار من الحصول على الخدمة عن بعد	المستثمرين والمؤسسات المتعاملين مع الهيئة التونسية للاستثمار	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: الوزارة المكلفة بالمالية الإدارة العامة للديوانة
8	**الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي**	تمكين المستثمر والمؤسسات الاقتصادية المتعاملة مع الهيئة التونسية للاستثمار من الحصول على الخدمة عن بعد	المستثمرين والمؤسسات المتعاملين مع الهيئة التونسية للاستثمار	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: صندوق الوطني للضمان الاجتماعي
9	**دليل المستثمر التفاعلي**	إتاحة دليل المستثمر التفاعلي في شكل موقع انترنات (Sous domaine www.tia.gov.tn) يتضمن جميع المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية الكفيلة بمساعدة المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار بتونس	المستثمرين الأجانب خاصة المستثمرين الوطنيين الهياكل العمومية والدبلوماسية الاقتصادية التونسية	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: البنك الأوروبي للتنمية وإعادة التعمير BERD

3.2-الخدمات الرقمية المزمع إتاحتها للمستثمرين في موفى شهر مارس 2022:

	الخدمات	الأهداف المنتظر تحقيقها	الفئة المستهدفة	الهيكل المسؤول والهياكل المتدخلة في الإنجاز
10	إجراءات إيداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقة الإقامة	تمكين المستثمرين والإطارات الأجانب من خدمة الحصول على بطاقة الإقامة بالبلاد التونسية عن بعد	المستثمرين الأجانب والإطارات الأجنبية العاملة بمشاريع استثمارية بتونس	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: وزارة الداخلية
11	خدمة الإحاطة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية	تمكين أصحاب المشاريع ذات الأهمية الوطنية، وهي مشاريع تتسم بتعدد المتدخلين من إحاطة خاصة، تمكنهم من متابعة ملفاتهم بصفة حينية	المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية المحليين والأجانب	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار
12	خدمة حجز المقاسم الصناعية	تمكين المستثمر من المعلومة حول المقاسم الصناعية المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المشروع ومن إمكانية حجز المقسم المناسب.	المستثمرين المحليين والأجانب	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: الوكالة العقارية الصناعية الأقطاب التكنولوجية
13	الربط البيني مع السجل الوطني للمؤسسات	الربط البيني بين الهيئة والسجل لتبادل المعطيات واتاحة خدمتي حجز الاسم التجاري للشركة وتحديد المستفيد النهائي.	المستثمرين المحليين والأجانب	• الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار • المتدخلين: السجل الوطني للمؤسسات
14	منصة تكوين عن بعد في الإستثمارElearning	-إرساء منصة تكوين عن بعد في مجال تقنيات الاستثمار واستقطاب المستثمرين والإحاطة وتشريع الاستثمار.	الإطارات العاملة بالهياكل العمومية المعنية بالاستثمار الشركاء من غرف صناعة وتجارة، وأقطاب تكنولوجية باعثي المشاريع	• الهيئة التونسية للاستثمار • منصات تكوين عالمية في المجال (دعم وتمويل من GIZ)

4.2-تقدم مشروع تعميم المنصة الرقمية للاستثمار على هياكل الاستثمار القطاعية:

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى للاستثمار المنعقد بتاريخ 20 جوان 2019 والمتعلق بتعميم المنصة الرقمية على الهياكل المعنية بالاستثمار، كل في مجال اختصاصه، شرعت الهيئة في معاضدة الهياكل القطاعية المعنية فنيا على الاندماج بالمنظومة الرقمية للاستثمار بالنسبة للخدمات المتعلقة أساسا بالتصريح بالاستثمار، التكوين القانوني للشركات ومعالجة مطالب المنح والحوافز المالية.

وفي إطار تمويل أشغال التطوير المتعلقة بالمشروع المذكور، أبرمت الوزارة المكلفة بالاستثمار مع برنامج **TUNISIA JOBS** اتفاقية تمويل ومساعدة فنية، غير أن مستوى التقدم في الإنجاز يبقى متفاوت من هيكل إلى آخر:

وبالنظر إلى التزام بلادنا برقمنة إجراءات التكوين القانوني للمؤسسات لتحسين ترتيب تونس في تقرير الأعمال للبنك الدولي Doing Business، وهو التزام تتم متابعته بالأساس مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لتعلق مؤشر التقييم أساسا بالمؤسسات الصغرى و المتوسطة، فإنه يقترح:

- تسريع وتيرة الإنجاز على مستوى الهياكل المشمولة بالتعميم مع منح الأولوية لاستكمال رقمنه التكوين القانوني للمؤسسات على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- اعتماد التعميم في مرحلة أولى على مراكز نموذجية بحساب 3 إدارات جهوية راجعة لكل وكالة قطاعية ويراعى في اختيار المراكز النموذجية معايير الجاهزية المادية والفنية (توفر معدات إعلامية ومختصين في الإعلامية لمتابعة الإنجاز)
- التسريع في إرساء خدمة التسجيل الإلكتروني للعقود التأسيسية للشركات في إطار تجربة نموذجية بين الإدارات العامة المختصة بالوزارة المكلّفة بالمالية، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والهيئة التونسية للاستثمار بهدف تحسين ترتيب تونس بالتقييم المقبل للبنك الدولي (Doing Business)

الباب الثالث:

الشراكات ومجال التعاون والاتصال

I. الاتفاقيات المبرمة:

تولت الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020 إمضاء خمس اتفاقيات تعاون مع الهياكل التالية:

1-صندوق الودائع والأمانات

- تاريخ إمضاء الاتفاقية: 21 جويلية 2020

وتهدف هذه الاتفاقية أساسا إلى:

- الإحاطة بالمستثمرين والباعثين ومساعدتهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع عبر توفير كل الإمكانيات والوسائل لتسهيل إحداث وتوسعة المشاريع وذلك من خلال العمل على تطوير خدمة الربط بين مؤسسات التمويل والمستثمرين بغاية خلق شبكة الممولين المحتملين للمشاريع التي تتعهد بها الهيئة.
- تتولى الهيئة عرض مطالب المؤسسات الراغبة في الحصول على موارد تمويل طبقا لأولويات الصندوق.
- تبادل الخبرات لدراسة وتقييم هذه المشاريع كما يتم تنظيم زيارات ميدانية مشتركة للمشاريع المتعهد بها من قبل الهيئة والمستفيدة من تمويلات الصندوق.

2-المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية :

- تاريخ إمضاء الاتفاقية: 13 أكتوبر 2020

وتتمحور هذه الاتفاقية أساسا حول:

- تطوير معارف ومؤهلات التقنية لإطارات الهيئة قصد مزيد تحسين مهاراتهم في دراسة وتقييم ومتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الصناعية،
- مزيد تأطير وتفعيل العمل المشترك لتحسين وتسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين عبر تسهيل الحصول على الدراسات الفنية الضرورية لإنجاز المشاريع.

3-المركز الوطني لسجل المؤسسات :

- تاريخ إمضاء الاتفاقية: 28 أكتوبر 2020

- تهدف هذه الاتفاقية بالأساس إلى توحيد الجهود لتحسين جودة خدمات الإدارية وخاصة المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات وذلك عبر ترابط وتشبيك قواعد البيانات بين المؤسستين.

4-الصندوق التونسي للاستثمار:

- تاريخ إمضاء الاتفاقية: 30 أكتوبر 2020

- تهدف هذه الاتفاقية أساسا إلى تبسيط إجراءات وتقليص آجال صرف المنح لفائدة المستثمرين وذلك في إطار تطوير الخدمات الإدارية وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمر في الإدارة.

5-الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص :

- تاريخ إمضاء الاتفاقية: 20 نوفمبر 2020

وتتمحور هذه الاتفاقية أساسا حول:

- دفع الاستثمار من خلال تفعيل آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تحسين دراسة وتقييم المشاريع وتوفير كل المعطيات والمعلومات التقنية لتحقيق استثمارات والحرص على ديمومتها الاقتصادية في المجالات الاقتصادية ذات الصبغة الاستراتيجية،
- تطوير المعارف والمؤهلات التشريعية والترتيبية لإطارات الهيئين قصد مزيد تحسين مهاراتهم في دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو في لزمات ذات أهمية وطنية،
- تركيز خدمة تقديم مطالب الانتفاع بالحوافز المخولة للزمات ذات الأهمية الوطنية من خلال إحداث خانة متعلقة باللزمات ذات الأهمية الوطنية ضمن المنظومة المعلوماتية لهيئة الاستثمار.

II. الاتصال :

تعهدت إدارة الاتصال على امتداد سنة 2020 بالتعريف بالهيئة التونسية للاستثمار والترويج لصورة تونس إقليميا ودوليا.

كما قامت بالاستعانة بمكتب الدراسات Earnest & Young لاستكمال صياغة وبلورة الاستراتيجية التواصلية للهيئة وخطة الاتصال للسنوات الثلاث القادمة، وذلك في إطار الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.

وقد تمت هذه المهمة بتنسيق تام مع مختلف أقسام الهيئة طيلة 8 أشهر تخللتها عدة ورشات بالإضافة إلى مقابلات فردية مع كل إطارات الهيئة، وذلك بهدف وضع خطة اتصالية متماسكة تأخذ بعين الاعتبار كافة مهام الهيئة.

وفي ما يلي أبرز محطات التواصل وفق مخطط الاتصال :

تطور العمليات التواصلية وفق الأهداف المحددة

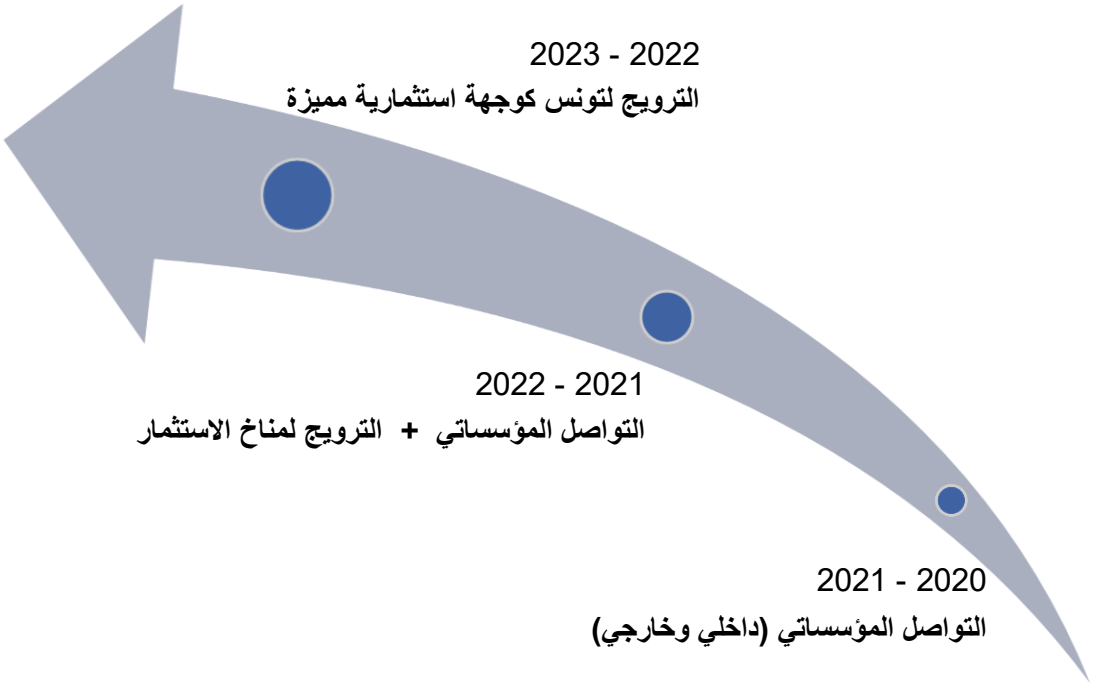

ركزت إدارة الاتصال طيلة سنة 2020 على التواصل الرقمي بسبب الجائحة الصحية التي ألغت تقريبا أغلب التظاهرات والفعاليات المبرمجة على الصعيد المحلي والدولي. وبهذه المناسبة تمت الاستفادة القصوى من الوسائل الرقمية في عمليات التواصل المؤسساتي وخاصة تواصل الأزمة، حيث نفذت إدارة الاتصال مخطط تواصل الأزمة خلال فترة الحجر الصحي الشامل وقامت بتوفير قنوات اتصال مباشرة بين المستثمرين والإدارة العامة ورؤساء الأقطاب بالهيئة.

كما أحدثت إدارة الاتصال خانة جديدة في الموقع الرسمي للهيئة تحت عنوان كوفيد19 أدرجت فيها أهم

الإجراءات والمعلومات التي يحتاجها عملاء الهيئة من مستثمرين تونسيين وأجانب.

III. التواصل الرقمي

وحافظت الهيئة التونسية للاستثمار على مكانتها الأولى من حيث التواجد الرقمي E-réputation مقارنة ببقية الهياكل المعنية بالاستثمار، إذ تجاوز عدد متابعي الحساب الرسمي للهيئة 15000 على شبكة لينكدين الشبكة الأكثر مهنية في الأنترنت على المستوى العالمي.

ويتوزع عدد المتابعين لصفحات الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي كالآتي :

- فيسبوك : 50900
- لينكدين: 15300
- تويتر: 265
- يوتيوب : 66

وبالنسبة للموقع الرسمي للهيئة التونسية للاستثمار فقد شهد عدد المستخدمين للموقع خلال سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 60% مقارنة بسنة 2019 ليصبح 15668 مستخدم بعد أن كان 9777 مستخدم في السنة الفارطة.

كما شهدت عدد الزيارات زيادة بنسبة 24% مقارنة بسنة 2019، لتصبح 55990 صفحة تمت زيارتها سنة 2020، مقابل 43493 في السنة الفارطة.

وبالنسبة للبلدان منشأ هذه الزيارات فقد سجلنا سنة 2020 تحولا مهما هو احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية (1288 مستخدم) مباشرة بعد تونس (11485 مستخدم)، تليها فرنسا ثالثا (608 مستخدم) ثم ألمانيا رابعا (299 مستخدم) وفي المرتبة الخامسة بريطانيا (181 مستخدم).

في حين كان ترتيب الخمس الدول الأوائل كمنشأ للمستخدمين في سنة 2019 كالتالي : 1 تونس – 2 فرنسا – 3 الولايات المتحدة الأمريكية – 4 بريطانيا – 5 ألمانيا.

وفي ما يلي نظرة شاملة لأدق التفاصيل استنادا إلى أداة Google Analytics حول احصائيات الموقع الرسمي للهيئة التونسية للاستثمار لسنتي 2019 و2020 على التوالي (من أجل المقارنة) :

سنة 2019

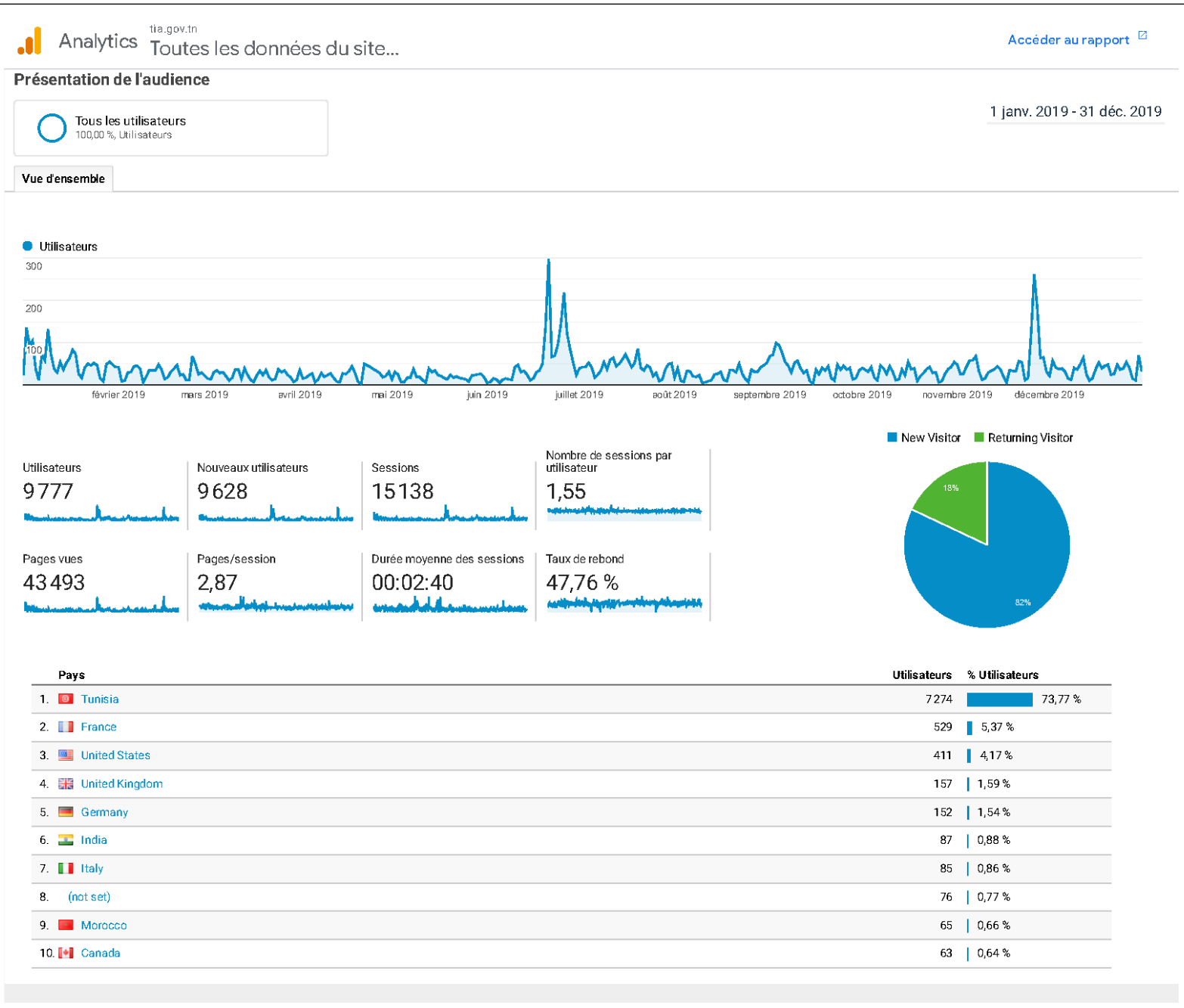

سنة 2020

Analytics tia.gov.tn Toutes les données du site...

Accéder au rapport

Présentation de l'audience

Tous les utilisateurs
100,00 %, Utilisateurs

1 janv. 2020 - 31 déc. 2020

Vue d'ensemble

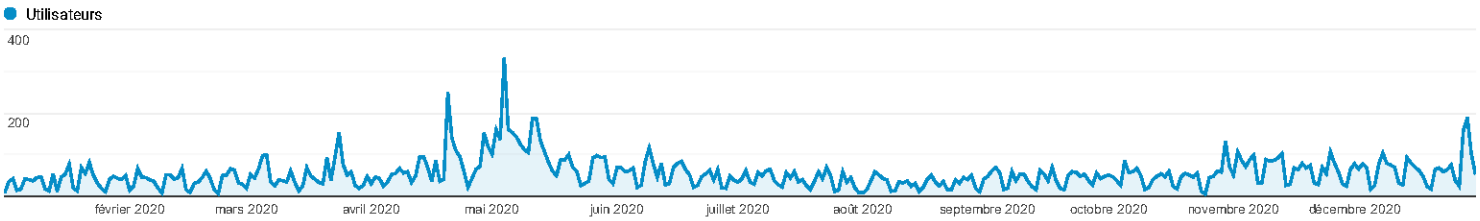

Utilisateurs	Nouveaux utilisateurs	Sessions	Nombre de sessions par utilisateur
15 668	15 434	22 142	1,41

Pages vues	Pages/session	Durée moyenne des sessions	Taux de rebond
53 990	2,44	00:02:02	59,60 %

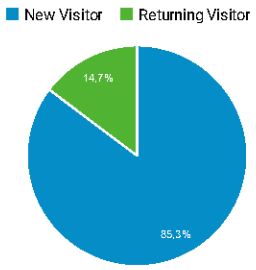

	Pays	Utilisateurs	% Utilisateurs
1.	Tunisia	11 485	72,73 %
2.	United States	1 288	8,16 %
3.	France	608	3,85 %
4.	Germany	299	1,89 %
5.	United Kingdom	181	1,15 %
6.	Netherlands	165	1,04 %
7.	China	157	0,99 %
8.	Canada	138	0,87 %
9.	Finland	108	0,68 %
10.	Morocco	102	0,65 %

© 2021 Google

IV. التظاهرات المحلية و الدولية :

سهرت إدارة الاتصال على تنظيم ملتقيات وتظاهرات على الصعيدين المحلي والدولي، أغلبهم عن بعد، من أجل التعريف بالمزايا التفاضلية التي تتميز بها تونس عن بقية الدول المنافسة. وعليه قمنا بإعداد وتنظيم 30 ملتقى ومشاركة في ندوات إقليمية ودولية عبر تقنية التواصل عن بعد.

وكانت المشاركة في هذه الفعاليات مناسبة للتعريف بالقطاعات ذات الأولوية وتقديم الفرص الاستثمارية المتاحة في تونس مع عرض الامتيازات والمنح التي تخص بها الدولة المستثمرين في بعض القطاعات الواعدة. هذا بالإضافة إلى توضيح دور الهيئة وإبراز خدماتها المسداة لفائدة المستثمرين التونسيين والأجانب وما تقدمه الهيئة من إحاطة وتسهيل لمسار المستثمر في كافة مراحل الإنجاز.

وفي ما يلي لمحة عن بعض التظاهرات التي نظمتها و / أو شاركت فيها الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020:

أشغال الاجتماع الثاني للجنة التونسية الأردنية المشتركة في مجال الاستثمار

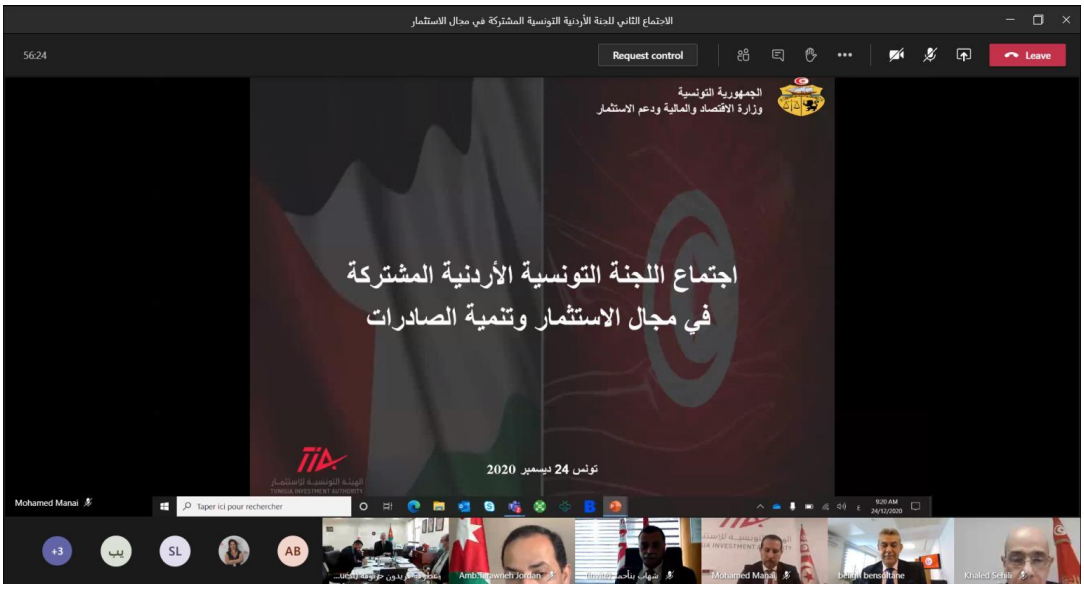

ملتقى عن بعد حول آفاق جديدة لأفريقيا : فرص قطاع مكونات السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بتونس

"ندوة عن بعد حول الاستثمارات الأمريكية في تونس وبرنامج "ازدهار إفريقيا"

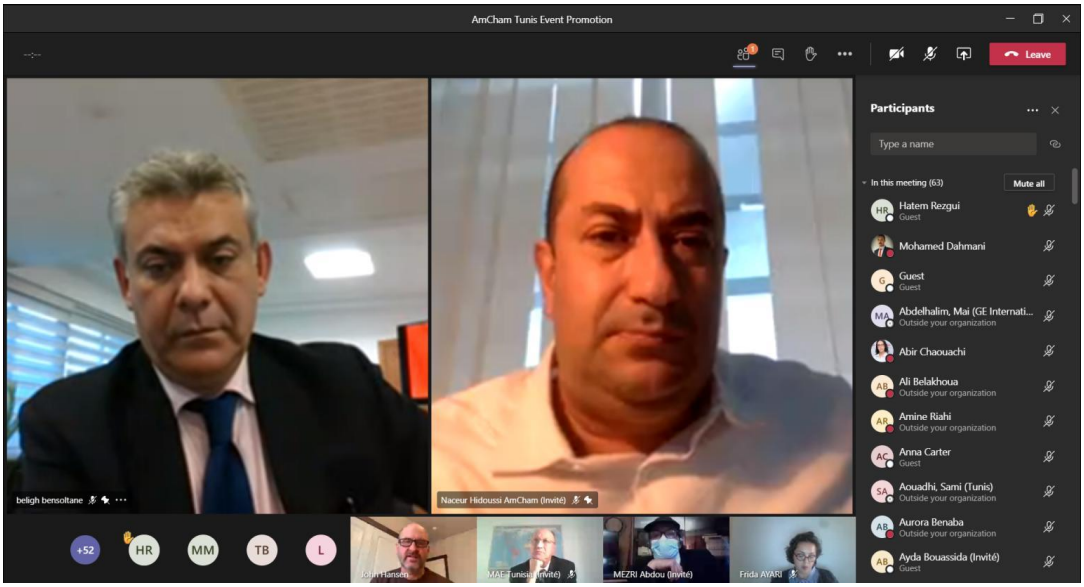

الهيئة التونسية للاستثمار مثال ناجح: ندوة عن بعد من تنظيم شبكة أنيما للاستثمار

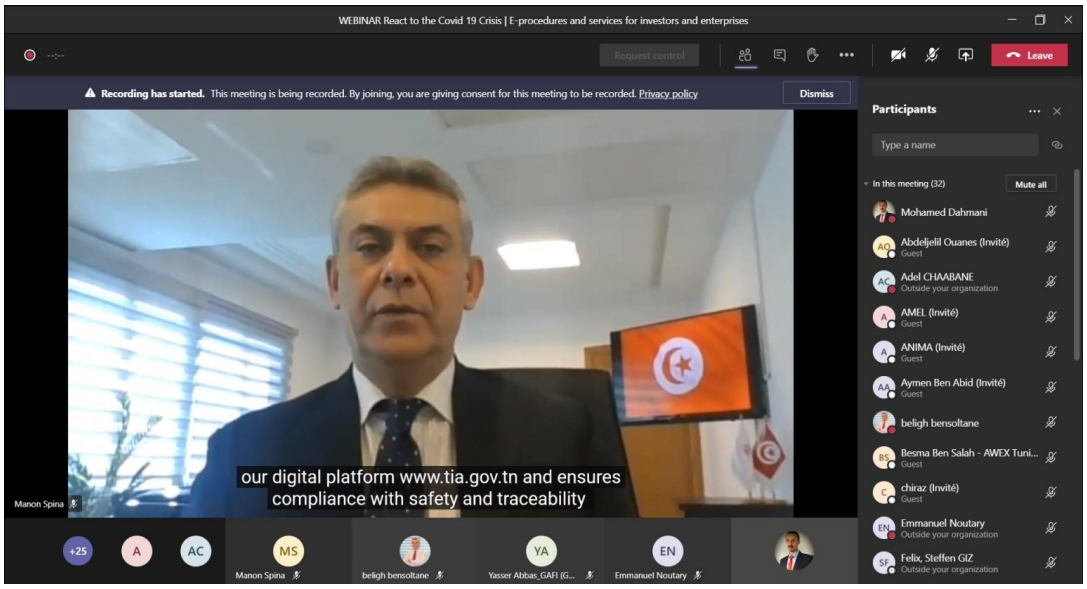

ملتقى الجمعية العامة لمنظمة WAIPA

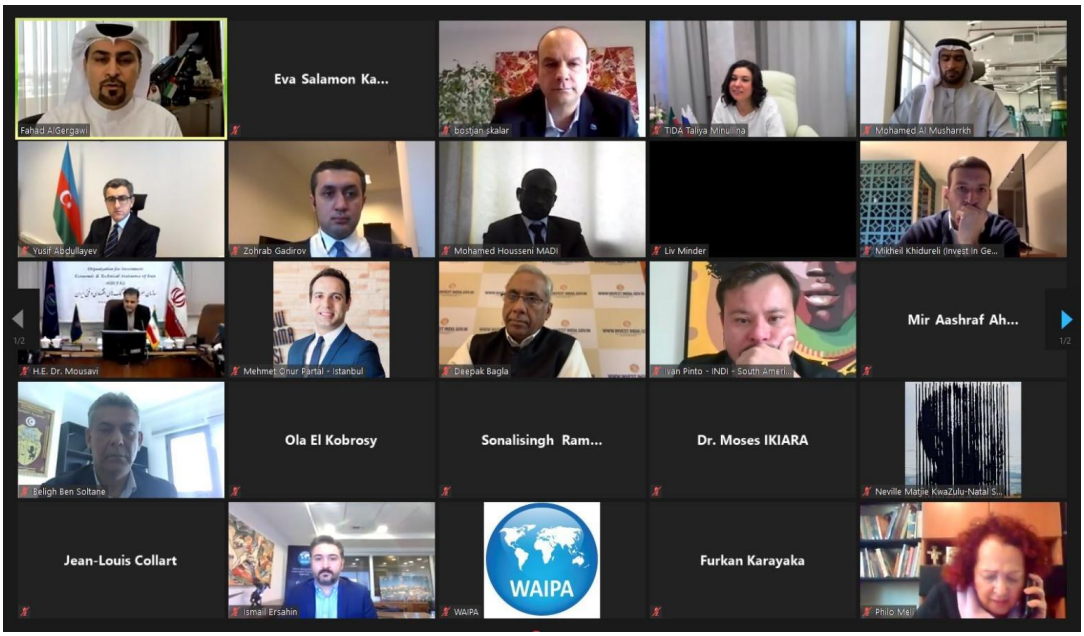

ندوة عن بعد تحت عنوان غرفة الاتفاقات الرقمية من تنظيم سفارة المملكة المتحدة بتونس

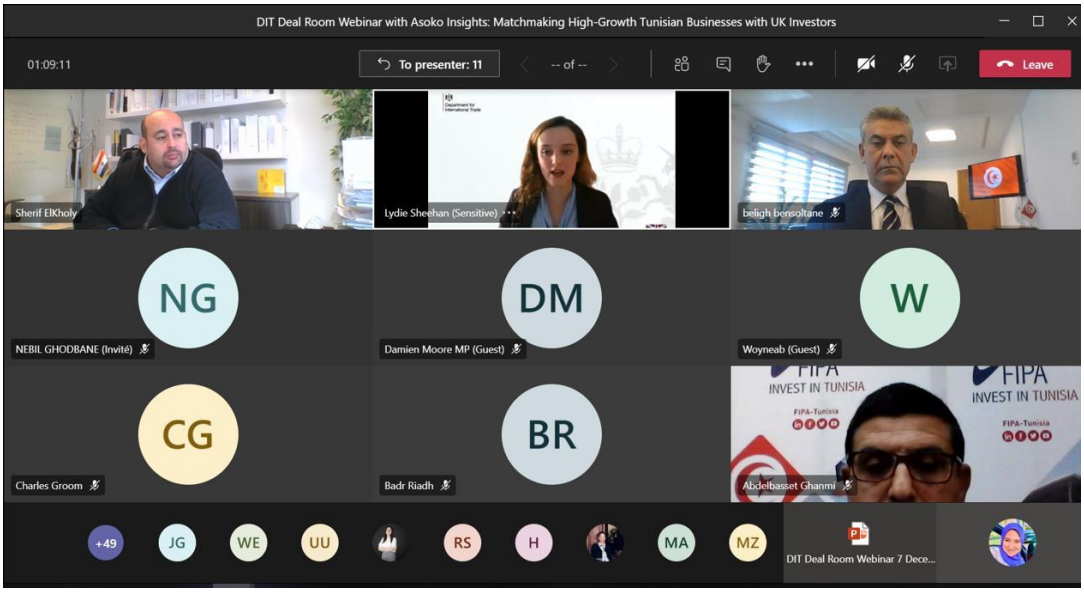

مشاركة السيد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار في الندوة الإقليمية AfricaPPP

ندوة عن بعد من تنظيم جامعة ITBS

مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار عن بعد في الملتقى الكندي العربي 2020

ندوة عن بعد لتقديم دور الهيئة في تحسين مناخ الاستثمار

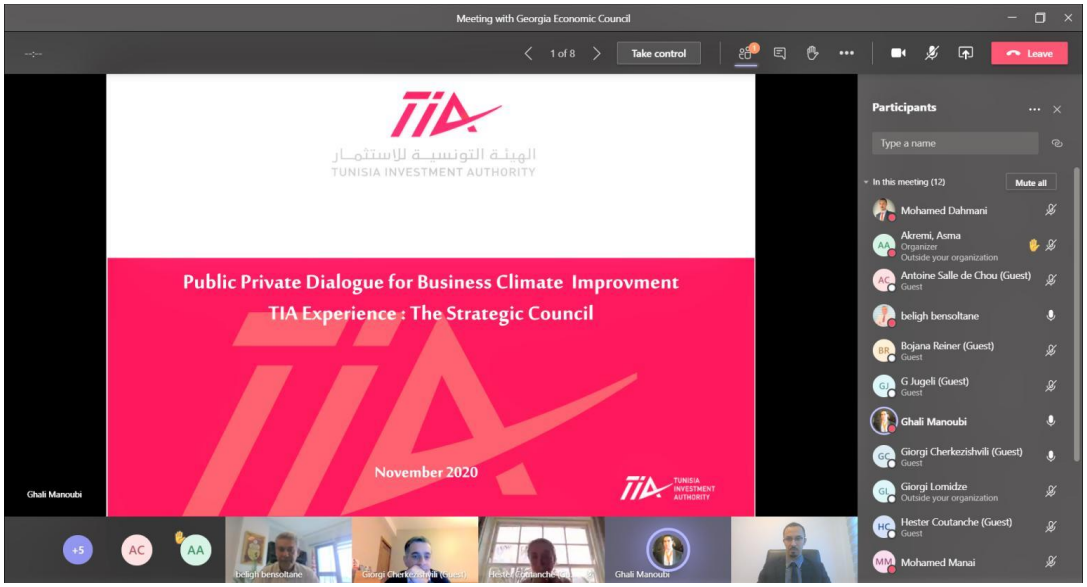

ندوة عن بعد مع الشركاء الألمان للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في تونس في قطاع الإلكترونيك

المشاركة رفقة وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في معرض إلكترونيكا الألماني في نسخته الافتراضية

مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في ملتقى UfM للتجارة والاستثمار

ندوة عن بعد حول فرص الاستثمار والتعاون التونسي الإسباني بالتعاون وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

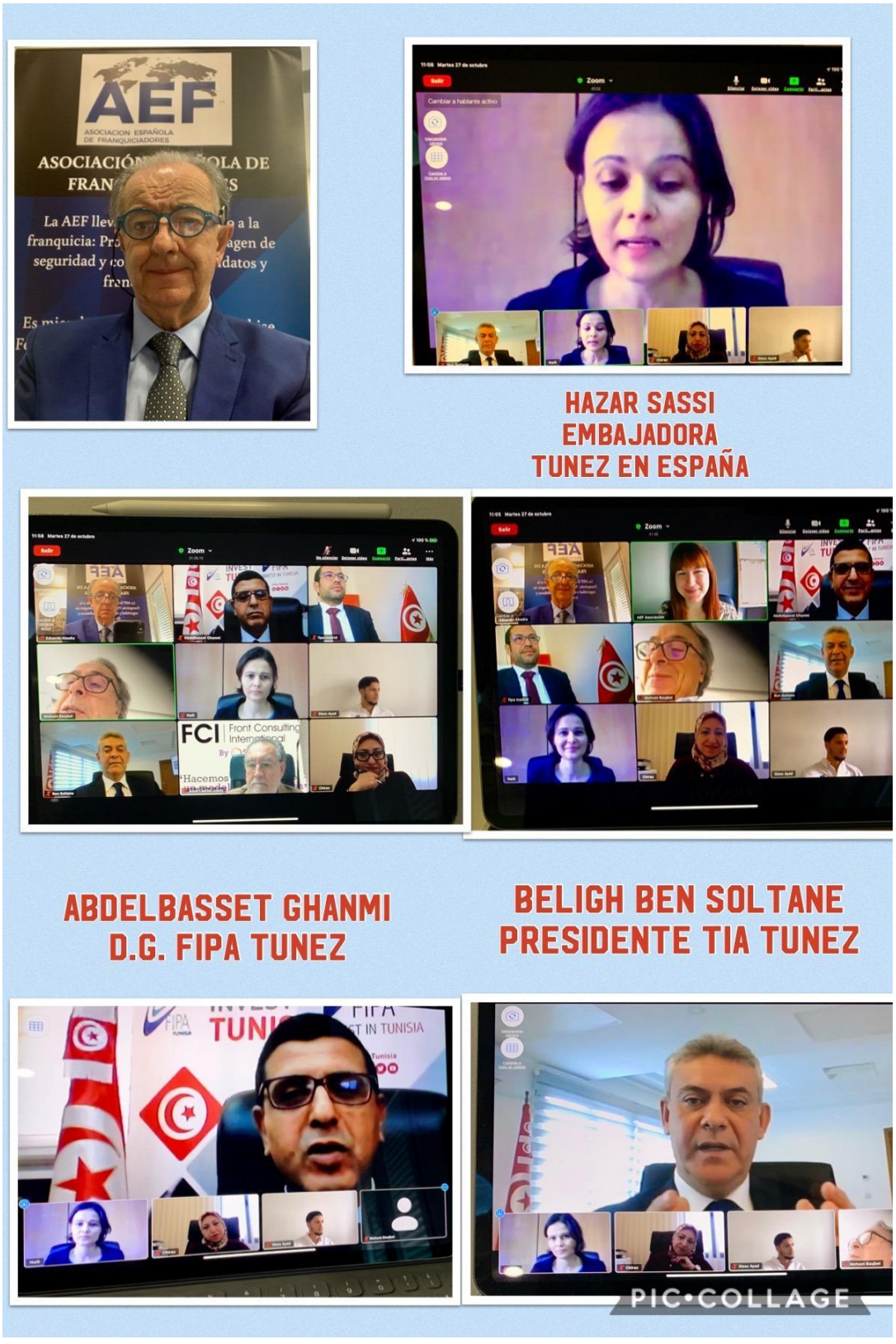

مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في ملتقى الاستثمار السنوي من تنظيم دولة الإمارات العربية المتحدة

ندوة عن بعد مع غرفة التجارة والصناعة المشتركة التونسية اليابانية

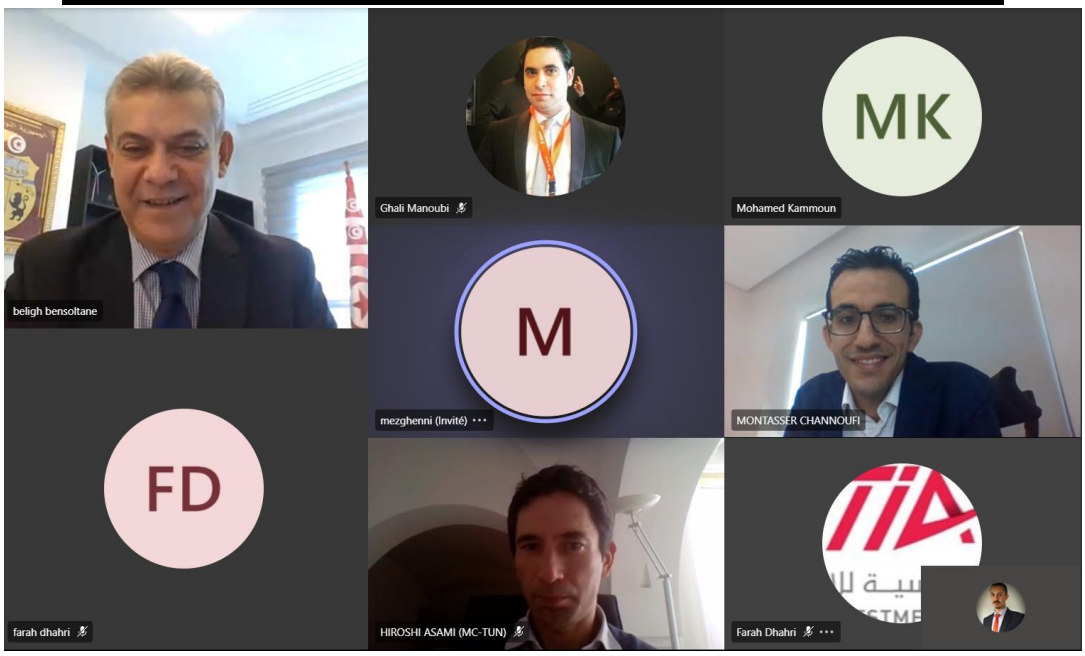

ندوة عن بعد مع غرفة التجارة والصناعة المشتركة التونسية الألمانية

ندوة عن بعد حول استقطاب الاستثمار في فترة ما بعد كورونا بتنظيم WAIPA

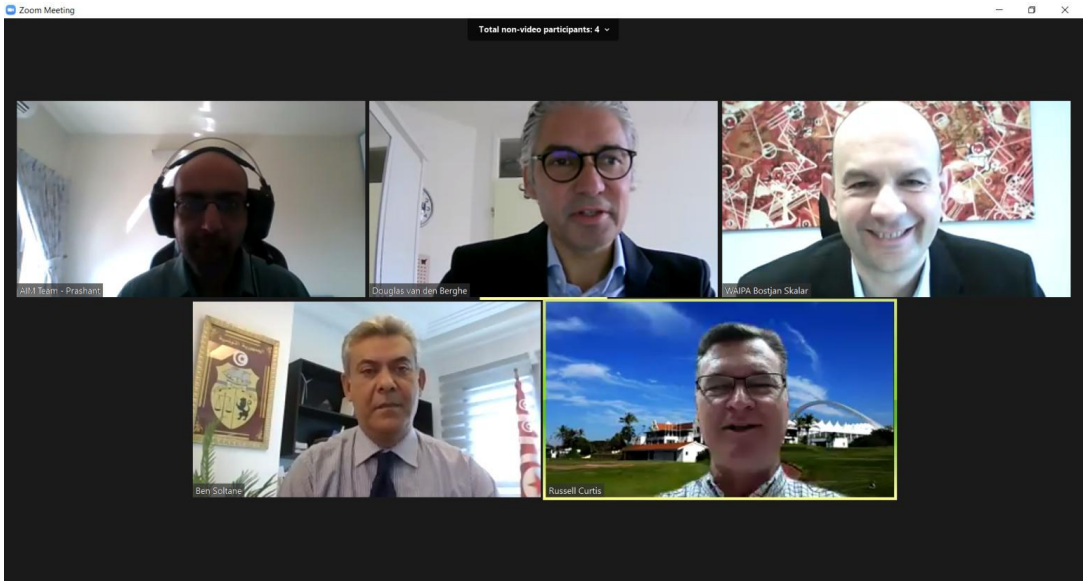

ندوة عن بعد حول الترويج واستقطاب الاستثمارات في فترة ما بعد كورونا

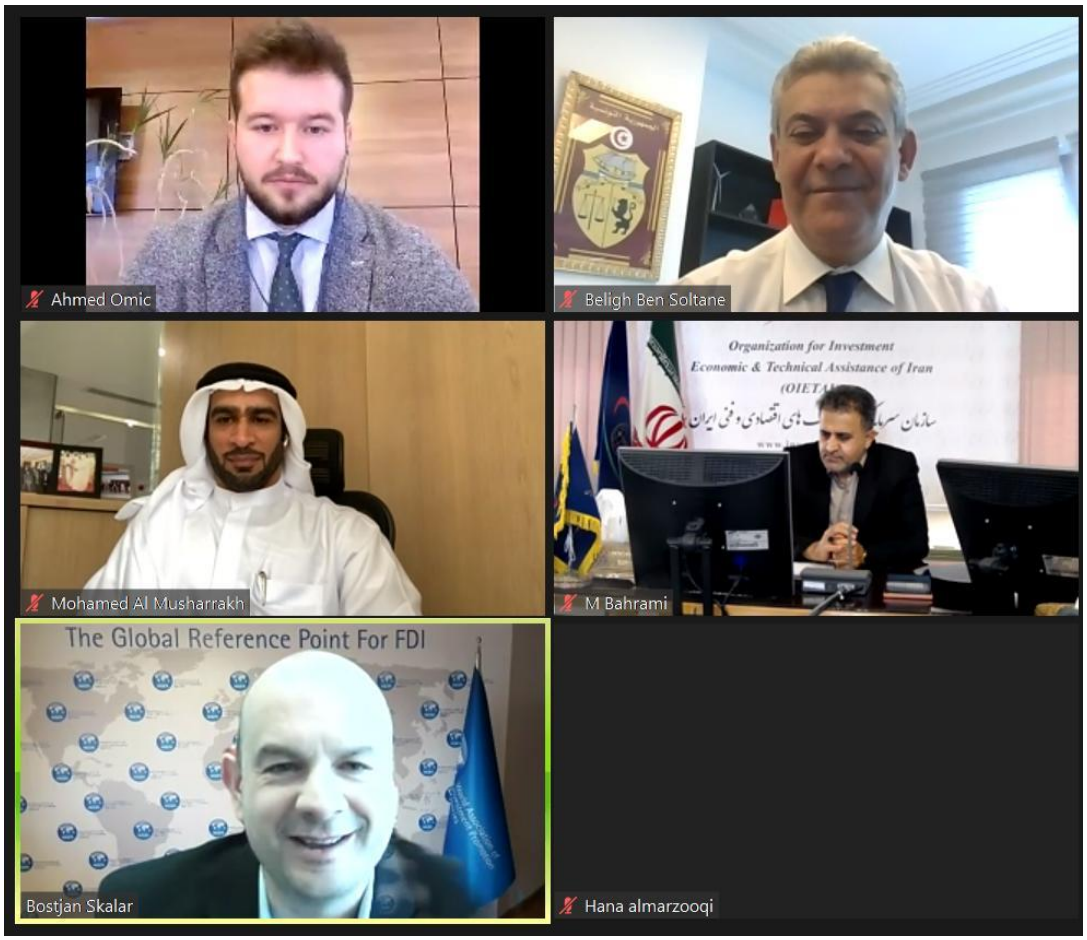

ندوة عن بعد حول الذكاء واليقظة الاستراتيجية

Webinaire ANIMA | Intelligence prospective et veille stratégique

Agenda

22 septembre 2020

Online

On vous présente:
TCE
NOTRE MODÉRATRICE:
MME. SAMAR LOUATI.
ET NOS PANÉLISTES:
M. EYMEN ERRAYES
M. ABDELBASSET GHANMI
M. BELIGH BEN SOLTANE
@Tceenterprise

ندوة عن بعد حول مناخ الاستثمار في تونس ما بعد كورونا

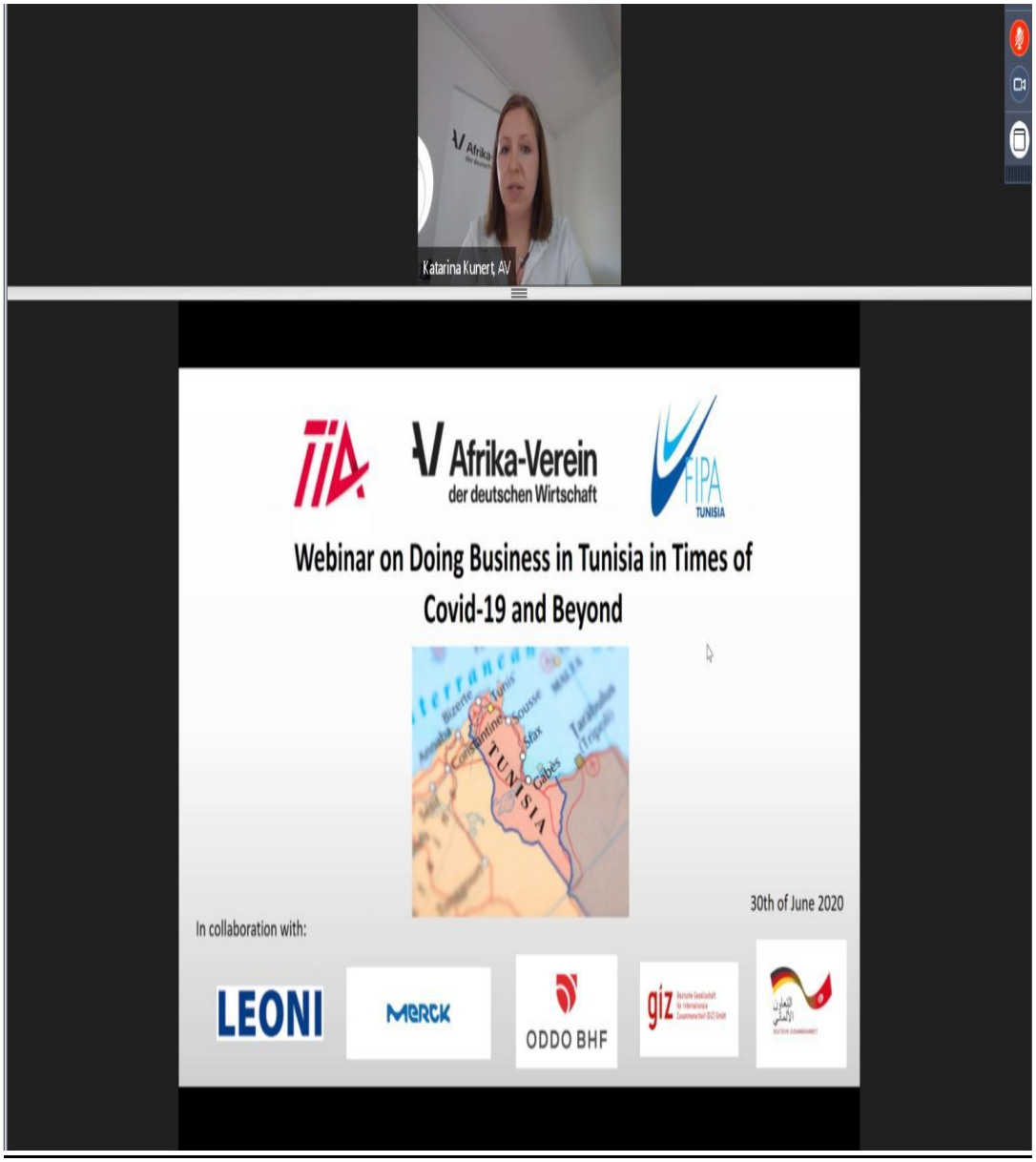

ندوة عن بعد حول الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تونس

ندوة عن بعد حول الفرص الاستثمارية بتونس في فترة ما بعد كورونا

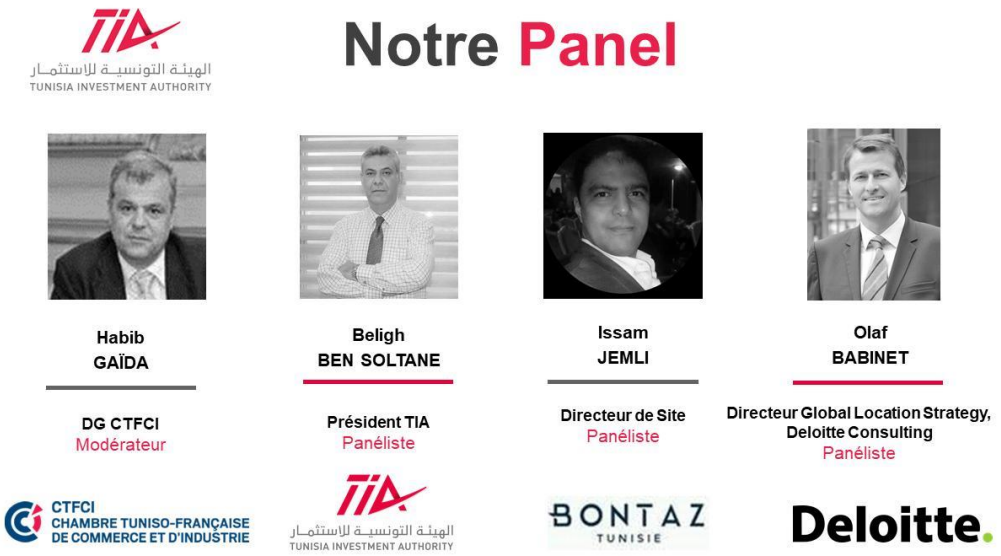

ندوة عن بعد حول استراتيجيات تطوير الأنشطة الاستثمارية للشركات الناشطة في قطاع الصناعات الصيدلانية بتونس

الباب الرابع:

التصرف الإداري والمالي للهيئة

I. الميزان الاجتماعي:

بلغ عدد الأعوان المباشرين في 31 ديسمبر 2020 ستة وثلاثون (36) عونا مقابل أربعة وثلاثون عونا (34) سنة 2019 وذلك نتيجة لتطور نشاط الهيئة. كما تجدر الإشارة إلى أن العدد الحالي للأعوان يعتبر ضعيفا باعتبار المهام الموكلة للهيئة باعتبارها هيكل محوري في مجال الاستثمار. ويلخص الجدول التالي المؤشرات الرئيسية للموارد البشرية:

المؤشرات الرئيسية

	2020-12-31
العدد الإجمالي للعاملين بالهيئة: - الحاق - متعاقدين	36 26 10
توزيع حسب الأصناف:	
- الإطارات - أعوان التنفيذ - أعوان الخدمات	30 5 1
توزيع حسب النوع: - رجال - نساء	 19 17
معدل العمر	36
عدد الدورات التكوينية والمأموريات	04
عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والمأموريات	07

1.الموارد البشرية:

1.1التوزيع حسب الأقطاب:

سعت الهيئة لتغطية حاجياتها من الخبرات إلى توظيف خبراء وكفاءات في مختلف الميادين القانونية والمالية والتقنية موزعين على مختلف مصالح الهيئة كالآتي:

الهيكل	الإدارة العامة	قطب السياسات والإصلاحات	قطب المنح والحوافز	قطب الإحاطة بالمستثمر	قطب المراقبة والتقييم	قطب المساندة	المجموع
عدد الموظفون	8	2	4	7	4	11	36
النسبة	%22	%6	%11	%20	%11	%30	%100

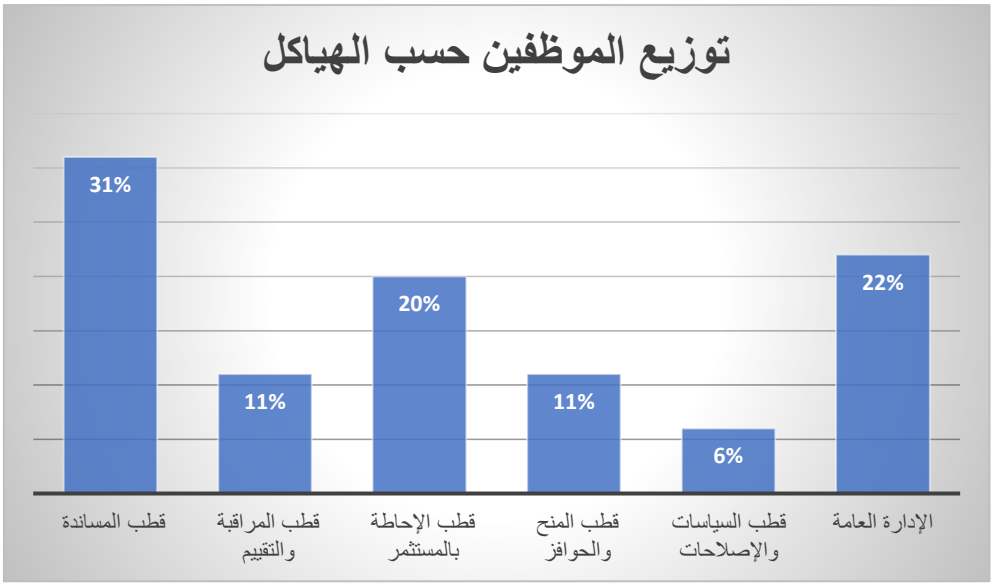

2.1التوزيع حسب الصنف:

ويبرز توزيع الأعوان حسب الصنف ارتفاع نسبة التأطير حيث بلغت 83.33 % مقارنة ببقية الأسلاك كما يبينه الجدول التالي:

الأصناف	العدد	النسبة
الإطارات	30	83,33%
أعوان التنفيذ	5	13,89%
أعوان الخدمات	1	2,78%
المجموع	36	100%

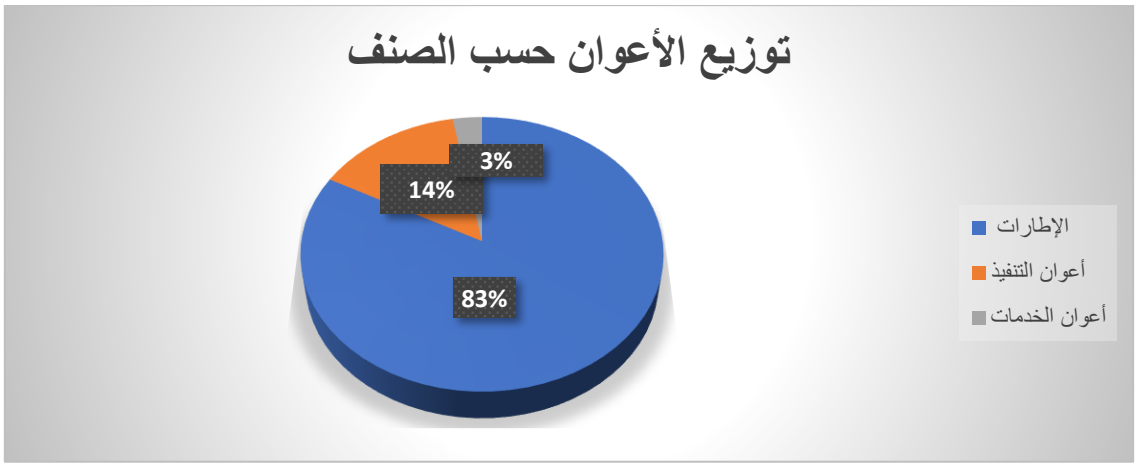

3.1 توزيع الأعوان حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ثانوي	4	%11.11
باكالوريا	2	%5.56
باكالوريا +2	2	%5.56
الاستاذية أو ما يعادلها	9	%25
مهندس	5	%13.89
ماجستير أو ما يعادلها	14	%38.88
المجموع	36	%100

4.1 التوزيع حسب الجنس:

أما توزيع الأعوان حسب الجنس فيبرز أن نسبة الإناث بلغت 47.22 % من مجموع الأعوان

وذلك يبرز عمل الهيئة على الحفاظ على مبدأ المناصفة كما يبينه الجدول التالي:

النوع	العدد	النسبة
الذكور	19	%52.78
الإناث	17	%47.22
المجموع	36	%100

5.1 التوزيع حسب الفئة العمريةّ:

الفئة العمرية	30-20	40-30	50-40	60-50	المجموع
العدد	4	9	19	4	36
النسبة%	%10	%26	%54	%10	%100

هذا ويرتبط استكمال تركيز الجهاز الاداري والفني للهيئة بضبط مراجع تصرفها وتسييرها على غرار النظام الأساسي الخاص بأعوانها والتي تم إعداد مشاريع بشأنها هي بصدد الدراسة والمصادقة.

حيث أن غياب النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة يحد من قدرتها على استقطاب الكفاءات ومن تطوير إجراءات التصرف في الموارد البشرية وتنفيذ برنامج الإنتدابات في إطار المناظرات الخارجية مما يجعل من الضروري الاسراع في المصادقة عليه من قبل مجلس الهيئة وبالتنسيق مع المصالح المختصة بكل من رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

II.التصرف المالي:

1-ميزانية الهيئة لسنة 2020:

بلغت الميزانية الجملية للهيئة التونسية للاستثمار حوالي بـ 4.192 ألف دينار منها:

- ✓ نفقات التأجير: 2.353 ألف دينار وهي تمثل56 %من الميزانية الجملية.
- ✓ نفقات التسيير: 1.018 ألف دينار وهي تمثل 24,5%من الميزانية الجملية.
- ✓ نفقات التدخل: 21 ألف دينار وهي تمثل 0,5%من الميزانية الجملية.
- ✓ نفقات الاستثمار: 800 ألف دينار وهي تمثل 19%من الميزانية الجملية.

1.1-نفقات التأجير:

قدرت نفقات التأجير لسنة 2020بـ 2353 ألف دينار حيث تم فتح اعتمادات تقدر بـ 2353 ألف دينار وقد تم استهلاك مبلغ 2248دينار أي بنسبة انجاز تقدر بـ96% مقارنة بالميزانية المرصودة.

البيانات	الميزانية المرصودة	الاعتمادات المفتوحة	التعهدات	نسبة الإنجاز لسنة 2020
نفقات التأجير	2353أد	2353أد	2248أد	%96

حيث قامت الهيئة بخلاص رواتب الأعوان الى غاية شهر ديسمبر وكذلك القسط الأول والثاني من منحة الإنتاجية ومنحة الموازنة وخلاص منحة الشهر الثالث عشر علما أن عدد الأعوان يبلغ (37) عون وذلك بداية من غرة جانفي لسنة 2020.

2.1-نفقات التسيير:

قدرت نفقات التسيير لسنة 2020 بـ 1018 ألف دينار حيث تم فتح اعتمادات تقدر بـ 1018 ألف دينار وقد تم استهلاك مبلغ 837ألف دينار أي بنسبة انجاز تقدر بـ 82 %مقارنة بالميزانية المرصودة. وتعتبر نسبة الإنجاز مرضية حيث تمكنت الهيئة من الالتزام بجميع تعهداتها و خلاص جميع نفقاتها.

البيانات	الميزانية المرصودة	الاعتمادات المفتوحة	التعهدات	نسبة الإنجاز لسنة2020
نفقات التسيير	1018أد	1018أد	837أد	%82

وتتمثل أهم النفقات بالأساس في:

- ✓ خلاص معلوم الكراء والمقدر بـ 476 ألف دينار.
- ✓ خلاص معلوم الكهرباء والبالغ 38 ألف والقيام بالاقتناءات اللازمة بخصوص الأدوات المكتبية حيث بلغ 23 ألف دينار ومواد التنظيف 7 ألاف دينار.
- ✓ خلاص نفقات التأمين على الأعوان والمعدات بقيمة 94 ألف دينار.
- ✓ خلاص 34 ألف دينار كأعباء اتصالات.
- ✓ خلاص 45 ألف دينار لشركة الحراسة والتنظيف.

3.1-نفقات التدخل :

قدرت نفقات التدخل لسنة 2020بـ 21000 دينار حيث تم فتح اعتمادات خاصة بنفقات التدخل تقدر بـ 21000 دينار وقد تم استهلاك مبلغ 21000 دينار أي بنسبة انجاز تقدر بـ 100 %مقارنة بالميزانية المرصودة حيث تم خلاص سندات الأكل بالنسبة لشهري جانفي و فيفري و جوان و المبلغ المتبقي تم تحويله لحساب ودادية أعوان الهيئة التونسية للاستثمار و ذلك طبقا لمحاضر جلسات لجنة التمويل.

البيانات	الميزانية المرصودة	الاعتمادات المفتوحة	التعهدات	نسبة الإنجاز لسنة 2020
نفقات التدخل	21أد	21أد	21أد	%100

4.1-نفقات الاستثمار:

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2020بـ 800 ألف دينار حيث تم التعهد بمبلغ قدره 533 ألف دينار أي بنسبة انجاز تقدر بـ67% وتعتبر نسبة الإنجاز مرضية رغم تعطل انجاز عديد المشاريع و ذلك بسبب الجائحة منها تنظيم عديد التظاهرات و ذلك للتعريف بفرص الاستثمار و التعريف بالإجراءات و طرق منح الحوافز الا أنه قامت الهيئة بعديد المشاريع الأخرى.

البيانات	الميزانية المرصودة	الاعتمادات المفتوحة	التعهدات	نسبة الإنجاز لسنة 2020
نفقات الاستثمار	800أد	502أد	533أد	%67

وتتمثل أهم النفقات بالأساس في:

- ✓ انجاز 03 ومضات ترويجية بثلاث لغات وذلك للتعريف بخدمات الهيئة من خلال منصة الاستثمار وقد قدرت بـ 10 ألاف دينار.
- ✓ انجاز 05 ومضات ترويجية بأربع لغات وذلك للتعريف مهمة الهيئة وتقديم الإطار القانوني للاستثمار وطرق منح الحوافز وتقديم القطاعات ذات الأولية بقيمة جملية تقدر بـ 15 ألف دينار.
- ✓ اعداد ومضة اشهارية تلفزيونية للتعريف بفرص الاستثمار في تونس بقيمة جملية تقدر بـ 79 ألف دينار.
- ✓ تركيز نظام معلوماتي يخص التصرف في الميزانية والشراءات والموارد البشرية بقيمة 44 ألف دينار.
- ✓ اقتناء رخص استعمال المنصة بقيمة 135 ألف دينار وذلك لتعميم استعمال منصة الاستثمار وتطوير برمجة رقمنة خدمات الاستثمار.
- ✓ تركيز نظام معلوماتي يختص بمعالجة البيانات الإحصائية لإعداد جداول قيادة بطريقة تفاعلية بقيمة 14 ألف دينار.
- ✓ تأثيث قاعة التوثيق والأرشيف برفوف معدنية وتركيز منظومة مراقبة الدخول وذلك لضمان حفظ البينات الخاصة بالهيئة والمستثمرين بقيمة جملية تقدر بـ 8 ألاف دينار.

بالتالي يكون مجموع نفقات الهيئة التونسية للاستثمار لسنة 2020 تقدر بـ 3635 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 87% مقارنة بالميزانية المرصودة لسنة 2020 وهو ما يبينه الجدول التأليفي التالي:

البيانات	الميزانية المرصودة	الاعتمادات	التعهدات	نسبة الإنجاز لسنة 2020
نفقات التأجير	2353أد	2353أد	2248أد	%96
نفقات التسيير	1018أد	1018أد	837أد	%82
نفقات التدخل	21أد	21أد	21أد	%100
نفقات الاستثمار	800أد	502أد	533أد	%67
المجموع	4192أد	3894أد	3639أد	%87

2-القوائم المالية للهيئة:

1.2 التصرف المحاسبي للهيئة

تمتد السنة المحاسبية للهيئة التونسية للاستثمار من 01 جانفي الى 31 ديسمبر وقد تم إعداد القوائم المالية من قبل مكتب مختص في المحاسبة، وسيتم عرضها لاحقا على مجلس الهيئة لضبطها قبل تدقيقها من قبل مراجع حسابات الذي وقع تعيينه من طرف مجلس الهيئة خلال اجتماعه بتاريخ 15 ماي 2019 وفق ما ينص عليه القانون.

تم إعداد القوائم المالية للهيئة للفترة المحاسبية الممتدة من 01 جانفي 2018 الى 31 ديسمبر 2018 وفق قواعد ومعايير نظام المحاسبة للمؤسسات الصادر **بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996** وطبقا لأحكام النظام الداخلي للهيئة.

2.2 النظام الجبائي للهيئة التونسية للاستثمار:

بالرجوع إلى **أحكام الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** والمتعلق بقانون الاستثمار، تعتبر الهيئة التونسية للاستثمار هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتخضع في علاقاتها مع الغير الى التشريع التجاري. وبالتالي تكون الهيئة ضمن ميدان تطبيق الضريبة على الشركات كما تم ضبطه **بالفصل 45 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات**.

غير أنه بالرجوع إلى **أحكام الفصل 14 من القانون المذكور أعلاه والفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ 9 مارس 2017** والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره، تتمثل

مهمة الهيئة خاصة في اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس الأعلى للاستثمار ومتابعة تنفيذها إضافة الى الاشراف على عمليات الاستثمار.

وبالتالي تكون الهيئة التونسية للاستثمار معفاة من الضريبة على الشركات في حدود غرضها الاجتماعي طقا لأحكام **الفصل 46 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات**.

غير أنه في صورة إنجاز الهيئة لعمليات خارجة عن غرضها الاجتماعي ويكون هدفها الربح فهي في هذه الحالة تخضع للضريبة على الشركات بعنوان الأرباح المتأتية من هذه العمليات.

كما أن الهيئة خاضعة للأداء على القيمة المضافة بصفة جزئية كما يثبته التصريح بالوجود لدى المصالح الجبائية المختصة.

الباب الخامس:

برنامج عمل الهيئة لسنة 2021

I-برنامج عمل الهيئة لسنة 2021:

يتضمن برنامج عمل الهيئة بعنوان سنة 2021 المحاور الأساسية التالية :

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
- إقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للإستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص،
- إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة،
- متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى الإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار،
- المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،
- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالإستثمار ومتابعة تطبيقها،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالإستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها و إقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات و الإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.
- تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية،
- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.
- الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس.

برنامج عمل الهيئة لسنة 2021

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
قطب سياسات الاستثمار والإصلاحات	الحوار بين القطاعين الخاص والعام	• دورات المجلس الاستراتيجي	كامل السنة	• إرساء حوكمة جديدة وناجعة للمجلس الاستراتيجي كقوة اقتراح للمجلس الأعلى للاستثمار
		• لقاءات مع الغرف المشتركة	كامل السنة	• رصد مجالات تحسين مناخ الاستثمار ومطالب المستثمرين الأجانب
		• لقاءات مع الشركاء في الجهات خاصة غرف الصناعة والتجارة	كامل السنة	• إرساء نموذج تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والمتدخلين الجهويين في عمليات الاستثمار في ولايتين نموذجيتين (سوسة وقفصة). • تعميم التجربة على جميع ولايات الجمهورية.
	اليقظة الاستراتيجية	• نشريات اليقظة الاستراتيجية • إعداد 12 نشرية يقظة استراتيجية بمعدل شهري	كامل السنة	• تقييم إصلاحات مناخ الاستثمار على ضوء مستجدات التجارب المقارنة • تحليل تموقع واستراتيجيات المستثمرين المحتملين لتونس
		• أعمال خلية اليقظة • إعداد جذاذات حول مستثمرين محتملين للموقع التونسي	كامل السنة	• استكشاف فرص الاستثمار في إطار استراتيجية الهيئة في استقطاب مستثمرين جدد
	التقارير السنوية والدورية	• التقرير السنوي لتحسين مناخ الاستثمار لسنة 2020مع إعداد محتوى خاص بالاستثمارات في إطار إعادة التموقع	نهاية الثلاثي الأول لسنة 2021	• وثيقة استراتيجية بالتشاور مع أعضاء المجلس الاستراتيجي يتم عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار كأداة لاتخاذ القرارات في مجال الاستثمار
	الندوات عن بعد	• المساهمة في السياسة الاتصالية للهيئة في ضل أزمة كورونا	كامل السنة	

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	مساندة أعمال المجلس الاستراتيجي وتحسين مناخ الاستثمار في إطار التعاون مع BERD	• إعداد الدليل التفاعلي للاستثمار -مراجعة محتوى الدليل التفاعلي للمستثمر وترجمته إلى اللغة الإنجليزية ولغات أخرى والمساهمة في تحيينه • إعداد الدليل المادي للمستثمر في نسخ ورقية وترجمتها الى لغات أجنبية	نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021	• توفير دليل للاستثمار في تونس للمستثمرين سواء الأجانب منهم أو التونسيين يحدد المسارات القانونية والترتيبية الضرورية للمشاريع الاستثمارية.
قطب الإحاطة بالمستثمر	معالجة مطالب التصريح بالاستثمار في كافة القطاعات	• من المنتظر أن يتمّ إسناد شهادة تصريح بالاستثمار لفائدة 80 مشروعا	سنة 2021	• تحسين خدمة التصريح بالاستثمار عن بعد • العمل على تحسيس المستثمر باستعمال الموقع لإلكتروني عند التصريح بالاستثمار • برمجة تنظيم (تظاهرات، لقاءات، ورشات عمل) مع المستثمرين والهياكل المعنية بالاستثمار
	القيام بعملية التكوين القانوني للشركات	• من المنتظر أن يتمّ التكوين القانوني لفائدة 30 شركة	سنة 2021	• التنسيق مع قطب المساندة بهدف رقمنة الخدمات الخاصة بالتكوين القانوني
	معالجة العرائض	التوصل لمعالجة 120عريضة تتعلق بإشكاليات المستثمرين	سنة 2021	• التنسيق مع قطب المساندة بهدف رقمنة الخدمات الخاصة بالعرائض مع مختلف الإدارات المتداخلة • العمل على عدم تجاوز معدل آجال معالجة العرائض لثلاثين (30) يوما
	الإحاطة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية	• مواصلة الإحاطة بـ15 مشروع ذو أهمية وطنية بما في ذلك المعروضة على المجلس الأعلى للاستثمار. • منح شهادة تصاريح بالاستثمار لـ10 مشاريع ذات أهمية وطنية والتنسيق مع قطب المنح والحوافز بهدف عرضها على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار.	سنة 2021	• تسهيل إجراءات إنجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية وحل الإشكاليات التي قد تعترضها
	معالجة مطالب التراخيص في حالة سكوت السلطة الإدارية المختصة بإسناد التراخيص	• معالجة 10 عرائض تتعلق بالحصول على التراخيص في حالة سكوت الإدارة المختصة	سنة 2021	• تفادي حالات سكوت الادارة

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	معالجة المطالب المعروضة على لجنة التراخيص والمو افقات بالهيئة	• التعهد بـ15ملف للحصول على التراخيص والمو افقات اللازمة يتم عرضها على أنظار لجنة التراخيص والمو افقات	سنة 2021	• تمكين المشاريع التي تتعهد بها الهيئة من التراخيص الضرورية لإنجاز المشاريع
	قبول ومعالجة طلبات الإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب	• التمكن من معالجة 80 طلب الحصول على إقامة لفائدة المستثمرين والإطارات الأجانب	سنة 2021	• التسريع في معالجة طلبات الإقامة المودعة لدى المصالح المختصة بالهيئة التونسية للاستثمار وإحالتها إلى الإدارة العامة للحدود والأجانب في مدة لا تتجاوز اليومين • التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية لتحسيس مناطق الأمن الوطني لاختصار الآجال المستغرقة لإحالة طلبات الإقامة المودعة لديها إلى مصالح الإدارة العامة للحدود والأجانب المكلفة بدورها باستشارتنا في الجانب الخاص بالجدوى الاقتصادية للشركة التي يعمل بها طالب الإقامة • اسناد بطاقة إقامة لأول مرة في مدة محددة بـ 03 أسابيع وأسبوعين بالنسبة لطلبات التجديد
	مر افقة المؤسسات الناشئة	• التمكن من مر افقة 50مؤسسة ناشئة	-	• العمل على تسهيل إجراءات القيام بالتكوين القانوني للشركات الناشئة
	-استكشاف فرص الاستثمار والمشاريع الجديدة بتونس والخارج -متابعة المشاريع المصرح بها لرصد فرص إعادة الاستثمار	• تحديد قائمة تتكون من 200 مستثمر محتمل • القيام بـ12 زيارات استقطاب ميدانية لمشاريع منتصبة ورصد فرص إعادة الاستثمار • القيام بـ 20 زيارة استقطاب عبر تقنية التواصل عن بعد لشركات عالمية لرصد فرص الاستثمار في بلادنا • المشاركة في 8 ملتقيات /منتديات اقتصادية	سنة 2021	• إعداد قائمة تضمّ المستثمرين والشركات والمجمعات التونسية والعالمية التي تحمل فرص استثمار ممكنة وفق المعلومات المتوفرة من مصلحة اليقظة الاقتصادية • القيام بزيارات استقطاب لدى المستثمرين والشركات التي لديها برامج استثمار قصد مرافقتهم وتسريع تحويلها إلى مشاريع استثمارية • القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المصرح بها للإحاطة بها ورصد فرص إعادة الاستثمار ومتابعة فرص الاستثمار • المشاركة في المنتديات والملتقيات الاقتصادية قصد ربط الصلة مع المستثمرين ومرافقتهم لبلورة برامج الاستثمار وتحويلها لمشاريع استثمارية

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	تشجيع وتحفيز المستثمرين المحتملين على تنفيذ مشاريعهم	• مرافقة 10 مستثمرين لتحديد مواقع انتصاب المشروع • مرافقة 70 مستثمر وتقديم المعلومات المطلوبة لحفزهم على إنجاز مشاريعهم • المساهمة في تحويل 50% من فرص الإستثمار إلى مشاريع إستثمار	سنة 2021	• تقديم الدعم لحاملي المشاريع : - المرافقة لتحديد موقع الانتصاب وفقا لحاجيات المشروع بالتنسيق مع الهياكل المعنية (الوكالة العقارية الصناعية، الأقطاب التكنولوجية، فضاءات الأنشطة الاقتصادية) - المساعدة في الحصول على المعلومات المتعلقة بقطاع النشاط، الإطار القانوني للاستثمار، مقترحات القيمة وفق النشاط المزمع إنجازه
	متابعة تقدم إنجاز المشاريع المصرح بها	- تحقيق نسبة تقدم في الإنجاز تقدر ب 40% بالنسبة للمشاريع المصرح بها خلال سنة 2020	سنة 2021	متابعة تقدم إنجاز مشاريع الاستثمار المصرح بها والتي تفوق كلفتها 15 مليون دينار التي انقضى أجل السنة منذ تاريخ التصريح
قطب المنح والحوافز	إسناد الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية	• عرض المشاريع على اللّجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية • عرض المشاريع ذات الأهمية الوطنية على المجلس الأعلى للاستثمار	كل شهر كل ثلاثية	• عرض 15 مشروع ذو أهمية وطنية على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار
	إسناد الحوافز لفائدة المشاريع الأخرى التي لا تكتسي صبغة المشاريع ذات الأهمية الوطنية	• عرض المشاريع على اللّجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز في إطار الفصل 19 من قانون الاستثمار	كل شهر	• عرض 25 مشروع لا يكتسي صبغة وطنية على أنظار اللجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز في إطار الفصل 19 من قانون الاستثمار
	صرف الحوافز	• اسناد الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع الاخرى	طيلة السنة	• صرف الحوافز لفائدة 10 مشاريع
	ضبط قائمة الوثائق المستوجبة حسب القطاعات	• إعداد جذاذة خاصة بالوثائق المستوجبة بالنسبة لكل قطاع (الطاقات المتجددة، ..)	ديسمبر 2021	• تيسير الإجراءات • تحسين دراسة وتقييم الملفات

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
				• ضبط اجال اسداء الخدمة
قطب تقييم المنح والحو افز	مر اقبة سير أعمال الاحاطة بالمستثمرين	• مراقبة الخدمات المسداة من قبل المخاطب الوحيد	طيلة السنة	• التثبت من قانونية وجودة الخدمات المقدمة لفائدة المستثمرين ومدى احترام آجالها. • مرافقة قطب الإحاطة بالمستثمر لتجاوز بعض الإشكاليات واقتراح حلول عملية لذلك.
		• مراقبة العرائض	طيلة السنة	• التثبت من مضمون الإجابات الموجهة للمستثمرين ومدى التزام الهيئة بالآجال.
		• مراقبة أعمال لجنة التراخيص والموافقات	طيلة السنة	• متابعة أعمال لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة ومرافقة كتابة اللجنة للعمل بتوصيات هذه اللجنة.
	متابعة الشروع في إنجاز المشاريع المصرح بها	• معاينة الشروع في إنجاز المشاريع المصرح بها	طيلة السنة	• إعداد جدول زمني بالتنسيق مع قطب الإحاطة بالمستثمر للقيام بزيارات ميدانية قصد معاينة التقدم في إنجاز كل المشاريع المصرح بها لدى الهيئة التي استوفت أجل السنة من تاريخ التصريح بالاستثمار.
	متابعة اسناد المنح والحو افز	• معاينة تقدم انجاز المشاريع المصرح بها والتي تقدمت بمطلب قصد الانتفاع بمنح أو امتيازات؛ • معاينة تقدم انجاز المشاريع التي تقدمت بمطلب في الحصول على شهادة دخول في طور النشاط الفعلي،	طيلة السنة	• إعداد جدول زمني بالتنسيق مع قطب المنح والحوافز للقيام بزيارات ميدانية بالنسبة لكافة المشاريع التي تقدمت بمطلب للحصول على منح وحوافز أو للمشاريع التي تقدمت بمطلب للحصول على شهادة دخول في طور النشاط الفعلي، • إعداد تقارير معاينة بالتنسيق مع قطب المنح والحوافز لجميع المشاريع المتعهد بها
	دارسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية	• دراسة المشاريع المقترح عرضها على اللجنة الوطنية لإسناد المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والتثبت من المعطيات الواردة بها.	طيلة السنة	• التثبت من استجابة الملفات لشروط الانتفاع بالحوافز المخولة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية. • التثبت من حصول المشروع على كافة التراخيص والموافقات الضرورية للإنجاز. • إبداء الرأي بخصوص الدراسات المقدمة وخاصة المتعلقة منها ببرنامج الاستثمار المستقبلي.

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	إعداد مشروع برنامج جلسة عمل المجلس الأعلى للاستثمار	• التعهد بكافة الملفات التي سيقع عرضها على المجلس.	طيلة السنة	• التنسيق مع كافة المصالح بالهيئة لإعداد برنامج عمل المجلس الأعلى للاستثمار • إعداد مشروع محضر جلسة المجلس الأعلى للاستثمار. • متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار.
	مر اقبة المنح والحو افز	• متابعة مآل جميع الملفات التي تحصلت على قرارات أو أوامر اسناد منح وحوافز حسب الحالة. • متابعة مآل أذون الصرف.	طيلة السنة	• التنسيق مع مختلف المصالح صلب الهيئة بهدف التسريع في إصدار قرارات أو أوامر الصرف لفائدة المستثمرين. • اختصار الآجال بخصوص صرف المنح والحوافز التي تم إقرارها. • متابعة صرف المنح.
	تقييم نظام المنح والحو افز	• تقييم نجاعة المنظومة الوطنية لإسناد المنح والحوافز وبيان دورها سواء في تحسين مناخ الاستثمار أو الرفع من نسق الاستثمارات • حوصلة البيانات المجمعة • اعتماد النتائج الكمية والكيفية • تنسيق عمل الهيئة مع الهياكل المماثلة للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية.	موفى السنة	• إعداد تقرير تقييم منظومة الاسناد • العمل على تطوير برمجيات التقييم. • التنصيص على الأعمال المنجزة على المنظومة المعلوماتية بتقييم نظام المنح والحوافز وأدلة الإجراءات والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها، ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة
	التسريع في وتيرة انعقاد جلسات لجنة الاستماع	• اقتراح سحب الامتيازات للملفات التي لا تستجيب لشروط الانتفاع	طيلة السنة	• مزيد التنسيق مع هياكل الاستثمار بخصوص ضبط خطة عمل واضحة لعملية الاستماع للمستثمرين الواردة في شأنهم مقترحات سحب امتيازات من الهياكل الراجعين لها بالنظر. • إعداد جدول زمني مع هياكل الاستثمار بهدف الترفيع من وتيرة انعقاد جلسات الاستماع والتسريع بتسوية ملفات المستثمرين • متابعة تنفيذ قرارات السحب مع مصالح وزارة المالية.
	التدقيق الداخلي	• متابعة التوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2019 وضبط جدول زمني لتنفيذ هذه التوصيات	جانفي-مارس	• معالجة النقائص وتطوير الإجراءات الداخليّة المعتمدة وتبسيطها.

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
		• اختيار مراقب حسابات الهيئة بعنوان الفترة 2021-2023	ماي	• التنسيق مع قطب المساندة بهدف إعداد كراس شروط لاختيار مراقب حسابات الهيئة بعنوان الفترة 2021-2023. • التثبت من إجراءات اختيار مراقب الحسابات وعرض النتائج على لجنة التدقيق ومجلس الهيئة للمصادقة.
		• تدقيق الخدمات المسداة من قبل المخاطب الوحيد	أفريل-ماي	• إعداد تقرير تدقيق حول الخدمات المقدمة من قبل المستثمرين ومدى احترامها للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل. • اقتراح حلول عملية كفيلة بتحسين نوعية هذه الخدمات. • اقتراح تصورات بخصوص مكتب المخاطب الوحيد والتكوين القانوني للشركات.
		• التدقيق في الطريقة المعتمدة لإعداد تقرير مناخ الأعمال	جوان-أوت	• إعداد تقرير تدقيق حول كيفية اعداد التقرير السنوي لتحسين مناخ الأعمال ومدى استجابته للدور الرئيسي الذي تضطلع به الهيئة.
		• التدقيق في دراسة المشاريع التي لا تكتسي صبغة الأهمية الوطنية	سبتمبر-ديسمبر	• إعداد تقرير تدقيق للتثبت من كيفية معالجة الملفات التي لا تكتسي صبغة الأهمية الوطنية. • اقتراح حلول عملية كفيلة بتحسين طريقة معالجة هذه الملفات
		• متابعة التوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2020 وضبط جدول زمني لتنفيذ هذه التوصيات	سبتمبر-أكتوبر	• معالجة النقائص وتطوير الإجراءات الداخليّة المعتمدة وتبسيطها
	متابعة أعمال الحوكمة والنفاذ الى المعلومة	• تعزيز مكانة الهيئة التونسية للاستثمار كهيكل نموذجي في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والمسؤولية المجتمعية.		• تشخيص منظومة النزاهة بالهيئة؛ • تحسين الحوكمة في ميدان الصفقات والاستشارات التي تقوم بها الهيئة؛ • التحقق من مدى تطابق التراتيب واجراءات العمل مع مبادئ الحوكمة الرشيدة؛ • تنفيذ برنامج التواصل والتوعية حول مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني؛ • إعداد برنامج تكوين مكثف حول مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة والمسؤولية المجتمعية؛ • تعزيز التعاون مع الإدارات المركزية والوحدات الجهوية والأطراف الاجتماعية. • متابعة التوصيات المضمنة بتقرير الهيئة حول حوكمة مجلس ولجان الهيئة.

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
قطب المساندة	التصرف في الموارد البشرية	• استكمال النظام الأساسي للأعوان، • تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين • استكمال دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية	موفى السنة	• التصرف الرشيد في رأس المال البشري بالهيئة باعتماد مبادئ الشفافية والمساواة من خلال ضبط الإجراءات ذات العلاقة والمصادقة عليها وإدراجها بمنظومة التصرف المندمج،
	الشؤون الإدارية والمالية	• استكمال أدلة إجراءات التصرف الإداري والمالي • استكمال تركيز المنظومة المندمجة للتصرف الإداري والمالي • تنفيذ برنامج الشراءات السنوي للهيئة	موفى السنة	• تدعيم التصرف الرشيد في موارد الهيئة,
	الإعلامية: السلامة، التطبيقات والشبكات	• تدعيم السلامة المعلوماتية للأنظمة المعلوماتية للهيئة من خلال إنجاز توصيات تقرير التدقيق المؤرخ في 30 ديسمبر 2019 والمبرمجة لسنة **2021**. • استكمال إرساء تطبيقه التصرف في البريد الإداري • استكمال المخطط المديري الإستراتيجي والعملياتي للإعلامية, • استكمال رقمنة الخدمات الخاصة بالتكوين القانوني للشركات والعرائض.	موفى السنة	• اعتماد طرق عمل رقمية تضمن السرعة في الإنجاز، الشفافية والتحكم في الموارد والسلامة. • تحيين الخدمات المقدمة لفائدة المستثمر وذلك برقمنة خدمات جديدة على غرار التكوين القانوني للشركات والعرائض وذلك بالتنسيق مع قطب الإحاطة بالمستثمر.
	بو ابة الاستثمار	• العمل على تحيين موقع الهيئة وتحسين Référencement • إدراج خدمات جديدة بالموقع على غرار le guide interactif de l'investisseur • استكمال رقمنه الخدمات المتعلقة بمنح الامتيازات والتراخيص وشهادة الإقامة والتسجيل بصندوق الضمان الاجتماعي والحصول على المعرف الديواني	موفى السنة	• العمل على بلوغ 10 مسارات إجرائية مرقمنة متعلقة بالاستثمار والمؤسسات الاقتصادية على مستوى الهيئة • رقمنة أشغال وطرق عمل لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة التونسية للاستثمار لتقليص آجال معالجة مطالب التراخيص المتعهد بها • تعميم الخدمات و مساندة الهياكل القطاعية (APII , APIA, ONTT) لرقمنة خدماتها من خلال ربطها بالنظام المعلوماتي للاستثمار توحيدا للإجراءات وتحسينا لمناخ

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
		• إرساء الترابط البيني بين الهيئة والسجل الوطني للمؤسسات، • استكمال TIA CHATBOT		الأعمال مع اعتماد الإمضاء الإلكتروني والطابع الإلكتروني بالنسبة للوثائق المسداة للمستثمر وإنهاء المطالبة بالوثائق المتوفرة لدى الهياكل المعنية بالاستثمار.
	رقمنة الخدمات المتعلقة بإسناد الحوافز	• التنسيق مع قطب المنح والحوافز بهدف تحديد الحاجيات والخصوصيات المتعلقة **بخدمة الحصول على مقرر اسناد الامتيازات المالية** مع القيام بالمرحلة التجريبية للتأكد من جاهزية الخدمة وتطابقها مع المتطلبات التي تم تحديدها بصفة مسبقة • التنسيق مع قطب المنح والحوافز بهدف تحديد الحاجيات والخصوصيات المتعلقة **بخدمة الحصول على شهادة الدخول طور النشاط الفعلي** مع القيام بالمرحلة التجريبية للتأكد من جاهزية الخدمة وتطابقها مع المتطلبات التي تم تحديدها • التنسيق مع قطب المنح والحوافز بهدف تحديد الحاجيات والخصوصيات المتعلقة بالتطبيقة الخاصة **باحتساب المنح** والقيام بالمرحلة التجريبية للتأكد من جاهزية الخدمة وتطابقها مع المتطلبات التي تم تحديدها	**ديسمبر 2021**	• تيسير الإجراءات • تحسين الخدمة • ضبط اجال اسداء الخدمة • ضمان الشفافية وخاصة مسار اسداء الخدمة traçabilité • تحسين دراسة وتقييم الملفات • تمكين الباعث من متابعة الملف عن بعد وحصوله على المعطيات بصفة حينية.
خلية الإعلام والتسويق	تنفيذ الجزئين الثاني والثالث (axes 2 & 3) من الخطة التواصلية للهيئة: • التواصل المؤسساتي لمزيد التعريف بالهيئة	• **التواصل الرقمي:** برمجة وتنفيذ حملات ترويجية للهيئة وخدماتها على الويب وفي شبكات التواصل الاجتماعي	**طيلة السنة**	• تعزيز ال E-réputation للهيئة • التعريف بخدمات الهيئة والمنصة الرقمية للاستثمار • الترويج لمناخ الاستثمار والحوافز المالية والجبائية • استقطاب مستثمرين (حرفاء) جدد • الترويج للمزايا التفاضلية التي تمنحها تونس للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية
		• **الأحداث والتظاهرات:** الإعداد والمشاركة في تظاهرات وطنية ودولية حسب القطاعات ذات الأولوية	**طيلة السنة**	

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	وخدماتها المسداة للمستثمرين التونسيين والأجانب، • الترويج لمناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة بتونس	• **دعائم تواصلية:** - إعداد فيلم ترويجي لتونس كوجهة استثمارية تنافسية - إنتاج فيديوهات Motion Graphic للتعريف بخدمات الهيئة - تصميم مطويات للتعريف بالهيئة	**خلال السداسي الأول**	• إعادة بث الأمل عند أصحاب المشاريع في الداخل والخارج والترويج لصورة تونس كوجهة متميزة للاستثمار والعيش فيها • شرح المراحل التي يجب اتباعها في كل خدمة بطريقة بيداغوجية مبسطة • التعريف بمناخ الاستثمار وتقديم المعلومة بطريقة تفاعلية، سهلة وجذابة للمستثمر
		• الترويج لموقع دليل المستثمر Guide de l'investisseur	**طيلة السنة**	
الشؤون القانونية	1- اعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بنشاط الهيئة وبالاستثمار.	• تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار، • تنقيح الأمر عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثماري وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وقواعد تسييره • تنقيح قرار وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 28 أفريل 2017 يتعلق بضبط تركيبة اللجان الوطنية والجهوية المكلفة بالنظر في مطلب الانتفاع بالمنح والمساهمات في راس المال والقروض العقارية الفلاحية وطرق سيرها.	**طيلة السنة**	دفع عميات الاستثمار جل المهام والأعمال المعروضة مرتبطة بالأساس بمهام رئيس الهيئة والأقطاب الفنية. وبرنامج العمل متغير بحسب نشاط الهيئة باستثناء دليل الإجراءات المتعلق بمنع تبييض الأموال الذي يتعين العمل على تفعيله بالنسبة للخدمات التي تسديها الهيئة انطلاقا من تاريخ القبول النهائي للمشروع الذي بصدد الاعداد حليا.
	2- الإجابة على الاستشارات القانونية المتعلقة بطلب توضيح الأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار والواردة	معالجة كافة المسائل القانونية المتعلقة بطلب توضيح بعض أحكام قانون الاستثمار والأوامر والقرارات ذات الصلة	**طيلة السنة**	• مزيد توضيح بعض الأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار، • اقتراح حلول عملية لتسوية الملفات العالقة.

الهياكل	المحـــاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	من اقطاب الهيئة أو من المستثمرين.			
	3- متابعة تطبيق دليل الإجراءات المتعلق بمنع تبييض الأموال فيما يخص الخدمات التي تسديها الهيئة.	تنظيم دورات تكوينة لكافة إطارات الهيئة حول عمليات منع تبييض الأموال	السداسي الأول	التمكن من الإجراءات المتعلقة بمنع تبييض الأموال وحسن التعامل مع هذه الوضعيات بالنسبة للملفات الاستثمارية المتعهد بها من قبل الهيئة.
	4- اعداد مذكرات الدفاع أمام القضاء فيما يخص النزاعات التي تكون الهيئة طرفا فيها ومتابعة النزاعات التي تستوجب انابة محامي.	معالجة ملف النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الهيئة والمتعاملين معها.	طيلة السنة	الدفاع عن حقوق الهيئة وعن مصالحها.
	5- اعداد الآراء القانونية فيما يخص الملفات المعروضة على الهيئة لإبداء الرأي.	تقديم حلول قانونية لكافة الملفات المتعهد بها من قبل الهيئة والتي تعترضها إشكاليات قانونية وتطبيقية.	طيلة السنة	تطوير فقه إداري بخصوص عمليات الأستثمار.
	6- ابداء الرأي في محاضر الجلسات والعقود والاتفاقيات التي تبرمها الهيئة.	تقديم توصيات بخصوص محاضر الجلسات والعقود والاتفاقيات التي تعتزم الهيئة ابرامها.	طيلة السنة	التثبت من سلامة مضمون هذه المحاضر والعقود والاتفاقيات التي تبرمها الهيئة وتوحيد طريقة تناولها من قبل كافة المصالح صلب الهيئة.

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
	7- التدقيق القانوني واللغوي لمحاضر جلسات وقرارات لجنة التراخيص والموافقات والقرارات التي يتخذها رئيس الهيئة لضمان حسن سير العمل بالهيئة	تدقيق كافة محاضر جلسات لجنة التراخيص والموافقات.	طيلة السنة	التثبت من سلامة ومضمون محاضر لجنة التراخيص والموافقات قبل توجيهها إلى الوزارة المعنية.
خلية الإحصاء وتحليل المعطيات	إحصائيات تصاريح الاستثمار	• إعداد الجداول الإحصائية الخاصة بالاستمارات المصرح بها بالهيئة • إعداد أنموذج تفاعلي باستعمال (Tableau Desktop) يقع نشره عبر موقع واب الهيئة • إعداد ورقتين تحليليتين باللغة العربية والفرنسية	بصفة شهرية	• تقييم مدى تطور الاستثمارات المصرّح بها
		• تجميع البيانات الإحصائية الخاصّة بالاستثمارات المصرّح بها لدى هياكل الاستثمار الأخرى وهيكلتها ونشرها عبر موقع الواب للهيئة وذلك وفقا لمحضر الجلسة الممضى خلال سنة 2020	السداسي الأول لسنة 2021	
	إحصائيات الاستثمار المنجزة	• إعداد الجداول الإحصائية الخاصة بمتابعة إنجاز الاستمارات المصرّح بها خلال السنة المنقضية (2019)	الثلاثي الأول لسنة 2021	• تقييم مدى تقدم إنجاز الاستمارات المصرّح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
		• إعداد أنموذج تفاعلي باستعمال (Tableau Desktop) يهم نسبة تقدم إنجاز الاستثمارات المصرح بها لدى الهيئة ويقع نشره عبر موقع واب الهيئة • إعداد ورقة تحليلية في الغرض		
	الإحصائيات المتعلقة بالحوافز الممنوحة في إطار الفصل 18 من القانون عدد 08 لسنة 2017	• تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بمنظومة الحوافز من أغلب الهياكل المعنية وتبويبها حسب متطلبات الفصل 18 من القانون عدد 08 لسنة 2017 • إعداد تقرير يشمل جلّ البيانات الإحصائية المتعلقة بالحوافز الممنوحة بعنوان السنة المنقضية مبوبة حسب الجهات والقطاعات يقع إرساله لوزارة المالية قبل موفي الثلاثية الأولى للسنة الحالية	الثلاثي الأول لسنة 2021	• تقدير الحوافز الممنوحة خلال السنة المنقضية قصد تقييم منظومة إسناد الحوافز
	الاتفاقيات	• إمكانية إمضاء اتفاقيات تعاون مع الهياكل المنتجة للمعلومة الإحصائية على غرار المعهد الوطني للإحصاء	سنة 2021	• تبادل المعطيات الإحصائية بصفة دورية الاستجابة لطلبات المستعجلة لبعض المستثمرين
مراقب التصرف	الميزانية	• تبويب نفقات الهيئة لسنة 2021 وذلك بالتنسيق مع قطب المساندة واعداد مقرر الميزانية ومراسلة سلطة الاشراف للإمضاء.	جانفي 2021	• الحرص على متابعة فتح الاعتمادات الممنوحة للهيئة في الآجال وحسن التصرف في الميزانية.
		• مراسلة سلطة الاشراف بخصوص تحويل الأقساط الخاصة بالاعتمادات المبرمجة للهيئة.	جانفي جوان سبتمبر 2021	
		• اعداد تقرير حول متابعة تنفيذ الميزانية وعرضها على مجلس الإدارة.	كل 3 أشهر	

الهياكل	المحـاور	الأعمـال المبرمجة	الآجال	الأهداف
		• التعهد بالفواتير الواردة على الهيئة وإعطاء الاذن بالخلاص.	**على طول السنة**	
		• اعداد ميزانية سنة 2022	**قبل موفى أوت 2021**	
	تقارير مختلفة	• اعداد التقرير الاولي لنشاط الهيئة لسنة 2020 ثم اعداد التقرير النهائي وذلك عند الانتهاء من ضبط موازنات الهيئة2020.	**جانفي 2021 جوان 2021**	• التعريف بمختلف أنشطة الهيئة وتقديم الاحصائيات وتقدم انجاز مختلف مشاريع الاستثمار التابعة للهيئة
		• اعداد تقرير حول ضبط تعريفات للخدمات المقدمة من طرف الهيئة وعرضه على مجلس الهيئة للمصادقة.	**مارس 2021**	• الترفيع في المداخيل الذاتية للهيئة وذلك طبقا لتوصيات مجلس الهيئة بتاريخ 01 أكتوبر 2020.
		• اعداد التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020.	**أفريل 2021**	• برمجة نفقات الهيئة لسنوات 2022-2023-2024. • تحديد مؤشرات قيس هدف الإحاطة بالمستثمرين. • ضبط نسبة الإنجاز لجميع الأنشطة التابعة للهيئة.
		• **اعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022.**	أفريل 2021	

ملحـــق

عدد 1

الهيئة في أرقام

بلغ عدد المشاريع المصرح بها إلى موفى سنة2020

58 مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ2.8مليون دينار

الإحاطة بالمستثمرين

- تمت معالجة 80 عريضة واردة على الهيئة
- تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار عـ02ـدد مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع
- تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار عـ08ـدد مطالب في الحصول على تراخيص متعلقة بحالة سكوت الإدارة
- اسناد 75 طلبات للحصول على بطاقات إقامة

المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

23 مشروع :

- بحجم استثمار يقدر بـ1943 مليون دينار
- 10115 موطن شغل

المشاريع المعروضة أمام المجلس الأعلى للاستثمار:

05 مشاريع :

- بحجم استثمار قدر بـ248مليون دينار
- 4420 موطن شغل
- مجموع منحة الإستثمار بـ 17مليون دينار تمثل 10.7%من مجموع الاستثمارات

الهيئة والاتصال: بلغ عدد المتابعين لصفحات الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي أكثر من 66530 متابع

وقد بلغ عدد مستخدمي الموقع الالكتروني للهيئة في 2020 حوالي 16000 متصفح قاموا بزيارة 54000 ألف صفحة.

عدد الأعوان:36

نسبة التأطير83%

ملحق

عـــدد2

الهيئة في صور

إمضاء اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والقطب التكنولوجي

Novation City

امضاء اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إمضاء اتفاقية إطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار

إمضاء اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والسجل الوطني للمؤسسات

إمضاء إتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والمركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية

إمضاء اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار وصندوق الودائع والأمانات